



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 22 نيسان 2025

مقالات ودراسات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي: بين الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل: رؤى من إعلان خفض القوات الأميركية في سوريا

بقلم غاليا ليندنشتراوس

يُشير إعلان البنتاباغون في 18 أبريل عن خفض ما يقرب من نصف القوات الأميركية المتمركزة في سوريا منذ ما يقرب من عقد من الزمان إلى تطور مستمر، وليس قرارًا نهائيًا بشأن الوجود الأميركي المستقبلي هناك. لم يكن الإعلان بحد ذاته مفاجئًا، لاسيما بالنظر إلى أنه خلال فترة ولاية ترامب الأولى عام 2019، كان على وشك سحب القوات الأميركية، ولم يتراجع عن القرار إلا في اللحظة الأخيرة. كان هدف الوجود الأميركي في سوريا هو منع عودة ظهور داعش بعد هزيمته عام 2019. تجدر الإشارة إلى أن عدد القوات الأميركية في سوريا قد تذبذب على مر السنين. في الواقع، يُعيد الخفض الحالي مستويات القوات إلى ما كانت عليه قبل سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024.

الطرف الذي يضغط على الولايات المتحدة لسحب قواتها من سوريا هو تركيا التي ترى في التعاون بين القوات الأميركية والقوات التي يقودها الأكراد في سوريا - ولعبت دورًا رئيسيًا في هزيمة داعش - عنصرًا من عناصر دعم الإرهاب الكردي ضد تركيا.

لتحقيق انسحاب أميركي كامل، ستحتاج تركيا إلى إقناع واشنطن بقدرتها على تحمل مسؤولية منع عودة داعش. مع ذلك، أبدت تركيا في الماضي ترددًا في الالتزام الكامل بمحاربة داعش، ولم تُسخر قدراتها لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، ستحتاج تركيا إلى طمأننة الولايات المتحدة بأنها لن تستهدف الأقلية الكردية في شمال شرق سوريا. بشكل عام، تُعدّ المناقشات بين واشنطن وأنقرة بشأن سوريا أكثر شمولًا، وتشمل أيضًا جهود تركيا لتقديم الرئيس السوري الجديد أحمد الشرع كشريك شرعي على الرغم من خلفيته الجهادية وخلفية بعض مساعديه.

ضغطت إسرائيل على الولايات المتحدة لإبقاء قواتها في سوريا، معتبرةً أن الانسحاب الأميركي سيعزز الهيمنة التركية في سوريا في حقبة ما بعد الأسد. كما تخشى إسرائيل من أن تُمكن هذه الخطوة تركيا من تقويض الكيان الكردي المستقل في شمال شرق سوريا. من وجهة نظر إسرائيل، يُمثل الانسحاب الكامل للقوات الأميركية نكسة لها ومكسبًا لتركيا. ومع ذلك، إذا اشترط

الأميركيون انسحاب قواتهم بتنازلات تركية - مثل تقليص الوجود العسكري التركي في سوريا، بالإضافة إلى وعد بمنح الأكراد في سوريا بقيادة الشرع - فقد يُسهم ذلك في تخفيف التهديد الذي تُشكله سوريا الجديدة تجاه إسرائيل.

* * *

جيزوزالم بوست: المبادئ التسعة التي وضعتها إيران لإبرام الصفقات في المحادثات النووية الأميركية الإيرانية - تحليل

بقلم سيث جيه. فرانتزمان

شارك علي شمخاني، المستشار السياسي للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي المبادئ التسعة التي تُوجّه سياسة طهران بشأن اتفاق محتمل مع الولايات المتحدة. وطرح إيران لهذه المبادئ علانيةً أمرٌ مثيرٌ للاهتمام، ويبدو أيضًا أنها تُمثّل وجهة نظر أقرب إلى خامنئي الذي كان متشككًا بشأن أي اتفاق مع الولايات المتحدة. وقد قال إن علي إيران ألا تثق بواشنطن مجددًا بعد انسحابها من اتفاق عام 2015. فما هي المبادئ؟

إنها تشمل تسعة مفاهيم تستحق الدراسة:

المبدأ الأول: تريد إيران أن تكون المحادثات جادة وأن يأخذها الطرفان على محمل الجد. لا تريد الجمهورية الإسلامية أن تُضلّل، ولا تريد الولايات المتحدة إضاعة الوقت. من المرجح أن طهران ما كانت لتشارك في المحادثات لولا اعتقادها بجديتها، وفضّلت في البداية المحادثات غير المباشرة لمعرفة مدى جدية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

المبدأ الثاني: الضمانات ليس من الواضح تمامًا ما يعنيه هذا. مع ذلك، أشار مقال نُشر مؤخرًا في صحيفة الغارديان إلى أن روسيا قد تكتسب دورًا في المحادثات. كما أفادت أن "إيران تعتقد أنها تلقت تأكيدات بأن هدف الولايات المتحدة ليس تفكيك برنامجها النووي بالكامل. وقبل محادثات روما، وفي مداخلة أثارَت بلبلة في إيران والولايات المتحدة، بدا ويتكوف مؤيدًا لهذا الهدف على وسائل التواصل الاجتماعي، مما أثار قلقًا في إيران، لكن في روما، أعطى انطباعًا بأن هذا كان في معظمه رسالة سياسية محلية". قد يشير مصطلح "الضمان" إلى هذا الجانب من الاتفاق.

المبدأ الثالث: التوازن: يشير هذا على الأرجح إلى مفهوم أن طهران تريد "اتفاقًا متوازنًا لا استسلامًا". وقد يشير التوازن أيضًا إلى ضمانات بأن الولايات المتحدة لن تنسحب من الاتفاق.

المبدأ الرابع: رفع العقوبات: هذا أمرٌ أساسي. تُريد إيران رفع العقوبات، ولتحقيق ذلك، انضمت إلى المحادثات. يُمكن للجمهورية الإسلامية أيضًا التجارة مع روسيا والصين ودول أخرى لتجنب العقوبات. مع ذلك، تُفضّل طهران بوضوح تعزيز اقتصادها من خلال التجارة مع الغرب.

المبدأ الخامس: تجنّب التهديدات: يُناقض هذا المبدأ تهديدات إدارة ترامب السابقة بشأن سعي إيران لامتلاك سلاح نووي. طالبت طهران بوقف التهديدات، فهي لا تُريد سماع أي شيء عن القصف أو أي نوع آخر من الهجمات. وبناءً على ذلك، يبدو أن واشنطن قد خفّفت من حدة خطابها بشأن قصف إيران منذ بدء المحادثات منتصف أبريل، مع أن هذا قد يتغير. مع ذلك، قد تُؤثر رغبة إيران في تجنّب التهديدات على الولايات المتحدة طالما بدت المحادثات جادة.

المبدأ السادس: السرعة: لا تُريد إيران أن تستمر المحادثات إلى الأبد، وهي أيضًا رغبة الولايات المتحدة. لذلك، يبدو أن هذا المبدأ يتماشى مع أجندة كلا الطرفين. الهدف هو مواصلة التقدم نحو اتفاق، مع تحقيق كل أسبوع من المحادثات نتائج أفضل. حتى الآن، كان هذا هو الحال بعد اجتماعين. مع ذلك، من المرجح أن تُشكّل التفاصيل الفنية مشكلة.

المبدأ السابع: احتواء المُزعجين (مثل إسرائيل): صُمّم هذا المبدأ بطريقة تُقلّل من شأن أمر يُفلق إيران بالفعل أكثر بكثير مما يُقدّم. من الواضح أن إسرائيل تُشكّل مصدر قلق كبير لطهران. فهي تُريد من الولايات المتحدة إما كبح جماح إسرائيل، أو على الأقل، عدم اتباع النهج الذي تُريده إسرائيل في المحادثات. هناك بالفعل شعور بأن وجهة نظر إسرائيل بشأن المحادثات لا تتوافق تمامًا مع ما تأمل تحقيقه، وهو أمر يُسعد إيران. إن فكرة أن إسرائيل ليست سوى "مُزعج" في هذا السياق هي وسيلة من طهران للتقليل من شأن ما تُفكّر فيه بالفعل. وعادةً تُهدد الجمهورية الإسلامية إسرائيل بالدمار. إذا كانت إسرائيل مجرد "مصدر إزعاج"، فمن الواضح أنها لا تحتاج إلى أن تكون محور السياسة الخارجية الإيرانية. لذلك، فإن القصة الحقيقية لهذا المبدأ أقل مباشرة بكثير من غيرها.

المبدأ الثامن: تسهيل الاستثمار: تريد إيران الاستثمار بعد رفع العقوبات. وقد ألمحت إدارة ترامب إلى إمكانية تحقيق ذلك، ومن المرجح أن طهران وضعت ذلك في القائمة لإرضاء الرئيس الأميركي.

المبدأ التاسع: رفض ما يُسمى بالنموذج الليبي: هذا في الواقع هو المبدأ الأهم بالنسبة لإيران. لا تريد إيران تفكيك برنامجها النووي كما فعلت ليبيا، لأن ذلك سيُعرض طهران للخطر. لقد دفنت إيران هذا المبدأ في آخر القائمة، في حين أنه في الواقع الأهم. يبدو أن نموذج "ليبيا" قد دخل النقاش فيما يتعلق بما تفضله إسرائيل. لذلك، ترفض إيران المطلب الإسرائيلي.

* * *

جيروزالم بوست: لماذا وافقت إيران على الجلوس لإجراء محادثات نووية - رأي

بقلم نيقيل تيلر

باختصار، تريد إيران إنهاء العقوبات التي شلت اقتصادها مع التركيز على امتلاك ترسانة نووية في نهاية المطاف، بينما يسعى الرئيس دونالد ترامب إلى اتفاق يمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية. ولهذا الغرض، عقدت إيران والولايات المتحدة محادثات في عُمان في 12 أبريل/نيسان. وبعد ذلك، صرّح وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، للتلفزيون الرسمي بأنها جرت في "أجواء بناءة وهادئة وإيجابية". واتفق الطرفان على عقد جولة ثانية بعد أسبوع، وهو ما حدث بالفعل في 19 أبريل/نيسان في السفارة العمانية في روما. وصرّح عراقجي للتلفزيون الإيراني بأن المحادثات كانت "بناءة"، ما يعني على الأرجح أن إيران تُحرز تقدمًا في تطوير برنامج نووي مدني بانتظار انتهاء ولاية ترامب في البيت الأبيض. في غضون ذلك، اتفق الطرفان على الاجتماع مرة أخرى الأسبوع المقبل.

لا شك أن ترامب سيؤكد أن المحادثات تسير على ما يرام، لأنه حذّر إيران من أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق. علاوة على ذلك، ورغم تأكيد إيران مرارًا وتكرارًا أنها لن تتفاوض تحت الضغط، حتى مع بدء

التحضيرات للاجتماع الأول، نقلت الولايات المتحدة المزيد من السفن الحربية وقاذفات الشبح إلى المنطقة، وفرضت المزيد من العقوبات على الأفراد والشركات التي تزود إيران بالأسلحة.

لم يكن الاجتماع الأول بالضبط ما طلبه ترامب في رسالته إلى المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي. اقترح ترامب إجراء محادثات مباشرة تؤدي إلى اتفاق يمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية. وأكد أن هذا من شأنه أن يجنب الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات عسكرية محتملة. ومع ذلك، لم يأذن خامنئي إلا بإجراء مناقشات غير مباشرة بين الطرفين.

أكد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان في اجتماع لمجلس الوزراء في 30 مارس/آذار، أن إيران رفضت المحادثات المباشرة ردًا على رسالة ترامب. ومع ذلك، كشف أنه كتب أن "الطريق إلى المفاوضات غير المباشرة لا يزال مفتوحًا".

هكذا نُظِم الاجتماع. أفاد موقع المونيتور أنه عُقد في فندق فاخر في مسقط. ووفقًا للمتحدث الإيراني إسماعيل باقي كان لكل وفد غرفة خاصة به، وتم تبادل الرسائل عبر وزير الخارجية العماني. لقد سارت العملية برمتها على ما يرام حتى تدخل عفريت مؤذ، مما تسبب في حدوث عاصفة في إبريق الشاي - أو كما يطلق عليها البريطانيون، عاصفة في فنجان الشاي.

عندما انتهت المحادثات غير المباشرة بعد قرابة ثلاث ساعات، غادر الوفدان غرفهما المنفصلة، وشاءت الصدفة أن يلتقيا في طريقهما للخروج. التقى رئيسا الوفدين - عراقجي ومبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط، ستيفن ويتكوف - وجهًا لوجه، وتبادلا أطراف الحديث لفترة وجيزة.

قال عراقجي: "كان الأمر طبيعيًا جدًا. عندما كنا نغادر، التقت المجموعتان صدفة وتحدثنا لبضع دقائق... لطالما احترمنا الأدب الدبلوماسية عند مقابلة الدبلوماسيين الأميركيين". ولكن عندما وصل خبر اللقاء إلى إيران، شعر المتشددون بالفرح. ذكّر حميد رسائي، النائب الإيراني، عراقجي بأن المرشد الأعلى قد أذن بإجراء محادثات غير مباشرة فقط. وقال: "سيد عراقجي، لقد حصلت على إذن بإجراء مفاوضات غير مباشرة. لم يكن هذا لقاءً عاديًا على الإطلاق. كان بإمكانك مغادرة المكان لاحقًا... وعدم اللقاء".

سعت الحكومة الإيرانية إلى التقليل من شأن الحادث، مؤكدةً على محدودية اللقاء المباشر، دون التقاط أي صور. وعبرت وسائل الإعلام التابعة للدولة إلى حد كبير عن هذا الرأي. ويشير عدم صدور أي بيان رسمي من خامنئي، أو أي لوم أو توبيخ علني، إلى موافقته الضمنية على ألا يؤثر اللقاء على استمرار المفاوضات.

تشير هذه الحلقة، إلى جانب عوامل أخرى، إلى حرص إيران الشديد على التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة والتحرر من عبء العقوبات الثقيلة التي شلت اقتصادها لسنوات، خاصة تلك التي تستهدف صادرات النفط والمؤسسات المالية. وقد أدى انخفاض قيمة العملة والتضخم الناتج عن ذلك إلى تآكل القدرة الشرائية العامة، بينما أدى تقلب أسعار النفط إلى انخفاض حاد في إيرادات الحكومة.

يُشكل عدم الاستقرار الداخلي عبئًا آخر على النظام. فقد شهدت البلاد موجات متكررة من الاضطرابات، أولاً بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، وآخرها بعد وفاة مهسا أميني عام 2022، عقب اعتقالها من قبل شرطة الآداب لازتدائها الحجاب "بشكل

غير صحيح". تُظهر هذه الاحتجاجات الواسعة تراجع شرعية النظام بين شعبه. قد تعتقد الحكومة أن التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة يرفع العقوبات من شأنه تحسين الأوضاع الداخلية والحد من خطر المزيد من الاضطرابات.

من الواضح أن إيران في وضع أضعف مقارنةً بالماضي القريب. فقد أمضت عقودًا في بناء إمبراطورية تابعة، وتمويلها وتسليحها - حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، ونظام بشار الأسد في سوريا، والحوثيين في اليمن. وقد استنزفت معظمها بشدة في السنوات القليلة الماضية بفعل الإجراءات الإسرائيلية والغربية، وتقلص نفوذ إيران الذي كان قائمًا في السابق على نفوذها العسكري بشكل كبير. في الوقت نفسه، حدّت الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها إيران من قدرتها على تمويلها.

تساهم هذه العوامل وغيرها من العوامل ذات الصلة في تفسير سبب سماح خامنئي، على الرغم من مقاومته الطويلة للمفاوضات مع الولايات المتحدة، بإجراء المحادثات الحالية. فقد وضع بقاء النظام على رأس أولوياته، وله سجل حافل في السماح بالدبلوماسية كتكتيك. كانت المفاوضات التي جرت عام 2015، وأفضت إلى الاتفاق النووي بقيادة الرئيس باراك أوباما، سابقةً بارزةً. ينظر خامنئي إلى المفاوضات كضرورة تكتيكية عرضية، وليست تحولاً استراتيجياً في أهداف إيران الأساسية التي تتمثل في تدمير إسرائيل ونشر المذهب الشيعي في العالم.

كثيراً ما يُفوض خامنئي المفاوضات إلى مسؤولين مُنتخبين (مثل الرئيس أو وزير الخارجية)، مع الحفاظ على مسافة حرجة. هذا يسمح للنظام بجس النبض دبلوماسياً دون أن يبدو ضعيفاً. كما يسمح له بالقاء اللوم على المفاوضين في حال انهيار المحادثات. وبالتالي، يستطيع النظام الادعاء بأن أي اتفاق قد أبرم بشروط إيرانية، وليس تحت ضغط غربي.

باختصار، يسمح خامنئي بالمحادثات عندما يكون النظام تحت ضغط وجودي، وعندما يكون بمقدوره السيطرة عليها وتأييدها، وعندما يكون بمقدوره تجنب اللوم إذا فشلت المحادثات، أو ادعاء النجاح إذا نجحت. لا تُشير جولات المفاوضات الحالية مع الولايات المتحدة إلى أي تغيير في موقف النظام الإيراني أو مرشده الأعلى. إنها تكتيكات بقاء مدروسة.

وبناءً على ذلك، لا يمكن الوثوق كثيراً بأي اتفاق قد تتوصل إليه إيران للتخلي عن سعيها المستمر منذ عقود لامتلاك ترسانة نووية. فما دام هذا النظام قائماً، فلن يتخلى عن هدفه الأساسي - أو عن وسائل تحقيقه.

* * *

جيروزاليم بوست: رمال متحركة في العالم الإسلامي: المزيد من الدول العربية ترفض الجهاد ضد إسرائيل - رأي

بقلم بيساح ووليكي

في 31 مارس/آذار، أصدر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ومقره قطر . يضم 95 ألف عالم مسلم من 67 منظمة إسلامية . فتوى من عشر نقاط تدعو إلى الجهاد العالمي ضد إسرائيل. ولم يكن واضعو الفتوى يقصدون جهاداً روحياً مهمًا، بل كانوا يتحدثون عن جهاد تقليدي. وتنص الفتوى على أنه "واجب على كل مسلم قادر في العالم الإسلامي الجهاد المسلح ضد الاحتلال في فلسطين". وتدعو الدول العربية والإسلامية إلى التدخل العسكري الفوري ضد إسرائيل، وتطالب بمحاصرة "العدو

الصهيوني " برًا وبحرًا وجوًا، وتعلن أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل "محرم شرعًا". بل تدعو الفتوى إلى إعادة النظر في أي اتفاقيات سلام وقعتها الدول العربية مع إسرائيل.

رغم أن خطابًا مشابهًا يُسمع منذ عقود، إلا أن ما يجعل هذا الأمر جديرًا بالملاحظة ليس الفتوى نفسها، بل الانتقادات التي لاقتها من أصوات مؤثرة في العالم الإسلامي. ففي الإمارات نشر المفكر العام البارز وكاتب العمود في صحيفة جيروزاليم بوست، سالم الكتبي، نقدًا لاذعًا باللغة العربية على موقع Elaf.com ، وهو موقع إخباري عربي شهير. ووصف فتوى الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بأنها "تهديد أمني خطير" من شأنه أن يُلهم هجمات متطرفة ويُعزز خطاب "الإسلام ضد الغرب" المسيء. ذكّر الكتبي القراء بأن الإمارات كانت قد صوّتت الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين منظمة إرهابية عام ٢٠١٤ - إلى جانب السعودية ومصر والبحرين - بسبب علاقاته بجماعة الإخوان المسلمين. ودعا صراحةً الحكومات الغربية، خاصة الولايات المتحدة، إلى أن تحذو حذوها. بالطبع، كان الإماراتيون أكثر المجتمعات العربية تأييدًا للغرب، إذ دأبوا على انتقاد جماعة الإخوان المسلمين وفروعها الجهادية العديدة، بما فيها حماس.

والجدير بالذكر أن الكتبي لم يكن وحيدًا. رفض مفتي مصر، الشيخ نذير عياد، الفتوى رفضًا قاطعًا، مُعلنًا أنه "لا يحق لأي جماعة أو جهة إصدار فتاوى في مثل هذه المسائل الدقيقة والحرّجة، بما يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية". وأكد أن إعلان الجهاد "من اختصاص السلطات الشرعية في الدولة، وليس الهيئات الدينية غير الرسمية"، وأدان الفتوى ووصفها بأنها "عمل غير مسؤول" يُهدد الاستقرار الإقليمي.

ما يجعل هذا الردّ جديرًا بالملاحظة هو أن الطبقة الدينية السنية في مصر لها تاريخ طويل في بثّ خطابٍ متطرفٍ معادٍ لإسرائيل. مصر موطنٌ لـ 100 مليون مسلم، وجامعة الأزهر التي تُعتبر على نطاق واسع أعرق وأعرق مؤسسة أكاديمية إسلامية في العالم السني التي تخرج منها عياد. في الواقع، لم يُختَر عياد مفتيًا إلا بمباركة الأزهر. وعلى الرغم من موقف مصر المنتقد لإسرائيل خلال الصراع الحالي، ووجود عدد كبير من مؤيدي الإخوان المسلمين في البلاد، إلا أن أعلى مرجعية دينية فيها رفضت الفتوى رفضًا قاطعًا.

يكشف هذا التوتر عن انقسام أعمق يتكشف في العالم الإسلامي. فمن جهة، يقف ما يمكن أن نسميه "المعسكر الجهادي"، ممثلًا بقطر وحماس والجماعات التابعة للإخوان المسلمين. على سبيل المثال، قبل أيام فقط، نشر رئيس تحرير صحيفة الشرق القطرية الرسمية جبل الحرمي، على تويتر أن "ساعة القيامة لن تقوم حتى نقاتل اليهود ونقتلهم" - وهي دعوة لإبادة اليهود، مستمدة من حديث ورد في ميثاق حماس التأسيسي.

على الجانب الآخر، تُولي دولٌ الاستقرار والتواصل مع الغرب أولويةً متزايدة: الإمارات، والبحرين، والسعودية، وإلى حدٍّ ما، مصر والأردن. قبل أيام فقط، أعلن الأردن اعتقاله 16 عضوًا من جماعة الإخوان المسلمين الذين أنشأوا مصنعًا للصواريخ والطائرات المسيّرة للتخطيط لهجمات إرهابية. ومع تنامي نفوذ الإخوان المسلمين محليًا، فإن اختيار السلطات الأردنية الإعلان عن هذا الاعتقال يُرسل رسالة واضحة.

تشير هذه الفتوى وردود أفعالها إلى ما قد يكون لحظة حاسمة في العالم الإسلامي. أنا لا أشير بأي حالٍ من الأحوال إلى أن مفتي مصر أصبح فجأةً معتدلاً ومؤيداً لإسرائيل والغرب. مهما كان الدافع، فإن تحدي علماء الدين السنة والقادة السياسيين المرموقين للقوى الجهادية التي هيمنت على الخطاب السياسي لعقود يُعد تطوراً مرحباً به.

في الوقت نفسه، في لبنان، تتحدى الحكومة الجديدة حزب الله علناً وتطالبه بنزع سلاحه، بينما يحتج سكان غزة ضد حماس في الشوارع. بالطبع، لم يتحول اللبنانيون ولا سكان غزة فجأةً إلى صهاينة، ولكن على غرار مفتي مصر، يرفض عدد متزايد من دول العالم العربي الجهاد ضد إسرائيل كسبيل للمضي قدماً.

تتبلور خطوط المواجهة داخل العالم الإسلامي. والسؤال الجوهرى المطروح هو: هل ستواصل الدول ذات الأغلبية المسلمة الجهاد ضد إسرائيل ومعاداتها للغرب، أم ستتبني التعايش والتكامل الاقتصادي؟

أولئك الذين يدعون إلى السلام والتعايش، سواء لأسباب أيديولوجية أو براغماتية، في مواجهة مباشرة مع أولئك الذين يدعون إلى الجهاد والدمار. والمخاطر لا يمكن أن تكون أكبر. قد يُحدد هذا الصراع الداخلي في العالم الإسلامي مستقبل المنطقة بأسرها.

* * *

جيروزالم بوست: معركة رونين بار من أجلنا، وعلينا جميعاً أن ندعمه - رأي

بقلم بن كسبيت

خلال السبعة عشر عامًا ونصف التي تولى فيها بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء، تعاقب على رئاسته عشرات من كبار مسؤولي الأمن - رؤساء أركان، ورؤساء الشاباك (جهاز الأمن العام الإسرائيلي)، ورؤساء الموساد، ورؤساء المخابرات العسكرية، ورؤساء مجلس الأمن القومي، وكبار الضباط برتبة لواء في مختلف الفروع والمنظمات.

بصفتي متابعًا لسلوك نتنياهو عن كثب، أستطيع القول إن جميعهم تقريباً - ما بين 100 و200 مسؤول أممي رفيع المستوى - يتفقون مع التشخيص المُرعِب الذي قدمه رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار يوم الاثنين بشأن أداء ودوافع وأفعال الرجل الذي يحاول تحويل إسرائيل إلى ديكتاتورية.

هل تذكرون تصريح "انظر في عيني يا بيبي" الذي أدلى به وزير الدفاع إسحاق مردخاي عام 1999؟ أم عامي أيلون وإسرائيل حسون خلال أحداث فتح نفق الحائط الغربي والمفاوضات مع ياسر عرفات؟

يمكنكم عدّهم: إسحاق مردخاي، أمنون ليبكين-شاحك، شاؤول موفاز، موشيه يعلون، غابي أشكنازي، بيبي غانتس، غادي آيزنكوت، نفتالي بينيت، وأفيغدور ليبرمان. والقائمة تطول - طويلة ومتنوعة، وملينة بالأسماء والقصص.

يشارك جميعهم تقريباً في أمر واحد - فهم على دراية بالظاهرة التي وصفها رونين بار يوم الاثنين. إنهم يصدقون رونين بار. كل كلمة يقولها. إنهم يعرفون من هو الكاذب.

كان رؤساء الموساد - مائير داغان، تامير باردو، إفرام هاليفي، داني ياتوم، شبتاي شافيت - والعديد من كبار المسؤولين المتنوعين على دراية بسلوك نتنياهو وأولوياته، وحقيقة أنه نادرًا ما يتحمل المسؤولية، بينما يُلقى اللوم على الآخرين في كثير من الأحيان. أضف إليهم أودي ليفي، رئيس وحدة تزيلزال [وحدة تابعة للموساد حاربت تمويل الإرهاب ولم تعد تعمل]، وشهادته الصادمة بشأن تمويل الإرهاب وقطر.

ينطبق الأمر نفسه على رؤساء الشاباك أمثال [يوفال] ديسكين، [عامي] أيالون، [كارمي] جيلون، يوروم كوهين، ندادف أرغمان، ومسؤولين كبار مثل إسرائيل حسون، وغيرهم الكثير، إلى جانب نواب رؤساء وجنرالات ورؤساء مناطق وقيادات، وعدد كبير من مفوضي الشرطة ورؤساء أقسام التحقيق.

مجموعة واسعة ومحكمة شهدت على أبشع صور بيبي، وتعرف الحقيقة من الداخل. جميع هؤلاء الأفراد تقريبًا، سواءً مباشرةً أو بآثر رجعي، وصفوا نتنياهو بأنه تهديد ملموس للأمن القومي الإسرائيلي. وللأسف، قلّة منهم فقط هم من أعلنوا ذلك رسميًا.

جاء في الفقرة الختامية من إفادة بار العلنية يوم الاثنين: "في ظل الوضع الراهن، وانطلاقًا من حرصي البالغ على البلاد وعلى أداء جهاز الشاباك، من واجبي ضمان قدرة من سيخلفني على الوفاء بمسؤولياتهم، مع تأكيد استخدام أدوات الجهاز للأغراض المخصصة لها فقط. هذا حرصًا على التمييز الواضح بين الثقة، وهي جوهرية في النظام الديمقراطي، والولاء، الذي يُمكن من وجود أشكال أخرى من الأنظمة."

دعونا نحاول فهم ما يدور في ذهنه: رونين بار لا يُدافع عن نفسه. كان يُفضل الاستقالة منذ زمن طويل. لقد تحمّل المسؤولية الكاملة عن فشل السابع من أكتوبر. ستُلازمه هذه المسؤولية طوال حياته. سواء بقي رئيسًا للشاباك حتى يونيو أو أغسطس أو يناير، فهذا أمرٌ لا معنى له. كان من أوائل من طالبوا بتشكيل لجنة تحقيق وطنية - وهذا أيضًا لم يُفلح في مصلحته.

معركة بار هي من أجلنا. قد يبدو هذا كلامًا مبتدلاً، لكنه صحيح. هذا الرجل الذي خدم مقاتلاً في وحدة الاستطلاع التابعة لهيئة الأركان العامة للجيش وفي وحدة العمليات التابعة لجهاز الأمن العام (الشاباك) في معارك لا تُحصى، وعمليات في أراضي العدو، واعتقالات خطيرة، يشعر الآن بالخوف. التهديد الذي يواجهه حاليًا ليس مُدرّبًا على التعامل معه أي رئيس جهاز أمن.

بار حاضرٌ في الغرفة. يعلم أن نتنياهو يحاول السيطرة على جهاز الأمن العام (الشاباك) وتحويله إلى قوة شرطة سرية. في إفادته أمام محكمة العدل العليا يوم الاثنين، قدّم بار لائحة اتهام - مدعومة بالأدلة، وملخصات الاجتماعات، والبروتوكولات، والمناقشات، والشهادات - ضد نتنياهو. ما يهم بار هو "كشف" محاولة السيطرة هذه، ليس لإحباطها الآن فقط، بل لمنع محاولات مستقبلية. نحن بحاجة إلى حكم تاريخي ومدوي من المحكمة العليا - حكم يُعلن أنه لا يُمكن إقالة رئيس جهاز الشاباك بناءً على ادعاء كاذب لا أساس له من الصحة بـ"فقدان الثقة" دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

حكم يضمن عدم استغلال قدرات الشاباك لتحقيق أهداف سياسية لحاكم. حكم يمنع نتنياهو من تعيين أحد مواليين له في هذا المنصب الشديد الحساسية الذي سيوافق على المطالب الجنونية والإجرامية والديكتاتورية التي قد يطرحها في المستقبل.

تنتياهو الذي يبذل قصارى جهده لتجنب لجنة تحقيق، تلقى الآن، من خلال هذه الإفادة، العديد من الحقائق الكارثية أمام عينيه. كل حقيقة من هذه الحقائق مُرعبة بحد ذاتها، فهي تكشف ما كُتب هنا لسنوات طويلة: تنتياهو يُحاول تدمير هيبة الدولة الإسرائيلية واستبدالها بالملكية. وبدل الولاء للدولة، الولاء للملك. سأل ذات مرة مرشحًا للموساد إن كان سيُخلص له شخصيًا. وعندما تردد في الإجابة، عيّن شخصًا آخر. لكنه الآن يواجه بار.

مهمة بار بسيطة: إنه يُناضل من أجل الحفاظ على استقلال الشبابك، واستقلال رئيس الشابك القادم، وقدرة حراس الأمن مثل رئيس الشابك على الصمود ورفض رئيس الوزراء. لا، لن نتجسس على المتظاهرين، لأن الاحتجاج ضد الحكومة حق أساسي في دولة ديمقراطية. لا، لن نُوقع على آراء قانونية "فارغة" مُفبركة لمساعدتك على الهروب من العدالة. لا، لن نُعلن الولاء لك بدلًا من المحكمة العليا في أزمة دستورية. نحن مؤسسة دولة، ولسنا مؤسسة عائلية.

من الصعب تصديق أن أحدًا لا يزال مترددًا في من يثق به هنا - مقاتلٌ كرس حياته لأمن الدولة، أم كاذبٌ مريضٌ وقع في فخ أكاذيب لا تُحصى (آخرها، كذبةٌ سخيضة، نطق بها يوم الاثنين في المحكمة عندما قال إن أرنون ميلشان أجبر عائلة تنتياهو على قبول هدايا: "لا نحب أن نتلقَى"، كما زعم). وقد وصفه وزير مالية تنتياهو نفسه بأنه "كاذب، ابن كاذب". لا يوجد زعيمٌ عالميٌّ محترمٌ إلا ويتلقى إحاطةً شخصيةً عن تنتياهو قبل لقائه، والتي تتضمن دائمًا التشخيصَ المتعارف عليه: هذا الرجل كاذب.

إفادة بار هي شهادةٌ تحت القسم. إذا تبين أنها تحتوي على أكاذيب، فسيكون عرضة لعقوباتٍ قانونية. والآن، لنز إن كان تنتياهو سيقدم إفادةً مضادةً بموجب القواعد نفسها. لقد استلم الجزء السري من إفادة بار الذي يُشكل معظم الوثيقة. وهي تتضمن قدرًا كبيرًا من الأدلة. تنتياهو يعرف بعضها مُسبقًا. بعضٌ لا يفعل.

السؤال المطروح هو: ماذا سيفعل قضاة المحكمة العليا؟ هل سيطلبون من بار استجوابه بشأن إفادته؟ هل سيطلبون ردًا من تنتياهو حتى لو لم يقدم إفادة مشفوعة بالقسم؟ لا يمكن للمحكمة التنصل من المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقها في هذه القضية: تحديد حدود السلطة الفاسدة، والدفاع عما تبقى من الديمقراطية الإسرائيلية، وحقوق الاحتجاج، والخصوصية، والكرامة الإنسانية.

في الإفادة، استغل بار كونها وثيقة قانونية مشفوعة بالقسم لدحض نظريات المؤامرة الدنيئة التي ينشرها تنتياهو ومبعوثوه عنه وعن الشابك. وكجزء إخفاقات الجهاز في 7 أكتوبر/تشرين الأول، حيث لم تكن إشارات التحذير كاملة ولم تُفضي إلى الاستنتاج الصحيح، لكنه أضاف: "إن الإجراءات التي اتخذها الشابك تلك الليلة لم تُمكن جهاز الأمن من إحباط الهجوم المُخطط له بدقة، والذي كان قيد الإعداد لسنوات. وقد أُجري تحقيق داخلي شامل داخل الشابك لضمان عدم تكرار مثل هذه الكارثة." ومع ذلك، لم يكن الهجوم "منسقًا من قبلنا". لم تُرسل فرقنا "لإنقاذ موظفي الشابك"، ولم يُخفَ شيء في تلك الليلة - لا عن المؤسسة الأمنية ولا عن رئيس الوزراء. بل العكس هو الصحيح. ومن هذا، لا يسعني إلا أن أستنتج أن هذه محاولة لصرف النقاش - الذي لا بد منه - عن العوامل السياسية والأمنية التي أدت إلى المجزرة.

رئيس الوزراء يقود المؤامرة

هذه الفقرة تحمل في طياتها بشاعة الأمر. فـرئيس وزراء إسرائيل هو من قاد نظريات المؤامرة هذه - نظريات حوّلت رئيس الشاباك إلى خائن، وفريقه إلى متآمرين أو متمردين أو خونة. وهذه السخافات نشرها نتنياهو نفسه وشعبه. ولو كان هذا الرعب في عصر آخر، لظل في أيدي عناصر هامشية ومختلة عقليًا. أما اليوم، فهو يكاد يكون سائدًا - إلى أن أُجبر بار على الإدلاء بشهادة تحت القسم لدحضها.

في الختام، لا يوجد شخص نزيه أو عاقل لا يعلم أن كلام بار دقيق وصحيح وحقيقي. لا يوجد شخص نزيه أو عاقل لا يفهم أن الدافع لإقالة بار في هذه اللحظة ينبع من دوافع خفية متراكمة: رفضه الموافقة على تأجيل شهادة نتياهو، والتحقيقات الجارية حول مكتب رئيس الوزراء في قضية قطر غيت. لكن بار اختار الرحيل. للحرب. لا من أجل براءته، ولا من أجل سمعته، ولا من أجل منصبه - بل من أجل الوطن. من أجل الديمقراطية. من أجلنا. علينا جميعًا أن ندعمه.

* * *

جيروزالم بوست: قال رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) إن نتياهو طالب بالولاء، وسعى لاستهداف قادة الاحتجاجات.

بقلم سارة بن نون، شير بيريتس

قدّم رونين بار، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، إفادته الخطية بشأن إقالته من قبل الحكومة إلى محكمة العدل العليا يوم الاثنين، قبل دقائق قليلة من الموعد النهائي الساعة 12 ظهرًا. بعض أجزاء الإفادة سرية.

كتب بار: حتى يومنا هذا، لا يزال سبب إقالتي غير واضح لي. لكن التطورات التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية تشير إلى أمر واحد: في وقت ما أواخر العام الماضي تم ترسيخ قرار إقالتي. لم يكن القرار نابغًا من أي معيار مهني، بل من توقع نتياهو أن أكون مخلصًا له شخصيًا. هذا ما دفع إلى اتخاذ قرار إقالته، وتزامن مع حملة إعلامية اجتماعية في توقيت مناسب ضدي وضد الجهاز.

من المقرر أن تقدم الحكومة إفادة خطية خاصة بها تدافع فيها عن قرارها بإقالة بار يوم الخميس. وقال مكتب رئيس الوزراء في بيان: "قدم رونين بار إفادة خطية كاذبة إلى محكمة العدل العليا، وسيتم دحضها بشكل قاطع في المستقبل القريب".

جاءت هذه الإفادات نتيجةً لتسوية أجرتها محكمة العدل العليا التي استمعت إلى مرافعات الحكومة ومكتب النائب العام والملمتسين، بشأن قانونية إقالة بار في 8 أبريل/نيسان. يتمحور جوهر هذه القضية حول تحقيقين يُجرهما جهاز المخابرات، ويؤثران على رئيس الوزراء. الأول هو قضية الوثائق المسربة، حيث سرّب المتحدث السابق باسم نتياهو، إيلي فيلدشتاين، وثائق عسكرية سرية إلى صحيفة بيلد الألمانية اليومية، في محاولةٍ للتأثير على الرأي العام بشأن مفاوضات المحتجزين. أما القضية الثانية، وهي "قطر غيت"، فتتعلق بالتأثيرات القطرية وارتباطاتها بفيلدشتاين ومساعديه يوناتان أوريش وإسرائيل أيهورن لتحسين صورة قطر في نظر الرأي العام الإسرائيلي.

كما كتب أنه رفض تقديم رأي قانوني يمنع نتنياهو من الإدلاء بشهادات متسقة في جلسات محاكمته الجنائية. وكان قد صرح سابقًا بأنه لم يجد أي قيود أمنية تمنع نتنياهو من الإدلاء بشهادته المتسقة. وفي الإفادة، كتب أنه تعرض لضغوط لتوقيع وثيقة كتبها فريق رئيس الوزراء تنص على أن تكون الشهادات سرية تمامًا، بما في ذلك إغلاقها أمام الصحافة.

وأضاف أن مسودة تحقيق الشاباك في 7 أكتوبر/تشرين الأول قد سُلمت إلى مكتب نتنياهو. ووصف فيها اعترافًا بفشل الجهاز في منع هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، إلى جانب سياسته طويلة الأمد تجاه قطاع غزة، بالإضافة إلى التحذيرات المتكررة التي كتبها للجهاز ووجهها إلى القيادة السياسية، وتم تجاهلها. علاوة على ذلك، كتب أن وثيقة سرية مُرفقة بالإفادة تُوضح بدقة كيف بُنيت حماس حجرًا حجرًا تحت أنظار إسرائيل - بفضل التمويل القطري وسياسة دفاعية خاصة.

أعرب بار عن قلقه العميق بشأن قدرة رؤساء المخابرات القادمين على الحفاظ على مهنية الوكالة وعدم تأثرها بالضغوط وكتب أن الطلبات التي تلقاها من رئيس الوزراء تتعارض بشكل مباشر مع سلطة الشاباك وقدراته الواسعة. يشمل هذا مجموعةً محددةً للغاية من المخاطر: أنشطة غير قانونية وسرية تنطوي على احتمالية العنف. وكتب أن أي شيء خارج هذا التعريف لا يقع ضمن نطاق اختصاص الوكالة؛ بل سيُحال إلى الشرطة.

وأوضح أنه في الحالات غير الواضحة التي لم يكن هو الجهاز متأكد من أنها، لجأ الجهاز إلى استشارة مكتب النائب العام للتأكد من أن أي إجراء تتخذه سيقصر على احتياجات الشاباك الدقيقة للغاية ولن يتجاوز ذلك. وحدد بار أن نتنياهو سيقدم هذه الطلبات في نهاية اجتماعات العمل، بعد مغادرة السكرتير العسكري حتى لا يكون هناك سجل للطلب.

في 5 أبريل/نيسان، اهتمت الحكومة بار بأنه "رفض التحرك ضد خطة منظمة لترسيخ رفض الخدمة الجماعية داخل الجيش الإسرائيلي، ما يُعرض دفاع إسرائيل للخطر"، وذلك في رسالة إلى المحكمة العليا.

كتب بار: "هذا يُمثل تمامًا الرؤية الكاملة للحكومة ورئيس الوزراء في ما يتعلق بصلاحيات جهاز الشاباك والجهات التي يُفترض أن يخدمها".

أكد نتنياهو لبار مرات أنه يتوقع من الجهاز أن يعمل ضد المدنيين المشاركين في الاحتجاجات ضد الحكومة وسياساتها. وقد بدأت الاحتجاجات ضد الحكومة بعد أن أعلن وزير العدل ياريف ليفين عن خطته المثيرة للجدل لإصلاح القضاء، واستمرت خلال تلك الفترة، ثم اتخذت شكل احتجاجات احتجاز الأسرى بعد 7 أكتوبر. ومنذ ذلك الحين، دفعت أنباء التحقيقات البعض إلى اعتبار الحكومة قد فقدت حق تمثيل إرادة الشعب.

وأشار بار إلى أنه "أوضح لي" أنه في حالة حدوث نزاع قضائي بشأن حركة الاحتجاج، كان من المتوقع أن يكون بار مطيعًا لرئيس الوزراء، وليس للمحكمة العليا. وأشار أيضًا إلى أن "انعدام الثقة" الذي ذكره نتنياهو كسبب للإقالة لم يُلفت انتباهه إلا عندما طُرح الأمر قانونيًا.

* * *

جيروزاليم بوست: "إنذار طارئ للديمقراطية الإسرائيلية": ردود فعل سياسيين ومنظمات غير حكومية على إفادة الشاباك

بقلم إلياف بروير

إفادة مشفوعة بالقسم قدمها رونين بار، جهاز الأمن العام (الشاباك)، يوم الاثنين، يبدو فيها أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ضغط على بار لعرقلة محاكمته الجنائية، والتحرك ضد المتظاهرين ضد الحكومة، ومحاولة لإحباط التحقيقات الجارية مع مساعديه المقربين، قال مكتب رئيس الوزراء بعد ساعة تقريبًا من نشر الإفادة إنها "كاذبة". ووعده مكتب رئيس الوزراء بأن الإفادة "ستُدحض بالتفصيل" قريبًا.

وفي الإفادة، أكد بار أن رونين بار كان "ناقوس خطر للديمقراطية الإسرائيلية"، كما كتب رئيس الحزب الديمقراطي، يائير غولان، في منشور على تويتر عقب نشر الإفادة يوم الاثنين.

في الإفادة، أكد بار أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قرر إقالته بسبب سلسلة من الإجراءات التي شكلت تهديدات سياسية. وشملت رفض بار الموافقة على إجراءات أمنية كانت ستؤخر شهادة نتنياهو في محاكمته الجنائية؛ تحقيق الشاباك في قضيتين تتعلقان بمساعدين مقربين من نتنياهو، وتعلقان بوثائق سرية مسربة وخدمات علاقات عامة مزعومة قدمها مساعدون لقطر؛ وتحقيق الشاباك في 7 أكتوبر الذي أشار إلى أن القيادة السياسية تجاهلت تحذيرات عديدة بشأن المخاطر الأمنية التي ينطوي عليها الخلاف الاجتماعي حول الإصلاحات القضائية لعام 2023؛ وإصرار بار على تشكيل لجنة تحقيق رسمية.

كما ذكر بار في الإفادة أن نتنياهو ضغط عليه لاستخدام أدوات مخصصة لمكافحة التخريب أو التهديد بالعنف، وضد "ممولي" الاحتجاجات ضد الإصلاحات القضائية، وكذلك ضد مجموعات الاحتياط التي هددت بالتوقف عن أداء خدمة الاحتياط في حال الموافقة على الإصلاحات. كما قدم بار إفادة سرية مرفقة بما ادعى أنه أدلة على ادعاءاته.

أفادت التقارير أن مكتب رئيس الوزراء ومكتب نقابة المحامين تفاوضا قبل تقديم الإفادة، في محاولة لمنعها. وعُرض على بار إنهاء ولايته "بشرف" والمشاركة في تعيين خليفته، مقابل الامتناع عن تقديم الإفادة. ولم يتسن التأكد من وجود مثل هذه المفاوضات بشكل مستقل.

صرح زعيم المعارضة، عضو الكنيست يائير لابيد، في بيان يوم الاثنين: "إن إفادة رئيس الشاباك تثبت أن نتنياهو يشكل خطرًا على أمن إسرائيل، ولا يمكنه الاستمرار في منصب رئيس الوزراء". وكتب لابيد: "حاول نتنياهو استخدام جهاز الشاباك لمراقبة المواطنين الإسرائيليين، وتفكيك الديمقراطية، ودفن تحقيق قطر جيت. إذا عيّن نتنياهو الرئيس القادم لجهاز الشاباك، فسيشكل ذلك خطرًا جسيمًا على دولة إسرائيل وجميع مواطنيها".

وصف بيني غانتس، زعيم حزب الوحدة الوطنية، الإفادة بأنها "شجاعة"، مشيرًا إلى أنها "تكشف عن سلوكيات مظلمة ومعادية للديمقراطية، وتؤكد على أهمية الركيزة الأخلاقية لقادتنا الأمنيين واستقلالية حراس إسرائيل". وأضاف: "إن الوضع الحالي يُبرز مدى إلحاح تشكيل لجنة تحقيق رسمية والإعلان عن انتخابات في أقرب وقت ممكن لوقف التدهور".

كتب رئيس الحزب الديمقراطي يائير غولان الذي تقاعد من الخدمة العسكرية عام 2018 كنائب لرئيس أركان الجيش في منشور على موقع X عقب نشر الإفادة يوم الاثنين: "إن إفادة رئيس الشاباك ليست مجرد تحذير آخر، بل لائحة اتهام شديدة وناقوس خطر يهدد الديمقراطية الإسرائيلية".

وكتب غولان "طالب رئيس الوزراء رئيس الشاباك بالولاء الشخصي بدل الولاء للدولة. طالبه باستخدام جهاز المخابرات ضد المواطنين، والكذب على المحكمة العليا، واستغلال سيادة القانون لخدمة مصالحه الشخصية. ليس ضد الإرهاب، بل ضد المنافسين السياسيين، وضد الاحتجاجات، وضد المواطنين الذين خرجوا للدفاع عن الديمقراطية. رئيس وزراء فاشل أمنياً ودبلوماسياً، غارق في مشاكل قانونية، يُجري شركاؤه تعاملات سرية مع قطر خلف ظهر المؤسسة الأمنية، ويحاول استغلال الشاباك للبقاء سياسياً. نتنياهو فوضوي يقود حكومة فوضوية، وهذا ليس مجرد خطر على الديمقراطية، بل هو انقلاب فعلي. نتنياهو يُشكل تهديداً مباشراً لأمن إسرائيل، وسيادة القانون، ووجود الدولة كما نعرفها. يجب أن يرحل الآن. أودّ أن أُعزّي رونين بار لصموده، وولائه للدولة، وشخصيتها، وقيمها. الشعب معك".

قال وزير الاتصالات شلومو كرعي (الليكود) في بيان "قدّم رونين بار إفادة خطية للمحكمة اليوم، لكنه نسي تفصيلاً صغيراً: لم يعد رئيساً للشاباك. انتهت ولايته بقرار حكومي قانوني وبالإجماع، أي محاولة للتشبيث بمنصبه، مع انتهاك القانون والاعتماد على أمر مؤقت غير مُصرّح به، تُعدّ فضيحة. لا خطر أعظم من رئيس جهاز أمني يرفض قبول قرار السلطة التي تعلوه، ويقف مبعوثاً للبيروقراطية القضائية والحركة الكبلانية. واختتم حديثه قائلاً: "الحكم واجب، وليس اقتراحاً. على بار أن يُخلي منصبه الآن، قبل أن يُعرّض أمن إسرائيل للخطر مجدداً".

ردّت جماعات الاحتجاج

أصدر ائتلاف من جماعات الاحتجاج يُدعى "غوفشي بارتسينو" (أحرار في أرضنا) بياناً قال فيه: "إن رئيس الوزراء الذي يطلب من رئيس جهاز أمني التحرك ضد الاحتجاجات العامة، ضد المواطنين العاديين، يعيش بعقلية ديكتاتور. ستتجاوز إسرائيل هذا، وستبقى ديمقراطية، وستتعاقي. نحن نناضل من أجل تحقيق ذلك! أما نتنياهو، فسيُذكر في التاريخ بأنه رئيس الوزراء الذي حاول تحويل إسرائيل إلى ديكتاتورية، وبأنه الشخص الذي جلب على الشعب اليهودي أكبر كارثة منذ المحرقة".

* * *

جيروزالم بوست: هل يمكن لضغط الجيش على حماس ضمان إطلاق سراح المحتجزين في صفقة واحدة؟ - تحليل

بقلم عميحاي شتاين

في هذه المرحلة، تسيطر إسرائيل على 30-40% من قطاع غزة. تستمر الحرب ضد حماس بشراسة، ولكن حتى الآن، ينصب التركيز على الضغط على حماس لتخفيف مطالبها بصفقة أسرى. وقد نجحت هذه الاستراتيجية - جزئياً. فمن جهة، حماس مستعدة الآن لإطلاق سراح تسعة أو عشرة، مقارنةً بواحد فقط أفرجت عنه في نهاية الاتفاق السابق. ومن جهة أخرى، لاتزال

حماس تطالب بإنهاء الحرب بشكل كامل، مع ضمانات بهذا الشأن. عندها فقط، كما تقول، ستوافق على صفقة شاملة تتضمن إطلاق سراح الجميع - ليس اتفاقاً جزئياً، بل اتفاقاً كاملاً. ومن المهم فهم ما تعنيه حماس بـ "الضمانات".

التزمت حماس الضمانات الممنوحة لحزب الله بموجب اتفاق سابق، ورأت أن إسرائيل لاتزال تتصرف كما نشاء في لبنان. لذلك، وكما قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو، "تطالب حماس بضمانات ملزمة" - من الولايات المتحدة ودول أخرى أعضاء في مجلس الأمن الدولي - بأن ما حدث في لبنان لن يتكرر في غزة بعد انتهاء الحرب.

كيف يمكن لإسرائيل الرد؟ ترفض إسرائيل تقديم مثل هذه الضمانات، خاصة في ظل الشروط التي تطالب بها حماس. ويؤكد المسؤولون الإسرائيليون أن الحرب بين إسرائيل وحماس لا يمكن أن تنتهي إلا بتزغ سلاح غزة بالكامل، وأن حماس ليست سلطة عسكرية ولا مدنية شرعية. في ضوء هذا الموقف، تبدو الفجوة بين الجانبين غير قابلة للردم.

صرح نتيناهو يوم السبت أنه إذا كانت هذه هي شروط حماس، فإن الصفقة الوحيدة الممكنة من وجهة نظر إسرائيل ستكون صفقة محدودة، تتضمن إطلاق سراح بعض المحتجزين. ومع ذلك، أوضحت حماس أنها لن تقبل بمثل هذه الصفقة. لذا، بينما تواصل إسرائيل سحق حماس عسكرياً، لا يبدو في الأفق أي استسلام - يؤدي إلى صفقة شاملة - من جانب حماس.

* * *

جيروزالم بوست: لا أسرى، لا إنسانية: تهرب الفلسطينين من المسؤولية - تعليق

بقلم أليكس وينستون

من المفارقات العجيبة أنه بينما يستمر الفلسطينيون في غزة في الموت تحت وطأة خيارات حماس ورد إسرائيل، لم ينطق القادة الفلسطينيون الذين يزعمون تمثيل شعبيهم على الساحة العالمية بعد بجملته واحدة يمكن أن تبدأ برسم مسار نحو السلام: "أعيدوا المحتجزين".

في مقابلة مع صحيفة عرب نيوز السعودية هذا الأسبوع، شنت وزيرة الخارجية والمغتربين الفلسطينية فارسين أغابيكيان هجومًا لاذعًا على الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة، واصفةً إياها بـ "حرب إبادة جماعية"، و متهمًا إسرائيل بـ "الإفلات من العقاب". وتحدثت عن الدمار في غزة، وسقوط قتلى من المدنيين، والخسائر الإنسانية.

ما لم تتحدث عنه - إطلاقًا - هو مسؤولية حماس. لم تقل كلمة واحدة عن 250 أخذوا في 7 أكتوبر/تشرين الأول. ولم تُقر ولو بكلمة واحدة بأن إطلاق سراح 59 أسيرًا متبقين، يُعتقد أن 24 منهم على قيد الحياة، يمكن أن يُفضي إلى وقف إطلاق النار وإنقاذ آلاف الأرواح. هذا صحيح كما هو الحال في فلسطين. الضحية دائمًا، لا المسؤول أبدًا.

إسرائيل، على الرغم من كل عيوبها وإخفاقاتها، طرحت مقترحات على الطاولة. عرض آخرها وقف إطلاق نار لمدة 45 يومًا مقابل إطلاق سراح 10 رهائن. حماس، التي يدعمها مسؤولون فلسطينيون مثل أغابيكيان، في صمتٍ وأحيانًا قولًا، رفضتها رفضًا قاطعًا. فأى قيادة تلك التي ترفض مسار الإغاثة، وإعادة الإعمار، ووقف قتل شعبيها؟

زعمت أغابيكيان أن "وقف إطلاق نار دائم يستلزم تلبية مطالب الطرفين". لكنها تعلم جيداً أن أحد الطرفين يرفض حتى أبسط بادرة إنسانية: إطلاق سراح المدنيين. وبدل ذلك، وصفت عرض إسرائيل بمغادرة غزة فقط بعد نزع سلاح حماس بأنه "غير واقعي". ما هو الواقعي إذًا؟ هل ينبغي للجماعة التي أشعلت هذه الحرب بذبح عائلات إسرائيلية واحتجازها رهائن أن تبقى مسلحة ومتحصنة في غزة؟ هل ينبغي عليها أن تُملي شروط السلام مختبئة وراء النساء والأطفال؟ والأسوأ من ذلك هو دور السلطة الفلسطينية في هذا المسرح الغريب للتهرب من المسؤولية.

أصرت أغابيكيان في مقابلتها على أن السلطة الفلسطينية "تؤدي واجباتها" للتحضير لحكم غزة. ولكن أين الواجب بشأن المصالحة السياسية؟ أين مطالبة حماس بالمساءلة؟ أين استخدام حتى جزء بسيط من منصبها الدبلوماسية للمطالبة بإعادة الرهائن؟ إذا أرادت أغابيكيان إثبات أن السلطة الفلسطينية مؤهلة لحكم غزة بدلاً من حماس، فلتبدأ بالدعوة إلى الإفراج غير المشروط عن المدنيين المحتجزين في الأنفاق.

إذا كانت السلطة الفلسطينية التي كانت على خلاف مع حماس لسنوات تعتقد أنها الوريث الشرعي لحكم غزة، فلديها فرصة وقد أتاحت لها طوال ثمانية عشر شهرًا من الحرب لبناء علاقة أفضل مع إسرائيل، والمطالبة بالإفراج عن المحتجزين، ودقّ مسمار جديد في نعش حماس. لكن بدل ذلك، يرددون نفس الخطاب الحزبي الذي سمعه العالم لعقود - العدوان الإسرائيلي إبادة جماعية.

أكدت أغابيكيان أننا "لا نريد نقل ما يحدث في غزة إلى الضفة الغربية"، زاعمة أن القيادة "تركز على تجنب المزيد من الخسائر المدنية". لكن المدنيين يموتون بالفعل في غزة، ليس بسبب النية الإسرائيلية وحدها، بل لأن الهيئات الفلسطينية الحاكمة ترفض التصرف بمسؤولية. فبدل العمل على إنقاذ الأرواح، تركز القيادة على المؤتمرات الدبلوماسية الكبرى، وترجح لنفس المطالب الجوفاء حول القانون الدولي و"الإبادة الجماعية"، دون أن تُبدي أي اهتمام بالحل العملي والفوري: تحرير المحتجزين.

يجب ألا ننسى أبدًا أن حماس أشعلت هذه الحرب. إنها تواصل احتجاز المحتجزين. إنها تختبئ بين المدنيين. مع ذلك، لا تُظهر تعليق أغابيكيان أي إدانة للحركة، بل تعاطفًا مُبطَّنًا، كما هو الحال عندما تُحمّل مسؤولية انهيار وقف إطلاق النار لنوايا إسرائيل، لا لجرائم حماس.

إنّ مقتل المدنيين مأساة. لكنّ ما لا يقلّ مأساوية هو رفض القيادة الفلسطينية تولي زمام القيادة. رفضها المطالبة بإعادة الرهائن. رفضها إدانة حماس. رفضها تولي زمام مستقبل شعبها. وإذا أراد دبلوماسيون فلسطينيون مثل أغابيكيان أن يُؤخذوا على محمل الجد، فعليهم أولاً الاعتراف بالفساد الأخلاقي والاستراتيجي الذي ألحقته حماس بغزة وبالقضية الفلسطينية. إلى ذلك الحين، ستظل السلطة الفلسطينية عقبة أمام السلام بدل أن تكون قوةً داعمةً له.

* * *

جيروزالم بوست: العالم الغربي يريد إبقاء إسرائيل ضعيفة - رأي

بقلم ديفيد م. واينبرغ

احذروا الخطاب الدبلوماسي الغربي المتنامي في نيويورك وباريس وغيرهما الذي ينظر إلى إسرائيل كمشكلة عالمية لأنها أصبحت أقوى مما ينبغي، و"مهيمنة" في طموحاتها، و"عدوانية" في أعمالها العسكرية، و"مهيمنة" في إعادة ضبط الوضع الاستراتيجي الإقليمي، وناجحة للغاية في الدفاع عن نفسها.

بدل ذلك، ينبغي على الغرب أن "يراعي" إسرائيل، أي أن يُقيدها، ويُحصرها، ويُذلّها. كل هذا لتصحيح "عدم التوازن الحالي في القوة" في الشرق الأوسط مجددًا، بمعنى قوة إسرائيل المفرطة مقابل القوة الإيرانية والتركية مثلاً - وهو وضع "سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى المزيد من المواجهة والعنف والإرهاب". بعبارة أخرى، يجب ألا يُسمح لإسرائيل بتحقيق هذا القدر من الانتصار. هذا سيكون سيئاً للمصالح الأميركية والغربية.

عبّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن ذلك بإيجاز هذا الأسبوع مؤكداً أن لإسرائيل "الحق في الدفاع عن نفسها، ولكن ضمن حدود متناسبة" مهما كانت الحدود المحدودة التي يرتاح لها، كما يُفترض. ثم سارع مسؤولوه إلى إعادة تأكيد ضرورة تعزيز السلطة الفلسطينية، وإعادة إعمار غزة، والدفع نحو إقامة دولة فلسطينية، بينما حث على انسحاب الجيش الإسرائيلي من سوريا ولبنان وغزة. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن تمويل جديد بقيمة 1.8 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة للسلطة الفلسطينية.

إن عدم تعلم ماكرون واليسار السياسي في الغرب شيئاً من هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 على إسرائيل ودعم محمود عباس لها أمر مخيب للأمال ولكنه ليس مفاجئاً. والأمر الأكثر إحباطاً، بل والمثير للغضب، هو محاولة نزع الشرعية عن عقيدة الدفاع الإسرائيلية المُعاد تأكيدها، والمتمثلة في تقليص قدرات العدو وتهديداته وقائياً واستباقياً. ويشمل ذلك عمليات الجيش ضد حماس في غزة، وحزب الله في لبنان، وقوات جهادية وإيرانية مختلفة في سوريا، وجيوب في يهودا والسامرة، بما في ذلك وجود عسكري إسرائيلي طويل الأمد على الحدود السابقة. وضرب إيران أيضاً. لكن، هذا غير مقبول لدى ماكرون وغيره من الغربيين المهتمين بالأمن الإقليمي. لا يمكن لإسرائيل أن تكون بهذه القوة والسيطرة، و"الاستفزازية". يجب إخضاعها، تحت إشراف غربي "مسؤول".

قوة إسرائيلية مفرطة

تجلى الخطاب الخطير الذي يُحذر من قوة إسرائيلية مفرطة هذا الأسبوع في مقال رأي في صحيفة نيويورك تايمز بقلم خيرين في شؤون الشرق الأوسط من حقبة أوصلو، عملاً في إدارات ديمقراطية: آرون ديفيد ميلر وستيفن سيمون. وهذان الخبيران الأميركيان معروفان في إسرائيل، وهما ليسا من أشد منتقدي إسرائيل. ومع ذلك، يختاران الآن وصف إسرائيل بأنها "قوة مهيمنة" إشكالية في الشرق الأوسط، يجب "أخذها في الاعتبار"، ويجب على واشنطن الضغط عليها للتراجع. يُلمّحان إلى أن على إسرائيل أن تضع مصالحها الضيقة جانباً لتحقيق "توازن مصالح" أميركي.

لاستعادة "توازن قوة" سليم في الشرق الأوسط مهما كان معنى ذلك، يجب الضغط "بشكل خاص" على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو و"ائتلافه اليميني المتطرف". يجب إجبار نتياهو وبن غفير، وسموتريتش، وغيرهما على "عقد صفقات" مثل إعادة احتضان السلطة الفلسطينية والانسحاب من كل جبهات القتال من أجل "تحويل الهيمنة العسكرية الإسرائيلية" إلى ما يُفترض أنها "ترتيبات واتفاقيات أكثر استقرارًا".

يُقرّ ميلر وسايمون بأن ردّ إسرائيل على هجوم حماس عام ٢٠٢٣ "غيّر ميزان القوى في الشرق الأوسط بشكل جذري، بطريقة لم نشهدها منذ حرب 1967 العربية الإسرائيلية"، وفي البداية، يُقدّران تقريبًا مدى روعة هذا الإنجاز. لكنهم سرعان ما يشرعون في شرح أن هذه "الهيمنة" الإسرائيلية وهو مصطلح مبهين! أمرٌ غريب ويتعارض مع المصالح الأميركية. ولذلك، يُحمّلون إسرائيل مسؤولية كل ما يحدث في الشرق الأوسط من خصومات داخلية لبنانية وسورية وعراقية، وصولاً إلى الصعوبات التي تواجهها أمريكا في إبرام اتفاقيات كبرى مع السعودية وإيران.

على سبيل المثال، يتهمون إسرائيل بـ"تفضيل سوريا ضعيفة ومقسمة... مختزقة بقوى أجنبية ذات أجندات متضاربة" على حكومة سورية "مستقرة وموحدة وفعالة" تتوافق مع المصالح الأميركية في مواجهة داعش والتخلص من الأسلحة الكيميائية. بصرف النظر عن كون هذا مجرد افتراء، لم يتطرق ميلر وسايمون إلى إنهاء التهديدات الإيرانية وغيرها من التهديدات السورية ضد إسرائيل، أو إلى وقف تهريب الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله عبر سوريا. كما أنهما لا يعلقان على تهديدات تدمير إسرائيل الصادرة عن الزعيم التركي الإسلامي المتطرف، رجب طيب أردوغان، المعادي للسامية علناً الذي تشمل طموحاته الاستيلاء على سوريا وشن هجمات على إسرائيل من هناك.

هل قال أحدٌ "هيمنة"؟ يبدو أن هذين الخبيرين يُعطيان الأولوية لعودة سوريا إلى قواعدها العسكرية الشامخة - على مرتفعات جبل الشيخ على الحدود السابقة مع إسرائيل - على حساب أمن إسرائيل وسلامها على المدى الطويل. يبدو أنهما يُفضلان منطقةً تقودها "جسورٌ بين الشرق والغرب" مثل تركيا وقطر ومصر على منطقةٍ مستقرةٍ بقوةٍ عسكريةٍ إسرائيليةٍ ساحقةٍ تقودها إسرائيل ودولها الشريكة في اتفاق إبراهيم.

إن الشعور السائد لدى هؤلاء الأوروبيين والأميركيين القدامى هو التوق إلى العودة إلى أيام "الاستراتيجيات الرشيدة التي رسمها وزير الخارجية السابق أنتوني بلينكن لتعزيز الأمن والحوكمة الفعالة وإعادة الإعمار".

إن الرائحة المنبعثة من هؤلاء الأوروبيين والأميركيين القدامى هي الكراهية تجاه إسرائيل. إنهم ببساطة لا يستطيعون تقبل إسرائيل قوية.

بدل احتضان إسرائيل - الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والبلد الوحيد الذي لطالما تنازل من أجل السلام في الشرق الأوسط، والحليف الحقيقي الوحيد لأميركا في الشرق الأوسط - كقوة إقليمية إيجابية وفاعلة تُعيد تشكيل الشرق الأوسط نحو الأفضل، يُشوّهون سمعتها باعتبارها مُثيرة للمشاكل، أو أسوأ من ذلك.

هنا يكمن تفسير لماذا لم تعد إسرائيل تعتبر "الحكم الفعال وإعادة الإعمار" بما في ذلك، على سبيل المثال، إغداق مليارات الدولارات واليورو الإضافية على السلطة الفلسطينية، أو الاتفاقيات الدبلوماسية الضعيفة مثل الصفقات المُرنة مع سوريا وإيران أو صفقة مع السعودية بشأن الطاقة النووية المدنية التي يُؤيدها ميلر وسایمون سياسة أمنية كافية.

لقد أثبتت أربعون عامًا أو نحو ذلك من اتفاقيات أوسلو التي أقنع فيها الغرب إسرائيل وضغط عليها للانسحاب من الأراضي وانهاج سياسة ضبط النفس ضد تهديدات العدو الناشئة، فشلها الذريع. لقد فشلت سياسة "الاحتواء" التي أعطت الأولوية للدبلوماسية على الانتصارات العسكرية الحاسمة. انفجرت كل هذه الأحداث في وجه إسرائيل، مع الإرهاب والغزو من الضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان، ومع اقتراب برنامج إيران النووي من الاكتمال. ورافق ذلك عقود من التجاهل الغربي المتعمد لطبيعة أعداء إسرائيل الجهادية،، ولتسلل النفوذ الجهادي إلى الغرب نفسه، وسكانه المهاجرين ذوي التوجهات الجهادية.

لذلك، وعلى مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، انتقلت إسرائيل بالضرورة إلى توازن أفضل بين الدبلوماسية واستخدام القوة لمنع تهديدات العدو وإحباطها. يجب على إسرائيل، وستواصل، توجيه ضربات ضارية وساحقة ومفاجئة ضد مواقع العدو ومعاقله. عليها أن تُبقي أعدائها بعيدًا عن قواعدهم باستخدام أجهزة الإنذار والغارات الجوية التي تدمر المخابئ، حتى على المستشفيات والمدارس حيث يختبئ العدو ومخازن أسلحته ومقرات الإرهابيين.

تريد إسرائيل أن تكون موضع خوف - ونعم، "مهيمنة" عسكريًا - لا محبوبة. وإسرائيل تعلم أيضًا أن جيرانها لن يسعوا إلى شراكة حقيقية معها إلا عندما تكون قوية. ولذلك، لم يعد في إمكان إسرائيل قبول سياسات تُركّز على "الهدوء مقابل الهدوء" أو "ضبط النفس"، لأن ذلك يسمح للعدو بتطوير قدراته الهجومية تحت غطاء مهلة دبلوماسية؛ ما يُسميه ميلر وسایمون خطأً "الاستقرار".

في هذا العصر الجديد، تعزم إسرائيل استعراض قوتها لتحديد خصومها نهائيًا، وبالتالي قيادة المنطقة - وحشد تحالف من الدول الساعية إلى السلام حقًا. نعم، لتحقيق "استقرار" حقيقي في المنطقة، ولكن ليس من خلال الاعتماد على نماذج دبلوماسية مبتذلة وصيغ فاشلة تنضح بالضعف.

إنه لأمر محزن ومدمر أن يعتقد سياسيون مثل ماكرون ومحللون مثل ميلر وسایمون أن الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط هو، مرة أخرى، مجرد وسيلة مملّة، الضغط على إسرائيل لضبط النفس، و"إظهار حسن النية" في الدبلوماسية، والرضوخ للمطالب العربية والموافقة على انسحابات يُفترض أنها "سترضي" نهم العدو للدماء. من القبيح أن ينحدروا إلى شيطنة إسرائيل باعتبارها التهديد، وليس أعظم أصول الغرب، في إعادة ترتيب الطاولة الاستراتيجية والمساعدة في كسب الحرب ضد محور روسيا والصين وإيران.

* * *

جيروزالم بوست: لماذا يجب على الأكراد وإسرائيل التحالف في مواجهة تركيا - رأي

بقلم ميم حسدين

يُعتبر سيث فرانترمان شخصيةً معروفةً في الأوساط المثقفة والسياسية الكردية. صحفي ومحلل أمني، أمضى وقتًا طويلًا إلى جانب القوات الكردية في كل من العراق وسوريا. في أحدث مقال له نُشر في صحيفة جيروزالم بوست، سلط الضوء على التهديد التركي المُتصوّر لإسرائيل في سوريا، لا سيما في سياق الانسحاب الأميركي المُتوقَّع من المنطقة.

ومن القضايا المُقلقة، التي لا تقتصر على سوريا فحسب، بل تمتدّ إلى المنطقة الأوسع، طموح تركيا السياسي المُتنامي لتصبح القوة المُهيمنة في شرق البحر الأبيض المتوسط. قد يُعزّي المُرَاقب العادي هذا الطموح إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لكن المُطلَّع على العقيدة السياسية لأنقرة يُدرك أنها مُتجدِّرة بعمق ومُشتركة على نطاق واسع.

باستثناء عقيدة عدم التدخل التي تبناها مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، والتي هُزمت الآن، فإن جميع أطراف الطيف السياسي تقريبًا في أنقرة - العلمانيون والإسلاميون - يعتقدون أن قدر تركيا الجيوسياسي هو أن تكون "صانعة للعبة" في شرق البحر الأبيض المتوسط. تمتد هذه الرؤية من سواحل البحر الأدرياتيكي في البوسنة وألبانيا وصولًا إلى الصومال، مُستوحاة من الإمبراطوريتين العثمانية والرومانية الشرقية (البيزنطية).

هل هذا طموح واقعي أم لا؟ هذا موضوع منفصل. تبقى الحقيقة: هناك إجماع شبه عالمي في تركيا على هذا "الدور الإلهي" الموكل للأمة التركية. الخطوة الأولى المتفق عليها لتحقيق هذا الهدف هي ضم المناطق الكردية في سوريا والعراق، يليها تقدم استراتيجي في الموصل وحلب ودمشق.

وتُعد دمشق، على وجه الخصوص، بمثابة معلم حاسم، فهي لا توفر رأس مال رمزي فحسب، بل توفر أيضاً إمكانية الوصول الاستراتيجي إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط السوري، ومساراً إلى لبنان. المسألة ليست في الطموح نفسه، بل في تطبيقه الفعلي. منذ تسعينيات القرن الماضي، أنشأت تركيا أكثر من 40 موقعاً عسكرياً في المناطق الكردية شمال العراق. هذه المواقع ليست مؤقتة؛ ولا يوجد ما يشير إلى أن أنقرة تخطط للانسحاب.

كما ذكر فرانترمان، فقد غزت القوات التركية أجزاءً من شمال وغرب سوريا، وتسيطر عليها الآن، وتديرها باستقلالية شبه كاملة عن دمشق. يشرف الحكام الأتراك على هذه المناطق، وتعمل فيها خدمات البريد التركية، وتُستخدم الليرة التركية كعملة.

لولا الموقف الوقائي الإسرائيلي والضربات المحدودة، لكانت تركيا على الأرجح قد أنشأت قاعدة عسكرية بالقرب من مدينة تدمر الرومانية القديمة، مجهزة بأنظمة الدفاع الجوي الروسية إس-400. وللتذكير، صُممت أنظمة إس-400 لتحديد طائرات إف-35 المقاتلة. هناك دولة واحدة فقط في المنطقة تشغّل حالياً طائرات F-35 - إسرائيل - ودولة أخرى فقط، هي الولايات المتحدة، قادرة على نشرها.

من المهم إدراك أنه في الخريطة الجيوسياسية الحالية، ترى تركيا عقبتين رئيسيتين أمام طموحاتها التوسعية: الأكراد - الذين يسيطرون فعليًا على المنطقة الواقعة بين دمشق وحلب والموصل - وإسرائيل، القوة الإقليمية اليقظة على أمنها والمستثمرة في توازن شرق أوسطي يضمن لها البقاء على المدى الطويل.

يُجسّد فرانتزمان هذه النقطة ببراعة عندما يناقش "النفوذ الأميركي وكيف ساهم في خلق ثقل موازن لنفوذ الجهات الفاعلة المعادية لإسرائيل". اليوم، ليست إيران هي الجهة الفاعلة الرئيسية المعادية لإسرائيل في الشرق الأوسط، بل تركيا. ويتابع قائلاً: "السؤال الآن هو: ماذا سيحدث لاحقًا، وكيف ستدير الولايات المتحدة إعادة نشر قواتها؟".

من المؤكد أن الأكراد لا يريدون رؤية انسحاب أميركي من سوريا. فمثل هذه الخطوة ستؤدي فورًا إلى توغلات تركية أعمق، مما يؤدي إلى احتلال، وحتماً، إلى حملات تطهير عرقي ضد السكان الأكراد. مع ذلك، فإن تأثير الأكراد على القرارات الاستراتيجية الأميركية محدود للغاية. وما يثير القلق أكثر هو أن إسرائيل، هي الأخرى، لا تثق على ما يبدو باستعداد الإدارة الأميركية الحالية للإبقاء، حتى على وجود رمزي للقوات في سوريا لردع العدوان التركي.

ما هي خيارات إسرائيل المتبقية؟

يُقدم الأكراد أنفسهم على أنهم الحليف الأمثل لإسرائيل في هذا المشهد المتغير. فهم متحالفون سياسياً، وذوو قدرات عسكرية، وموقعهم استراتيجي. تُدرك المجتمعات الكردية احتياجات إسرائيل الأمنية، وتُدرك التهديدات المشتركة التي تواجهها، وتُقدّر أي دعم، عسكري أو سياسي، قد تُقدمه إسرائيل بالمقابل. الأهم من ذلك، أنهم السكان الأصليون للأراضي التي تمنع تركيا من الوصول إلى مناطق ستشكل، في حال احتلالها، تهديداً مباشراً ووجودياً للأمن الإسرائيلي.

قد تسحب الولايات المتحدة قواتها من سوريا بالفعل. لكن بالعمل جنباً إلى جنب مع الأكراد، لاتزال أمام إسرائيل فرصة لتشكيل رادع جديد وعرقلة الأجندة التركية للهيمنة على شرق البحر الأبيض المتوسط.

* * *

معاريف: خطوة نتنياهو التالية ومقاطعة سموتريتش: السيناريوهات بعد الإدلاء بشهادته الدرامية

بقلم أنا بارسكي

بعد الإعلان لوسائل الإعلام، لم يتضح بعد ما إذا كان نتنياهو ينوي تقديم إفادته الخاصة. ولم يكن هناك أي ذكر أيضاً لمواصلة انتخاب رئيس جديد للشاباك. في هذه الأثناء، تلقى بار استدعاءً لحضور مناقشة مجلس الوزراء السياسي والأمني، لكن لم يتضح بعد ما إذا كان سيحضر. إذا كان الأمر كذلك، فإن سموتريتش ينوي مقاطعة الحملة ودعوة الآخرين للانضمام إليها. وبعد أن قدم رئيس جهاز الشاباك أمس إفادة إلى محكمة العدل العليا ضد إقالته، ورد مكتب رئيس الوزراء ببيان شديد اللهجة تضمن نفي بعض ادعاءات بار، فإنه ليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان نتنياهو ينوي تفصيل ادعاءاته ضد رونين بار في إفادة بار. لا يجوز لقضاة المحكمة العليا مناقشة ادعاءات رئيس الوزراء التي تظهر في بيان صحفي، ما لم يتم تقديمها في شكل بيان رسمي.

ويستطيع بنيامين نتنياهو تقديم إفادته للمحكمة بحلول يوم الخميس. وتقول عائلته إنه لم يتم اتخاذ القرار بعد بشأن القيام بذلك. كما أن مكتب رئيس الوزراء لا يتطرق إلى مسألة اختيار المرشح لمنصب رئيس جهاز الشاباك. ورغم أن قرار المحكمة العليا يسمح لنتنياهو بإجراء مقابلات مع المرشحين وحتى الإعلان عن اختياره، فإنه يفضل توخي الحذر وعدم التطرق إلى هذه القضية على الإطلاق.

في هذه الأثناء، من المتوقع أن يعقد المجلس السياسي والأمني اجتماعاً مساء اليوم، حيث سيبحث الجمود في المفاوضات لإطلاق سراح المحتجزين وتوسيع العملية العسكرية في قطاع غزة. وبحسب مصادر مطلعة على الأمر، فقد تلقى رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار استدعاءً لحضور جلسة نقاش في مجلس الوزراء، لكن لم يتضح بعد ما إذا كان سيحضر. ولم يتضح بعد ما إذا كان وزير المالية بتسلئيل سموتريتش سيدشارك في نقاش مجلس الوزراء المهم الليلة، إذا كان رونين بار سيحضر. ولنتذكر أنه قبل نحو أسبوعين، دعا الوزير سموتريتش رئيس الوزراء إلى عدم دعوة بار إلى المناقشات أو العمل معه، بل وأبلغ نتنياهو أنه لن يشارك في المناقشات إذا كان رئيس الشاباك حاضراً. وأوضح سموتريتش لزملائه أنه ينوي مغادرة المناقشة أثناء حديث رونين بار، وسيدعو أيضاً أعضاء آخرين في الحكومة إلى القيام بذلك.

هناك نقاش في مجلس الوزراء اليوم، وعلمت أن رونين بار دُعي لأن هذا ما قرره محكمة العدل العليا. عندما يتحدث، سأغادر، وهذا ما سأدعو زملائي إليه. "لأن الأمر مجرد مضبغة للوقت، سأستخدم هذا الوقت لتناول فنانج من القهوة أو الذهاب إلى الحمام"، هذا ما تطرق إليه سموتريتش في مقابلة مع برنامج "كل باراما".

* * *

موقع واينت: جامعة هارفارد، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والقضاة: جبهة المقاومة ضد ترامب تكتسب زخمًا

بقلم تسيبي شميلوفيتز

بعد أشهر من موافقة أميركا على كل تحرك يقوم به الرئيس، يبدو أن هناك تحركات مضادة كبيرة بدأت تظهر. ويقودها رئيس جامعة هارفارد، ورئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي القاضي بواسبيرغ، وآخرون. ترامب يهدد بطرد بعضهم، وأعضاء الكونغرس يخشون الانتقام: "نحن خائفون، هذا يحدث بالفعل"

يعتبر آلان جيربر، 69 عاماً، أحد أبرز الخبراء في الولايات المتحدة في مجال السياسة الصحية. الرجل الذي تخرج من جامعة هارفارد وكان منتسباً إلى الجامعة لعقود من الزمن، وجد نفسه في العام الماضي في مركز نقطتي غليان مهمتين لم يخطط أبداً أن يكون جزءاً منهما. في البداية، تم استدعاؤه أوائل العام 2024 ليصبح رئيساً مؤقتاً للجامعة بعدما أُجبرت الرئيسة كلودين غاي على الاستقالة عقب ظهورها في جلسة الاستماع الشهيرة في الكونغرس، بالإضافة إلى اتهامات بالسرقة الأدبية. وتمكن من تحقيق الاستقرار في الحرم الجامعي، وفي الصيف الماضي تم تعيينه رئيساً دائماً.

في هذا الشهر، برز جيربر مرة أخرى في عناوين الأخبار، ليصبح على مضض وجه حركة المقاومة الصغيرة ولكن المتنامية لمحاولات دونالد ترامب إخضاع المؤسسات الأميركية له، من المحاكم ودائرة الإيرادات الداخلية إلى شركات الحمامة والجامعات الكبرى.

تلقت جامعة هارفارد رسالة من "فريق العمل لمكافحة معاداة السامية في الحرم الجامعي" - الغطاء الذي تستخدمه الإدارة لتقويض الحرية الأكاديمية في الجامعات الكبيرة والصغيرة - تحتوي على سلسلة من المطالب التي من شأنها أن تجعل هارفارد خاضعة تمامًا لترامب. أجاب غيرير بـ "لا" عدوانية، وفي غضون ثوانٍ أصبح بطلاً للمقاومة. ظهر مدرب فريق غولدن ستيت ووربوز ستيف كير في مؤتمر صحفي وهو يرتدي قميص هارفارد وشرح للصحافيين أنه يفعل ذلك لدعم الجامعة: "هذه هي الطريقة بالضبط التي لا تستسلم بها للمتنامر".

وكانت جامعة هارفارد أول جامعة تقرر عدم الاستسلام لترامب، حتى لو أدى ذلك إلى خسارة مليارات الدولارات من المنح الحكومية المخصصة للأبحاث الطبية. وبحسب صحيفة هارفارد الطلابية تلقت هارفارد في الساعة الأولى بعد أن أعلن غيرير رفضه الامتثال لمطالب ترامب، ما يقرب من 4000 تبرع بقيمة إجمالية بلغت 1.14 مليون دولار. وتهدد إدارة ترامب الآن بإلغاء الإعفاءات الضريبية لجامعة هارفارد، ولكن مساء الجمعة، سرب مسؤولون في الإدارة لصحيفة نيويورك تايمز أن "رسالة المطالب المرسله إلى هارفارد لم يكن ينبغي إرسالها في المقام الأول".

وغيرير واحد من مجموعة صغيرة من الأفراد والشخصيات العامة الذين يبدوون بعض المقاومة لترامب في الوقت الحالي على الأقل. وبين الأسماء التي أصبحت مألوفة القاضي الفيدرالي جيمس بواسبيرغ الذي كان أول من منع سياسة الطلاق السريع التي انتهجها ترامب. وكما هو الحال مع القضاة الأقل شهرة الذين يجروون على الحكم ضد إدارة ترامب، يتلقى بواسبيرغ أيضًا تهديدات على حياته ويحظى بحماية أمنية مشددة. وفي الشهر الماضي، حذر رؤساء هيئة المارشالات الفيدرالية المسؤولة عن حماية القضاة من ظاهرة إرسال صواني البييتزا إلى منازل القضاة كوسيلة لتوضيح لهم أن عناوينهم معروفة لخصومهم.

وهناك خصم آخر، على الأقل في الوقت الحالي، وهو رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول الذي يرفض الامتثال لمطالب ترامب بخفض أسعار الفائدة نظرًا للتقديرات التي تشير إلى أن سياسة التعريفات الجمركية ستؤدي إلى رفع التضخم مرة أخرى. لقد عين ترامب باول في ولايته الأولى، وبطبيعة الحال يتوقع منه أن يكون مخلصاً له فقط. ولكن هذا لم يحدث حتى الآن، ما أدى إلى سلسلة من التغريدات التي تهدد بإقالته. وقال ترامب للصحفيين "أنا لست سعيداً به، وإذا قررت أنه يجب عليه الرحيل، فسيرحل بسرعة".

وإلى جانب باول، يمكننا أن نضيف من السوق المدنية جيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورغان تشيس الذي دفعت معارضته الصريحة للرسوم الجمركية ترامب إلى اتخاذ قرار بتجميد السياسة لمدة 90 يومًا. ديمون ليس على اتصال مع ترامب، لذلك أجرى مقابلة مع فوكس نيوز وهو يعلم أن ترامب سيلتقيه، وهناك حذر من "ركود حاد" بسبب الرسوم الجمركية.

ويمكن إضافة إلى هذه الظواهر المتفرقة الاحتجاجات المتزايدة في عطلات نهاية الأسبوع في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، في محاولة للقيام بما يخشاه جميع أعضاء الكونغرس تقريبًا: معارضة ترامب. في مقطع فيديو انتشر على نطاق واسع الأسبوع الماضي، شوهدت السيناتور الجمهورية ليزا ماركوفسكي من ألاسكا وهي تقول بصوت متقطع: "نحن جميعًا خائفون. أعمال الانتقام أمر يحدث بالفعل". ولكن البيت الأبيض لم يبد أي اهتمام حتى الآن بالمقاومة الطفيفة. وقال مصدر في الإدارة

لصحيفة وول ستريت جورنال إن "هذه فرصة عظيمة لنا لتصوير الديمقراطيين والمحاكم والجامعات على أنهم منفصلون عن الناخبين الذين أرسلوا ترامب إلى البيت الأبيض للمرة الثانية".

* * *

موقع واينت: رئيس وزراء الباييز

بقلم عينايف شيف

نتنياهو لا يعترف بمسؤوليته عن أسوأ مذبحه لليهود منذ الهولوكوست، ويرفض تشكيل لجنة تحقيق حكومية، ولا يروج لنموذج تحقيق منطقي آخر، ولا يقدم موعد الانتخابات، ويقاطع وسائل الإعلام التي لا تخضع لسلطته، ولا يعترف برئيس المحكمة العليا المعين قانونياً، ويتهرب من أي بادرة تجاه جمهوره ضخم يقاتل ويضحي ويدفع الضرائب، وخطيئته الوحيدة هي الميل الغريب إلى المطالبة بالنتائج بدلا من الاكتفاء بالأعداء.

من المفهوم لماذا أعربت عائلات المختطفين وجزء كبير من وسائل الإعلام الناقدة عن خيبة أملها من ذلك "التصريح السياسي الخاص" الذي أدلى به رئيس الوزراء: أعلن بنيامين نتنياهو قبل حوالي 25 ساعة أنه لديه ما يقوله للجمهور (ومرة أخرى، دون الإجابة على أسئلة الصحفيين)، وفي النهاية لم يقل شيئاً جديداً، ولم يحاول التعبير عن التعاطف مع أولئك الذين لا يتفقون مع طريقته، وبشكل عام ساهم فقط في زيادة التوتر والأعصاب لدى الناس الذين لم يكن لديهم نهار ولا ليل لمدة عام ونصف.

ولكن ما هو أقل فهماً هو السبب وراء التوقعات بأن نتنياهو سوف يتصرف بشكل مختلف في المقام الأول. في العقد الذي تلا الانتخابات التي فاز فيها بأغلبية ساحقة، ورغم يقينه من خسارته الساحقة، لم يتراجع نتنياهو إلا تدريجياً عن جوهر "رئيس الوزراء الإسرائيلي" إلى المرتفعات التي بلغها بعد السابع من أكتوبر: فهو لا يعترف بمسؤوليته عن أسوأ مذبحه لليهود منذ الهولوكوست، ويرفض تشكيل لجنة تحقيق حكومية، ولا يروج لنموذج تحقيق منطقي آخر، ولا يدفع بالانتخابات إلى الأمام، ويقاطع وسائل الإعلام التي لا تخضع لسلطته، ولا يعترف برئيس المحكمة العليا المعين قانونياً، ويتهرب من أي بادرة تجاه جمهوره ضخم يقاتل ويضحي ويدفع الضرائب، والذي لا خطيئته الوحيدة هي الميل الغريب إلى المطالبة بالنتائج بدلا من الاكتفاء بالأعداء. ومن ثم، فرغم أن نتنياهو هو "رئيس وزراء إسرائيل" من حيث اللقب والسلطة، إلا أنه في الواقع هو رئيس وزراء القواعد. ولهذا السبب صدر هذا التصريح في اليوم الآخر: ففي خضم الانتقادات المتزايدة لعدم تصميم حماس على إذلال البيت الأبيض، أصدر نتنياهو "بياناً سياسياً خاصاً" يهدف إلى توحيد صفوف المعسكر، الذي يواجه بالفعل جلسة صيفية معقدة في الكنيست تحت طائلة التحدي المتمثل في إدامة التهريب. إن المختطفين وعائلاتهم وعشرات الآلاف من الإسرائيليين الآخرين المعنيين ليسوا جزءاً من القاعدة، وبالتالي فإن البيان لا يقصد بهم. على العكس من ذلك: إذا لم يخيب أملهم بذلك، فإن ذلك يعني أن الهدف لم يتحقق، وأن المقر الرئيسي في ميامي لم يمر عليه بهدوء.

وبنفس الطريقة، لا ينبغي للبيان أن يثير الشعور بالعجز، وكأن ليس هناك ما يمكن فعله. على العكس من ذلك: على وجه التحديد لأن نتنياهو هو كيان سياسي محض، يتصرف في المقام الأول من منطلق الرغبة في البقاء، وبعد ذلك فقط يصبح كل شيء آخر (طالما أن "كل شيء آخر" لا يزال موجوداً)، لا شيء مما قيل قبل أمس يجب أن يكون صالحاً في غضون ساعة. وكما

فرضت المصالح السياسية الاتفاق السابق لإعادة المخطوفين رغم الصعوبة السياسية، فإنها قد تفرض على نتنهاو اتفاقاً آخر، بما في ذلك اتفاق ينهي الحرب.

كل هذا صحيح بالتأكيد في ظل إدارة أميركية تعيد تشكيل قيادة العالم الحر وتحويلها إلى سوق فوضوي ساخر خال من القيم الأخرى غير الولاء الشخصي وعبادة السلطة: فكما يهدد ترامب بتدمير إيران ويسارع على الفور إلى المحادثات المباشرة، يستطيع نتنهاو أيضاً أن يقول شيئاً ثم يقول عكسه بعد ساعتين. سيجيب يعقوب باردوغو "أمين" في كل الأحوال. ومن ثم فإن السؤال الوحيد الذي ينبغي أن يشغل بال أولئك الذين يهتمون بسلامة المخطوفين هو كيفية فرض مصالح المخطوفين (البقاء على قيد الحياة، نقطة على السطر) على مصالح نتنهاو (البقاء سياسياً). وعلى مدى المائة يوم الماضية، كان الجواب هو النداء إلى قلب ترامب. من المحتمل أيضاً أن يكون هذا قد استنفد، أو هو في طريقه إلى الاستنفاد. ولكن ما لن يساعد بالتأكيد هو الوقوع في الوهم بأن نتنهاو ملزم بعقد غير مكتوب بين زعيم في دولة ديمقراطية والجمهور. الرجل لا يؤمن بالتمسك بالاتفاقيات الموقعة، فلماذا إذن يلتزم بالاتفاقيات غير الموقعة؟

* * *

موقع واينت: من المهم أن يتم التحقيق مع نتنهاو. الآن، أكثر من أي وقت مضى.

بقلم سيما كدمون

إنها معضلة صغيرة. من نصدق، رئيس الشاباك الذي قدم الليلة الماضية إفادة إلى محكمة العدل العليا لا يمكن المبالغة في أهميتها، أم رئيس الوزراء الذي يجلس منذ أمس مع مستشاريه ومعاونيه وجواسيسه ويصوغ إفادة مضادة.

ممممم... معضلة صعبة. من ناحية، هناك كاذب مزمن لا يمكن الوثوق به في أي كلمة يقولها، وكل ظهور له يتطلب فريقاً من مدققي الحقائق لدحض كلماته، ومن ناحية أخرى، هناك رجل سجله، على حد علمنا، لا تشوبه شائبة. وقد أمضى خلفه عقوداً من الخدمة في جهاز الأم شملت على مر السنين أيضاً عمليات استجواب واختبارات كشف الكذب، كما هو معتاد في مثل هذه المؤسسات.

وأصدر مكتب نتنهاو رداً على إفادة بار مساء أمس، ولكن بطبيعة الحال لم يكن لكل ادعاء قدمه بار جواب. كما هو الحال دائماً، تنطلق آلة السم، ويتم اختطاف أي شخص في طريقها. هذه المرة كان الرد أن إفادة بار مليئة بالأكاذيب وتكشف عن إخفاقاته، دون الخوض في التفاصيل حول ما هي الأكاذيب وأين الحقيقة.

ولهذا السبب أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتم التحقيق مع نتنهاو. وسوف يُسأل، على سبيل المثال، عما إذا كان قد طلب من بار أنه في حالة حدوث أزمة دستورية، فإن بار سيطيعه وليس محكمة العدل العليا. سؤال بسيط بنعم أو لا. أم أن نتنهاو في إحدى المحادثات مع بار أطلق سراح الكاتب والسكرتير العسكري من الاجتماع حتى تكون المحادثة خاصة وغير مسجلة؟ كان أو لم يكن.

وهل تحدث نتنياهو مع بار حول قضايا تتعلق بمعاملة الشبابك للمدنيين وطلب منه تقديم تفاصيل بشأن هويات نشطاء الاحتجاج؟ وهل طلب نتنياهو من بار تقديم رأيه المهني بشأن عدم قدرته على الإدلاء بشهادته في المحكمة لأسباب أمنية، من أجل تأجيل محاكمته؟ والأهم من ذلك - هل تقييم بار صحيح، بأنه تم إبعاده من فريق التفاوض لوقف إطلاق النار والإفراج عن المحتجزين لدوافع خفية؟

دعونا نرى نتنياهو يدلي بشهادته تحت القسم

دعونا نرى نتنياهو يشهد تحت القسم. دعونا نرى ما إذا كان سينكر إفادة بار التي يبدو أنها مدعومة بالحقائق والوثائق. دعونا نراه يتعرق تحت وطأة الأسئلة التي سي طرحها عليه قضاة المحكمة العليا.

سيتم قريباً إجراء استطلاعات رأي يسأل فيها الجمهور عن من يؤمنون. إلى رئيس الوزراء أو رئيس الشبابك. ومن المتوقع أن تميل الكفة لصالح بار، وأن روايته ستحظى بدعم الجمهور. وليس لأننا نعرفه أو نعرف الجزء السري الذي قدمه للمحكمة، ويعزز على ما يبدو الأمر الواضح، ولكن لأننا نعرف نتنياهو. واحتمال أن يكون صادقاً هو احتمال بعيد المنال، وغير محتمل، بحيث لا يوجد سبب يجعلنا نعتقد خلاف ذلك في هذه الحالة.

ومن المقرر أن يقدم نتنياهو رده إلى المحكمة يوم الخميس. لقد هدد بالفعل بما ينتظره في هذا البيان. إلى الأمام. دعونا نرى. بين الروائيتين، رواية رئيس الوزراء ورواية رئيس الشبابك، من المتوقع بطبيعة الحال أن يكون هناك تناقض لا يمكن تجاوزه من دون استجابات متبادل. ومن المرجح أن يكون مطلب الملتزمين الذين قدموا التماساً ضد إقالة رئيس الشبابك هو التحقيق مع نتنياهو، والمحنة التالية التي يشيرون إليها هي المطالبة بعزله. وليس من المستغرب أن يبذل نتنياهو كل جهد ممكن لضمان عدم نشر إفادة بار، وأن يتوصلاً إلى حل وسط دون أن يضطر نتنياهو إلى الإجابة على أسئلة لا يريد الإجابة عليها.

ويستحق بار كل الثناء على الشجاعة الشخصية والمدنية التي أظهرها أمس. إن الأمر لا يقتصر على مجرد التمسك بالحقيقة في مواجهة الآلة الضخمة التي يديرها نتنياهو وشركاؤه. من الأسهل بكثير تقديم تنازلات. ومع ذلك، فليس من غير المناسب أن نسأل لماذا يفعل هذا الآن فقط، إذا كانت الأشياء التي تظهر في الإفادة حدثت قبل أشهر. لماذا لم يتكلم؟ إذا كان صحيحاً أن نتنياهو أخرج الكاتب والسكرتير العسكري من اجتماع فلماذا لم يتقدم بشكوى إلى المستشار القانوني للحكومة؟ إذا كان صحيحاً أن رئيس الوزراء طلب من بار طاعته وليس القانون - فلماذا لم يغرق وسائل الإعلام بالأخبار؟ مع من شارك هذه الإخفاقات، وهل كان ينوي الحديث عنها حتى لو لم يتم طرده؟

ومن ناحية أخرى، في ضوء إفادته، كيف لا نتوجه بالحديث إلى كل أولئك الذين لم يتم تعويضهم هنا؟ الذين وعدوا بالحديث عن كل ما يعرفونه إذا خالف نتنياهو القانون، كما وعد ناداف أرغمان. أين كل رؤساء الشبابك من أجيالهم الذين قرروا فيما بينهم أنهم سيخرجون بالحقيقة إذا تم عزل بار. وإذا لم يكن من الممكن الثقة برؤساء الشبابك في الخروج للدفاع عن أحد أعضائهم، خاصة عندما رأوا التعليمات التي تلقاها نتنياهو برفع علم أسود فوقهم - فماذا نتوقع من الوزراء وأعضاء الائتلاف أن يتوقفوا عن الصمت؟ من تلك المجموعة من الخرق الذين لم يعد من الممكن توقع أي شيء منهم، والذين يرون ما يحدث

هنا ويتعاونون معه. وربما يفكرون أيضًا مثل سموتريتش الذي قال أمس إن إعادة المختطفين ليست الهدف الأهم. وعلى النقيض من نتنياهو، فهو على الأقل يقول الحقيقة. حقيقة نتنياهو

* * *

موقع واينت: يجب على نتنياهو أن يرحل. ليس هناك ما يمكن فعله

بقلم بن دروريميني

في رد متوقع على القنبلة التي ألقتها رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) في إفادة أمام محكمة العدل العليا قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إن كل هذه الأكاذيب. ويقول زملاؤه الآن إن الأمر عبارة عن "نسخة ضد نسخة". هذا خداع. لأن هذا ليس تحرشًا جنسيًا. هذه ليست كلمة المشتكي في مواجهة كلمة المشتبه به. نحن نتعامل مع قدس أقداس الدولة، والديمقراطية، وسيادة القانون. إن احتمالية كذب رونان بار تقترب من الصفر. لقد كان صامتًا. ربما أكثر من اللازم. وبعد كل هذا، فقد تلقينا أيضًا تلميحات من رؤساء الشاباك السابقين بأن هذه الأمور لم تحدث من قبل أبدًا. وهم أيضًا ظلوا صامتين. ولم يتفوه أحد من جهاز الشاباك بكلمة واحدة عما كان يحدث بين نتنياهو والعائلة نتنياهو. ومن الجيد أنه لم يخرج. هذه شهادة شرف لجهاز الأمن العام (الشين بيت).

فلماذا يفتح بار فمه الآن. وبالتحديد الآن؟ لأن نتنياهو تجاوز كل الخطوط الحمراء. لسنوات عديدة، أستطيع أن أقول إنني كنت أؤكد على أنه ليس هناك حاجة للمبالغة. نتنياهو ليس بوتن، ولا أردوغان، ولا حتى أوروبان. وفي ضوء إفادة بار، فمن المشكوك فيه أن يكون من الممكن قول هذه الكلمات مرة أخرى.

نتنياهو حاول تنفيذ انقلاب نيابة عن الحكومة:

طالب بمراقبة نشطاء الاحتجاج.

طالب بمخالفة أمر المحكمة.

مكتبه مليء بالمبعوثين القطريين الذين أضروا بالعلاقات مع مصر بسبب مصالحهم الشخصية. وأولئك الذين أضروا عمدًا بمبادرات إطلاق سراح المحتجزين.

الشخص الذي فعل كل هذه الأشياء هو رئيس دولة خرج عن المسار. فهو يدوس على المصالح الوطنية لصالح مصالحه الشخصية والاقتصادية والسياسية والفاصلة ومصالح حاشيته. من الصعب بعض الشيء أن ننسى تغريدة نتنياهو الليلية. وقد حدث هذا بالضبط بعد ثلاثة أسابيع من السابع من أكتوبر. لقد خرجت الأمة الإسرائيلية من الجدل والأزمة لحماية روحها عقب المذبحة الأكثر فظاعة منذ الهولوكوست. وتحرك المستوطنون، والحريديم، والكابلاتيون، والعرب واليهود، للرد.

وبعد ذلك، بينما كنا لا نزال جرحى ومتألمين ومع ذلك متحدين، وجد نتنياهو الوقت لإصدار بيان ليلى يمثل تخليًا تامًا عن المسؤولية وفرض المسؤولية على قادة قوات الأمن. كتب نتنياهو: "لم يُحدّر رئيس الوزراء في أي حال أو مرحلة من نوايا حماس

للحرب. بل على العكس، قيّم جميع المسؤولين الأمنيين، بمن فيهم رئيس الاستخبارات العسكرية ورئيس الشاباك، أن حماس قد رُذعت وتتجه نحو التسوية". هذا نصف الحقيقة. وهو أسوأ من الكذب. صحيح أنهم قدروا أن حماس تراجع. لكنهم حذروا. وربما لا يوجد أحد في إسرائيل لم يسمع التحذيرات من أن التشريعات المفترسة التي فرضتها ثورة النظام تعمل على إضعاف إسرائيل وتشجيع كارهما.

وبعد كل هذا، في ذلك اليوم المريع والمتسرع، 24 يوليو/تموز 2023، توصل يوأف غالانت إلى تخفيف التشريع. "أعط شيئا، أعط"، توصل إلى ليفين، بينما كان نتنياهو يجلس بينهما، وعندما وصل رؤساء قوات الدفاع الإسرائيلية إلى الكنيست للتحذير من إلحاق الضرر بقوات الدفاع الإسرائيلية. ولكن لا أحد يريد التحدث معهم. ولم يكن لدى نتنياهو وقت لهم أيضاً.

هذه هي الحقائق. لكن نتنياهو يكذب. وعندما تحققت التحذيرات، وبدأت حماس بالهجوم، بدأ نتنياهو حملة "لم أكن أعرف شيئاً". فمن يمكنك أن تصدق؟ نتنياهو أم الحقائق الواضحة والمعروفة؟ بدون تحقيق، لن نعرف ماذا حدث.

ومع ذلك، دعونا نفترض أن هذه نسخة مقابل نسخة. ربما نتنياهو على حق؟. ربما كان هناك شخص آخر هو الذي قاد فكرة رعاية حماس. وربما لم يحذر أحد من أن الجيش يضعف وأن شبهة أعداء إسرائيل تتزايد. ربما لم يطالب بمراقبة النشطاء الاحتجاجيين. كل شيء ممكن. ولكن كي تتمكن من معرفة ما يجري، فنحن بحاجة إلى لجنة تحقيق حكومية. أقسم أنني لست من المعجبين بهذه اللجان، لأن توصياتها، في كثير من الأحيان، لم تثبت نفسها على مر الزمن. ولكننا في قصة مختلفة. علينا أن نعرف هل رئيس الدولة شخص خطير حاول تخريب الديمقراطية، شخص يتهرب من المسؤولية، شخص يحرض أتباعه ضد رؤساء الأجهزة الأمنية، شخص تسللت قطر إلى مكتبه. وبدون تحقيق جدي، لن نتمكن من معرفة ذلك.

ولكننا نعلم. لأن جميع رؤساء الأجهزة الأمنية لا يتحملون المسؤولية فحسب، بل يطالبون أيضاً بتشكيل لجنة تحقيق حكومية، مع أنهم يعلمون مسبقاً أنها ستحملهم المسؤولية أيضاً. وشخص واحد فقط يعارض التحقيق. وشخص واحد فقط يتهرب من المسؤولية. وشخص واحد فقط يرمي الطين على الجميع. في ظل هذه الظروف، من المفترض أن نصدق، رونين بار أم بنيامين نتنياهو؟ ماذا نقول في مواجهة عضوين من عشيرة بلوغاتا، يعرضان رواية ضد أخرى، أحدهما مستعد للاختبار على آلة الحقيقة والآخر يرفض؟ الجواب واضح.

وليس من الواضح ما الذي يجب أن يحدث حتى يتركنا نتنياهو، وحتى تبدأ إسرائيل مسيرتها نحو مستقبل أفضل. تصریح رئيس الشاباك زلزال. وإذا كان نتنياهو لديه ذرة صغيرة من الاهتمام بالدولة في قلبه، فإنه لا يحتاج إلى انتظار احتجاج، أو لجنة تحقيق، أو قرار من المحكمة العليا. يحتاج إلى النهوض والرحيل.

* * *

موقع واينت: بار على السياج للجميع

بقلم ناحوم برنياع

إن الإفادة التي قدمها رئيس الشاباك أمس هي وثيقة لم نشهد مثلها طيلة 77 عاماً من عمر الدولة. إنها مثيرة في محتواها، ولكن الأمر الأكثر إثارة هو حقيقة أن رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) يفصل لائحة الاتهام التي سيقدمها ضد رئيس الوزراء في إفادة خطية إلى المحكمة. يؤدي تقديم الإفادة إلى إنشاء التسلسل الهرمي. ويرأسها قضاة المحكمة العليا: وهم ملزمون بتحديد من يصدقون، ومن يقدم لهم إفادة تحت القسم، مدعومة بمعلومات ووثائق سرية، أو من يختبئ وراء لعنات الدعاية.

وتستند الحملة المضادة التي يشنها نتنياهو إلى حقيقة أنه استيقظ في السابع من أكتوبر/تشرين الأول قبل دقائق فقط من بدء الهجوم. لو كان بار قد أيقظه في الوقت المناسب، لكان من الممكن منع الهجوم. لنفترض أنهم أيقظوا نتنياهو في الساعة الثالثة فجراً بسبب تقييمات الاستخبارات الخاطئة وعى القوات على الأرض. كان يتمم قائلاً "شكرًا لك، لقد فهمت، سنتحدث في الصباح"، ثم يأخذ بوندورمين ويعود إلى النوم. ينبغي عليه أن يشكر البار لأنه لم يوقظه، ويسمح له بعدم تحمل مسؤولية الإهمال.

أقيمت ليلة أمس ندوة في جامعة راخمان شارك فيها أربعة مستشارين قانونيين سابقين للحكومة وهم: إياكيم روبنشتاين، وميني مزوز، ويهودا فاينشتاين، وأفيخاي ماندلبليت. افتتحت المديعة تامار ألموغ الندوة بسؤال حول إفادة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك). "ضعها في السماء"، قال روبنشتاين؛ "دبوس شعر"، قال مازوز؛ "مذهل"، قال وينشتاين؛ وقال مندلبليت "انتهى الحفل". وقد صدمتهم بشكل خاص قصتان رواهما بار في إفادته: الأولى هي طلب نتنياهو تفعيل جهاز الشاباك لمراقبة نشطاء الاحتجاج، والثانية هي الانصياع لتعليماته وليس لأحكام المحكمة العليا.

نتنياهو قدم مقترحات غريبة؛ وقال رونين بار "لا"، كما يقتضي منصبه، وأوضح السبب. إنه أمر محرج، ومزعج، وليس بالضرورة إجرامياً. ونتنياهو ليس أول رئيس وزراء يقول أشياء خطيرة، تستحق كل اللوم، في اجتماعات مغلقة. حتى رئيس الوزراء قد ينهار في بعض الأحيان. المشكلة هي أن نتنياهو، على عكس أسلافه، اختار إطلاق النار. لكن نتنياهو، على عكس أسلافه، وعلى عكس مسار عمله في فترات سابقة، اختار الإقالات. ستم إقالة رئيس الشاباك ليس لأنه فشل في السابع من أكتوبر، بل لأنه تصرف بشكل صحيح قبل الفشل وبعده. كل مسؤول يهودي وكل موظف كبير في الخدمة المدنية يجب أن يعرف: إذا أظهرت الولاء للقانون والدولة وليس للوزير المسؤول عنك، فستجد نفسك في الخارج. الطاعة فوق كل شيء.

* * *

الكاليسيت: سموتريتش وغافني يتقاتلان - والتهرب من الخدمة العسكرية سيستمر

بقلم تسفي زارخيا

إن المواجهة التي اندلعت اليوم بين وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ورئيس لجنة المالية موشيه غافني بشأن استمرار الحرب في غزة ومستقبل المحتجزين تتعلق في واقع الأمر بالفيل في الغرفة - قانون التهرب. وفي مقابلة مع إذاعة سموتريتش، دعا إلى

استمرار الحرب واحتلال غزة. وقال إن "إعادة المحتجزين مهمة للغاية، لكنها ليست الهدف الأهم". علينا القضاء على مشكلة غزة. انتهت الأعداء. لم يعد هناك بايدن وبلينكن، ولا غالانت وغانتس وإنزكوت. علينا اقتحام غزة وإنهاء المشكلة، وإثبات للعالم وللشعب الإسرائيلي أن هناك حلاً عسكرياً للإرهاب.

وسارع غافني إلى الرد قائلاً: "إن عودة المحتجزين هي القضية الأهم". وقرن غافني سموتريتش بالسيكاريك "الذين كانت القضية الوطنية بالنسبة لهم أكثر أهمية من حياة الإنسان".

وتسبب المواجهة المباشرة بين زعيمي الحزبين في حدوث شرخ في الائتلاف الحاكم قبل افتتاح الدورة الصيفية للكنيست بعد أسبوعين. المسألة الحرجة التي تهدد سلامة الائتلاف وستشغله في المؤتمر الصيفي هي قانون التهرب الضريبي. وقال سموتريتش الذي يعارض قانون ترسيخ الفرار ويحاول الحريدوم الترويج له، ويتعرض سموتريتش لانتقادات بين ناخبيه بسبب ترويجه لقانون التهرب من الخدمة العسكرية في حين ضحى أفضل أبناء وبنات الصهيونية الدينية بحياتهم في الحرب.

من ناحية أخرى، تسعى أحزاب غافني، واليهودية التوراتية المتحدة، وشاس إلى إدامة الإعفاء من التجنيد الإجباري لـ"أولئك الذين تعتبر التوراة فنهم" ويعارضون فرض أهداف التجنيد الإجباري وفرض عقوبات شخصية على أولئك الذين لا ينضمون إلى التجنيد الإجباري. وتطالب شاس أيضاً بأن لا تقوم المؤسسة الأمنية باعتقال المجندين المتهربين من الخدمة العسكرية. ومؤخراً هدد أرييه درعي بأنه في حال اعتقال أبريش فإن حزبه سينسحب من الائتلاف. وهذا الموقف يشاركه فيه أيضاً أصدقاؤه في اليهودية التوراتية. وقد أعطت "يهودية التوراة" بالفعل نتياهاو إنذاراً نهائياً لإقرار قانون التهرب من الضرائب بحلول عيد الشافوعوت بدءاً من نهاية مايو/أيار 2025، وإلا فإنهم سينسحبون من الائتلاف.

في هذه الأثناء، لا يزال القانون عالقاً في لجنة الشؤون الخارجية والأمن التي عقدت عشرات الاجتماعات بشأن القانون حتى الآن، ولكن لم يتم التوصل إلى أي تسوية حتى الآن. وستستمر المناقشات، وفي الوقت الحالي لم يتم تقديم حتى الآن نسخة محدثة من القانون إلى اللجنة بسبب المعارضة للقانون من جانبي: الصهيونية الدينية والليكود من جهة، ويهدوت هتوراة وشاس من جهة أخرى.

ويضم الائتلاف حالياً 68 عضواً في الكنيست ويمكنه البقاء حتى لو لم يدعم القانون 7 أعضاء في الكنيست من حزب التوراة اليهودية المتحدة. المشكلة هي أن درعي سيواجه صعوبة في توجيه حزبه "شاس" لدعم أي نوع من قوانين التهرب عندما يعارضه حزب "يهودوت هتوراة" أو يكون غائباً عن التصويت.

من ناحية أخرى، سيكون من الصعب على حزب شاس أن يشرح لناخبيه أنه سيستقيل من الحكومة أو يصوت ضد قانون التهرب الضريبي، الأمر الذي سيؤدي إلى حل الائتلاف الذي يقوده بنيامين نتياهاو. وبعد كل هذا، إذا لم يتم إقرار القانون، وفي غياب الأغلبية، فسوف تكون أجهزة الأمن ملزمة بإجراء اعتقالات. ومن ثم سيكون الطريق مختصراً إلى حل الحكومة.

وفي محاولة للحفاظ على سلامة الائتلاف، يحاول نتياهاو التوصل إلى حلول وسط بين الأحزاب، لكن دون جدوى حتى الآن. وسيشرح نتياهاو لزعماء الأحزاب أن تقديم موعد الانتخابات لن يؤدي إلا إلى الإضرار بكتلة اليمين في حين أن المحتجزين لا يزالون هناك وإيران في طريقها إلى الحصول على الأسلحة النووية.

تنتيا هو ليس مهتمًا بحل الكنديست في نهاية شهر مايو، وسيحاول توحيد الائتلاف. في هذه الأثناء، لا يزال المحتجزون في الأنفاق بغزة، وسيستمر التهريب، وسيزداد التفاوت في العبء، وسيستمر السياسيون في خداع الجمهور.

* * *

الكالليست: كيف أصبحت جامعة هارفارد رمزًا للنضال ضد طغيان إدارة ترامب

على النقيض جامعة كولومبيا التي شعرت بالفزع إزاء تهديدات الإدارة بوقف التمويل الفيدرالي، رفضت أغنى جامعة في العالم مطالب الرئيس تحديد أجندتها الخاصة. الادعاء: ترامب تجاوز سلطته عندما طالب بالتدخل في المناهج الدراسية وعمليات التوظيف والتعيين للموظفين والطلاب.

أصبحت جامعة هارفارد النخبوية، إحدى أشهر الجامعات وأكثرها هيبة في العالم، رمزًا للنضال ضد السياسات الخائفة والمتسلطة التي ينتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، رغم أنها على ما يبدو لم تقصد ذلك. وكجزء من حرب ترامب على الاتجاهات التقدمية وثقافة "ووك" من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، فقد جعل من جامعات آيفي ليغ هدفه الرئيس، خاصة تلك التي تصدرت عناوين الأخبار العام الماضي بسبب المعسكرات المؤيدة للفلسطينيين التي ظهرت على أراضيها والاحتجاجات العنيفة ضد القتال في غزة التي أدت إلى تعطيل الفصول الدراسية.

وكانت أول جامعة تحدث ترامب ضدها هي جامعة كولومبيا، حيث هدد بتجميد 400 مليون دولار من التمويل الفيدرالي. وكان للتهديد الذي وجه للجامعة (حيث أقيمت الخيمة الاحتجاجية الأولى) أثره البالغ، ووافق قادتها على تلبية المطالب التي طرحها، بما في ذلك اتخاذ عقوبات أكثر صرامة ضد المشاركين في المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، تحدث ترامب بصراحة عن جامعة هارفارد. ولكننا هنا نتحدث عن مبالغ أعلى من ذلك بكثير. منح فيدرالية بقيمة 2.2 مليار دولار وعقود بقيمة 60 مليون دولار. وفي المرحلة التالية، تحركت الإدارة لتهديد تمويل مستقبلي بقيمة 9 مليارات دولار.

عريضة الموظفين

ركزت انتقادات الإدارة بشكل كبير على الطريقة التي تعاملت بها الجامعة مع الاحتجاجات ضد الحرب في غزة، وكان الادعاء الرئيس هو أنها فشلت في حماية الطلاب اليهود بشكل كافٍ من التمييز والمضايقة في انتهاك لقانون الحقوق المدنية لعام 1964. وشملت الشروط التي وضعتها الحكومة لرفع التجميد عن الأموال إجراء عمليات تدقيق لبرامج الدراسة والكليات، بالإضافة إلى تنفيذ تغييرات على هيكل إدارة الجامعة وعملية توظيف الموظفين وقبول الطلاب.

ولكن على النقيض من جامعة كولومبيا، لم يكن أمام قادة جامعة هارفارد سوى أقل من 72 ساعة لرفض مطالب الإدارة بشكل قاطع. لقد كان هناك عدة عوامل وراء هذا القرار، بما في ذلك حقيقة أنها أغنى وأقدم جامعة في الولايات المتحدة (جامعة هارفارد، تأسست عام 1636، لديها صندوق وقفي يزيد عن 50 مليار دولار)، فضلاً عن الضغوط الكبيرة التي تمارس على الإدارة من قبل المحاضرين والطلاب والمناحين.

حتى الآن، ظلت الجامعات الرائدة في الولايات المتحدة صامتة في مواجهة الهجوم الاستبدادي على مؤسسات التعليم العالي، كما كتب الأستاذان ريان إينوس وستيفن ليفيتسكي الشهر الماضي في مقال رأي في صحيفة "كريمسون"، وهي الصحيفة الطلابية بجامعة هارفارد. "يجب أن يتغير هذا. يجب على هارفارد أن تتمسك بموقفها وتقود الدفاع العام عن حرية التعبير والحرية الأكاديمية." كما قام الاثنان أيضًا بطرح عريضة تطالب مجلس الجامعة برفض المطالب غير القانونية بشكل قاطع. وقّع على العريضة أكثر من 800 عضو من الفريق. وفي الوقت نفسه، قام أكثر من 1000 خريج بتوزيع خطاب خاص بهم يطالبون فيه رئيس المؤسسة الأكاديمية، آلان غيرير، بحماية الحرية الأكاديمية وحرية التعبير. وأضافوا أنه "من المستحيل إرضاء إدارة ترامب، فهم يطالبون دائمًا بالمزيد والمزيد".

وعلى الرغم من اللمحة العدوانية، اتخذت الجامعة خطوات معينة حتى قبل تجميد التمويل، وكانت تهدف إلى استرضاء ترامب إلى حد ما. وعلى هذا الأساس، قاموا بطرد اثنين من المحاضرين في مركز دراسات الشرق الأوسط، وعلقوا الشراكة بين جامعة هارفارد وجامعة بيرزيت، ومنعوا منظمة التضامن مع فلسطين من تنظيم أي فعاليات في الحرم الجامعي.

ومع ذلك، في لحظة الحقيقة، صمدت الجامعة في وجه التحديات. لن تتنازل الجامعة عن استقلالها أو حقوقها المنصوص عليها في الدستور. لا يجوز لأي حكومة، بغض النظر عن الحزب الحاكم، أن تُملي على الجامعات الخاصة ما تُدرّسه، ومن تقبله من الطلاب والمحاضرين، وما هي مجالات البحث التي يمكنها تطويرها، كما قال غيرير. "في حين أن بعض مطالب الإدارة تهدف إلى مكافحة معاداة السامية، فإن معظمها يمثل تنظيمًا مباشرًا لـ "الظروف الفكرية" في هارفارد."

إن تحول هارفارد إلى مناضلة من أجل الحقوق والحرية يتناقض بشكل صارخ مع الانتقادات التي تلقتها في أعقاب الهجوم الذي شنته حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، عندما اتهمت الإدارة بالتعامل بتراخي مع الحوادث المعادية للسامية. حتى أن رئيسة الجامعة آنذاك كلودين غاي، تم استدعاؤها للإدلاء بشهادتها أمام الكونجرس، حيث تعرضت لانتقادات شديدة بسبب سوء الإدارة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى رفضها إدانة الحوادث. وبعد شهر تقريبًا، استقالت غاي وسط انتقادات، فضلًا عن اتهامات بالسرقة الأدبية في المقالات التي نشرتها. تم استبدال المثلي باليهودي غيرير.

لكن كل هذا حدث في ظل الإدارة السابقة. هذه المرة، تحظى هارفارد بدعم شعبي لحركتها المقاومة. على سبيل المثال، ارتدى ستيف كير، مدرب فريق غولدن ستايت ووريورز لكرة السلة، قميص فريق هارفارد لكرة السلة في مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي. وقال للصحفيين "مدرب هارفارد تومي أمار هو صديقي وأرسل لي هذا القميص. أعتقد أنه كان يومًا رائعًا لارتدائه". وأمن بالحرية الأكاديمية، وأؤمن بأهمية أن تتمكن جميع مؤسساتنا من إدارة أعمالها بالطريقة التي تريدها، ويجب ألا تخضع للابتزاز، وألا تُملي عليها الحكومة ما تُدرّسه وتقول. هذا أغبي شيء سمعته في حياتي، ولكنه يُجسّد واقع الأمور هذه الأيام. لذا، بهذه الطريقة أُعبّر عن دعي لجامعة هارفارد، كما اختتم حديثه.

ولكن في حين أن كير هو ديمقراطي دعم كامالا هاريس لرئاسة الولايات المتحدة، فإن الانتقادات تُسمع أيضًا من العناصر المحافظة. ولذلك، نشرت هيئة تحرير صحيفة وول ستريت جورنال التي تعتبر وسيلة إعلامية محافظة مقالاً زعمت فيه أن مطالب ترامب من هارفارد تتجاوز الصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور. "لن يبكي سوى عدد قليل من الأميركيين على

جامعة كامبريدج، ولكن هناك أسباب وجيهة لمعارضة هذه المحاولة غير المسبوقة من جانب الحكومة للسيطرة على إدارة جامعة خاصة" كما جاء في المقال. وزعمت أن "الإدارة انحرفت عن مجرى القانون" في مطالبها لجامعة هارفارد.

ريح مواتية لجمع التبرعات

ورغم أن جامعة هارفارد فقدت التمويل الفيدرالي، فإن الحركة المناهضة لترامب أعطت دفعة لجهودها في جمع التبرعات. وبحسب تقرير في صحيفة الطلاب، تلقت الجامعة ما معدله 88 تبرعاً عبر الإنترنت في الساعة بعد نشر خطاب الرفض الذي قدمته مؤسسة غيربر، وفي غضون 48 ساعة. وصلت التبرعات عبر الإنترنت بالفعل إلى أكثر من مليون دولار. ورغم أن هذا المبلغ لا يشكل سوى قطرة في محيط مقارنة بالمليارات من الدولارات التي تم تجميدها، فإن دعم حق المؤسسة في الاستقلال أمر بالغ الأهمية.

وفي الوقت نفسه، فإن المعركة لاتزال بعيدة عن النهاية. وفي يوم الجمعة الماضي، شهدنا تصعيداً آخر، عندما هدد ترامب بمنع الجامعة من تسجيل الطلاب الأجانب، ودعا حتى إلى إلغاء وضعها ككيان معفى من الضرائب، وهي الخطوة التي قد تضر بقدرتها على جمع التبرعات. وقال للصحفيين "أعتقد أن هارفارد عار". وواصلت وزارة الأمن الداخلي رفع سقف مطالبها، مطالبة جامعة هارفارد بتقديم "وثائق مفصلة" بشأن الطلاب الأجانب المتورطين في "أنشطة غير قانونية وعنيفة"، في حين هددت بتجميد المنح الإضافية. وتؤثر هذه الخطوة سلباً على الجانب الضعيف من الجامعة، حيث يمثل الطلاب الدوليون 27% من إجمالي الطلاب، ومعظمهم يدرسون للحصول على درجات علمية متقدمة ويقومون بإجراء أبحاث مهمة لسمعة الجامعة.

وقال الطالب ليو غاردن من السويد لوكالة أسوشيتد برس: "أصبحت تأشيرات جميع طلاب هارفارد الآن في خطر، والإدارة تحاول تقسيمنا". هارفارد بدون مجتمعها الدولي ليست هارفارد. علينا أن نكافح بكل الوسائل المتاحة لنا.

* * *

الكاليسست: تعليق: التجنيد الحريدي: قابل للتغيير، والفرصة لا يجب تفويتها

بقلم شاهر إيلان

أبدى الرأي العام دهشته مراراً وتكراراً من تجاهل زعماء المجتمع الأرثوذكسي المتطرف لمصلحة المجتمع الإسرائيلي ككل. ومن أبرز الأمثلة استمرار الدراسة والتجمعات الجماهيرية خلال فترة كورونا التي تسببت في عدوى جماعية ورفض تجنيد الشباب الحريدي حتى في ظل حرب وجودية. وفي كلتا الحالتين، كان قرار القيادة الحريدية يهدف إلى عدم تعريض أسلوب الحياة الحريدي للخطر. وفي هذه السلسلة من المقالات، سنقدم صورة حالية عن القطاع الأرثوذكسي المتشدد، الذي تعتبر قيادته الحفاظ على أسلوب حياتها بأي ثمن أكثر أهمية من وجود الدولة. وهذا في حين يتجاهل تماماً حقيقة أن هذه القيادة تقطع الفرع الذي نجلس عليه جميعاً.

ظاهرياً، لا ينبغي أن يكون هناك شيء أكثر أهمية بالنسبة لأقلية مثل المجتمع الحريدي من استمرار الحياة الديمقراطية. ورغم ذلك فقد كانوا من بين المبادرين بالانقلاب. ويأتي هذا بهدف إدراج قانونين في الدستور الإسرائيلي الجزئي يسمحان بالاستمرار

في التهريب، ومواصلة الدعم غير المحدود لإبراهيم غير العامل، ومواصلة تمويل التعليم الأرثوذكسي المتطرف على نطاق واسع دون دراسات أساسية. ويتم كل هذا من خلال تمرير بند التجاوز الذي يسمح بتجاوز أي قرار للمحكمة العليا بسهولة، ومن خلال دمج القانون الأساسي: دراسة التوراة، والذي من شأنه أن يجعل التهريب جزءًا من الدستور الإسرائيلي.

لقد كان الحريديم جزءًا لا يتجزأ من الحكومة لمدة 50 عامًا متتالية. إن دولة إسرائيل هي الداعم الأكبر لدراسات التوراة في التاريخ: فقد مولت حوالي 200 ألف طالب في المدارس الدينية في عام 2024. وعلى الرغم من ذلك، يواصل الزعماء المتشددون ادعاء التمييز باستمرار. إن الميزانيات الضخمة المخصصة للحريديم في أوقات الحرب باهظة للغاية، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في الضرر الذي يلحق بالاقتصاد، والذي يقدره الدكتور جلعاد ملاح من معهد الديمقراطية الإسرائيلي بنحو 57 مليار شيكل هذا العام، وهو ينمو بمعدل مذهل. ويشكل هذا ضررًا متزايدًا لجودة الحياة، ومستوى المعيشة، والقدرة على الحفاظ على الأمن الوطني. المجتمع الحريدي يهدد بإغراق المجتمع الإسرائيلي عميقًا في العالم الثالث.

لقد اعتاد النظام السياسي على التنازل عن أي مطالب مبدئية من الحريديم، سواء من أجل الشراكة مع الأحزاب الحريدية أو حتى لا تنخرط في صراعات منظمة حول مزاعم مراسيم الإبادة. يجب أن يتوقف هذا التنازل. هناك تغييرات يجب أن تحدث، وأبرزها ربط تمويل التعليم الحريدي ببرنامج أساسي كامل والتجنيد الإلزامي للشباب الحريدي، واستبعاد حصة خريجي المدارس الثانوية. ولكن من المؤسف أن الحرب خلقت فرصة تاريخية وفهمًا بين معظم التيارات الصهيونية بأن ذلك أمر ضروري وممكن. ويجب على المجتمع الإسرائيلي أن لا يفوت هذه الفرصة. قد يكون السعر لا يطاق.

* * *

كالاليست: تحليل: الإفادة التي سيقدمها رونين بار تجرنتنياهو إلى فح الشهادة الزور

بقلم موشيه غورالي

لا يوجد أي حظر جنائي ولم أكذب أيضًا. كلا الحظرين - الجنائي والهلاخي - يحظران الشهادة الزور. وهكذا فإن الحظر الجنائي في قانون العقوبات ضد الإدلاء بشهادة زور، وبالتالي الحظر في الوصايا العشر، "لا تشهد على قريبك شهادة زور". وبما أن رئيس الوزراء حريص على مراعاة القانون والوصايا العشر التي لا تحظر الكذب، فإنه لا يمتنع عن القيام بذلك من وقت لآخر. ففي نهاية المطاف، كل ما ليس ممنوعاً فهو مسموح. لكن الآن، ربما يكون يقترب من الخط الجنائي، منتهكاً الحظرين الرسميين على شهادة الزور. وهذا إلى الحد الذي يجعله يكذب في الإفادة التي يجب عليه تقديمها إلى المحكمة العليا حتى يوم الخميس رداً على الإفادة التي من المفترض أن يقدمها رئيس جهاز الشاباك رونين بار اليوم، بعد أن سمحت له المحكمة العليا بتأجيل تقديمها لمدة 24 ساعة. ولذلك، فإن لدى نتنياهو عدة خيارات: إما أن يتناقض مع إفادة بار أو لا يتناقض معها؛ تجنب تقديم الإفادة، وإلا ستضطر المحكمة العليا إلى الحكم وفقاً لإفادة المحامي؛ لا يزال هناك اتفاق على موعد اعتزال بار لجهاز الشاباك. ويتوقف هذا الخيار على الاتفاق على بديل مناسب من بين أمور أخرى.

عادة، في اللتماسات المقدمة إلى المحكمة العليا، لا تكون هناك حاجة إلى تحديد واقعي بين الإصدارات المتضاربة. وفي القضية الحالية، في جلسة استماع عقدت في المحكمة العليا قبل نحو أسبوعين، طلب القضاة معرفة الأساس الواقعي الذي يبرر

"انعدام الثقة" الذي وجهه نتنياهو إلى بار. لم يكن لديهم ما يكفي في الإبريق، ولكن بداخلنا. "يجب أن تقدم له أساساً معيناً يرتكز عليه انعدام الثقة"، أوضحت القاضية سولبرغ لمحامي نتنياهو الإجراء المناسب، "لدعوته إلى اجتماع حكومي والحصول على رأي النائب العام". وأضافت القاضية دافنا باراك-إيريز: "عندما تكون هناك مزاعم بضعف الأداء والقدرة على التنفيذ، فهناك حقائق يجب الرد عليها. ما هي الحقائق التي عُرضت على رئيس الشاباك؟"

1. ومن الحالات المشابهة التي أثارت خلافات بين المستويين السياسي والأمني قضية محكمة العدل العليا التي أمرت بهدم مستوطنة ألون موريه عام 1979. فقد قدم رئيس الأركان آنذاك، رافائيل إيتان، في إفادته الخطية الحاجة العسكرية إلى إنشاء المستوطنة المدنية على وجه التحديد في النقطة المحددة التي أنشئت فيها. في المقابل، صرح وزير الدفاع عزرا وايزمان بأن الاحتياجات الأمنية كان من الممكن تلبيتها حتى من دون إنشاء المستوطنة بدل ذلك. وقد قبلت المحكمة العليا الموقف القائل بأن الضرورة العسكرية لم تكن الاعتبار الحاسم وأمرت بإخلاء المستوطنة التي أنشئت على أرض خاصة. وفي القضية المعروضة علينا، إذا قبلت المحكمة العليا الروايتين المختلفتين لنتنياهو وبار بشأن سبب الفصل، فسيكون أمامها خياران. الطريقة الأولى هي أسئلة توضيحية من المحكمة، والطريقة الثانية، وهي نادرة، هي الاستجواب المتبادل من كلا الجانبين. وقد أعلن محامي نتنياهو، المحامي صهيون عمير، بالفعل عن رغبته في استجواب المحامي بار. وأوضح القضاة له أنه بعد صدور الأمر المشروط، سيطلب أيضاً من نتنياهو الإدلاء بشهادة. وهذا ما كتبوه في قرارهم.

إذا أردنا أن نتطرق إلى التاريخ القانوني، فمن المفيد أن نعود إلى تبادل آخر للآراء بين المحامي أمير والقضاة قبل أسبوعين. "نحن في حرب ضخمة على سبع جهات ضد العالم أجمع"، كما قال أمير، "وأنتم تعرضون عليّ عملية منظمة وكأننا في سويسرا". ذكره باراك إيريز بأحد الأحكام المجيدة التي أصدرتها المحكمة العليا في قضية "الكربوتلي". في خضم حرب الاستقلال، وبعد أقل من أربعة أشهر من إنشاء المحكمة العليا، ألغى القضاة الاعتقال الإداري دون محاكمة ودون أمر اعتقال قضائي بحق أحد سكان يافا العرب الذي تم اعتقاله بناء على أوامر المؤسسة الأمنية.

وغني عن القول إن هذه الأحكام، في قضيتي ألون موريه وإل كربوتلي التي يتم تدريسها اليوم في كليات الحقوق كنموذج للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واستقلال القضاء، سيتم إدانتها ودوسها اليوم من قبل النظام السياسي باعتبارها أعمال ضرر وخيانة للحكم والأمن القومي. وفي الأكاديمية القانونية التي ستتشكل من الآن فصاعداً على يد وحيد القرن الانقلابي للنظام، سيتم تصنيفهم كأمثلة على انتهاك القانون من قبل قضاة المحكمة العليا الذين حكموا هنا في عصر الدولة العميقة.

2. عندما دُفنت رؤوسنا في الرمال، في يوم عيد العنصرة، تم تسجيل محاولة نتنياهو في الأسبوع الماضي للهروب من خبر الإفادة. وقد تقدم المحامي يهودا فوا، نيابة عن عائلات الشهداء، بطلب إلى محكمة العدل العليا لإلغاء الأمر المؤقت الذي يمنح "الحصانة لرونين بار من أجل السماح لرئيس الوزراء وحكومة إسرائيل بممارسة سلطتهما في إقالة السيد رونين بار على الفور، بما يخدم أمن الدولة وسيادة القانون واستعادة ثقة الجمهور في مؤسساتها". وانضم نتنياهو، من خلال محاميه أمير، إلى الطلب وحتى دعمه. رفضت المحكمة العليا الطلب بسبب استناده فقط إلى النشر الإعلامي. وأضاف القضاة "إن أي قرار آخر

نتخذة سوف يعتمد على الإفادات التي من المفترض تقديمها في الأيام المقبلة"، وألحوا إلى مبعوثي الملك أن يتبعوا طريق الملك وليس الطرق المركبة والتحويلية التي يحبونها للغاية.

3. سيتم غداً تقديم إفادة تعتمد بالأساس على رسالة رونين بار التي تم تقديمها إلى محكمة العدل العليا قبل أسبوعين من خلال النائب العام. ربما مع إضافة سرية. وهذه المرة سيتم التوقيع عليها كإفادة، أي أنها ستقدم تحت القسم إلى المحكمة، وبموجبها يمكن تحديد النتائج الواقعية، كأساس لتحديد ما إذا كان نتيهاهو قد أخذ في الاعتبار اعتبارات خارجية في قرار الفصل أم لا. وفي الرسالة، ذكر أربعة أحداث واقعية أثبتت "انعدام ثقة" نتيهاهو به، وأدت إلى إقالته.

الأول: رأي بتأجيل محاكمة نتيهاهو الجنائية. خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2024، طالبني رئيس الوزراء مراراً بتقديم رأي أمني يُثبت فعلياً أن الظروف الأمنية لا تسمح باستمرار شهادته في محاكمته الجنائية. وخلصت إلى عدم وجود مانع أمني يمنع الإدلاء بالشهادة بالشكل المطلوب. ورفض قبول مطالب رئيس الوزراء في هذا الصدد، في رأيي، أعطى إشارة لطرح ادعاء وجود ما يُسمى "انعدام الثقة" بيننا.

الثاني: التسريب لصحيفة «بيلد». "أدان رئيس الوزراء التحقيق الذي بدأ بناء على طلب من جيش الدفاع الإسرائيلي في شكوك حول نقل معلومات سرية إلى من عملوا كمساعدين مقربين لرئيس الوزراء، رغم أنهم لم يحصلوا على تصريح أمني، ومنهم إلى صحيفة "بيلد" بعد أن رفض الرقيب نشرها في إسرائيل، بهدف تحريف الخطاب العام حول قضية المختطفين". وكان التحقيق بمثابة عار على رئيس الوزراء، الذي وصف سلطات التحقيق في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بأنها "آلة صيد".

ثالثاً: قطر غيت. يجري حالياً تحقيقاً بشأن شهادات تتعلق بتورط قطر، الدولة الداعمة لحماس، في مكتب رئيس الوزراء. ورغم هذا التحقيق، تُشنّ حملة تشويه ونزع شرعية تهدف إلى ردع جهات التحقيق وإنفاذ القانون. ويقتبس من فيديو نتيهاهو: "فهمتُ أن هناك تحقيقاً سياسياً هنا، لكنني لم أكن أعرف إلى أي مدى. إنها حملة سياسية مُصممة لهدف واحد فقط - منع إقالة رئيس الشاباك."

رابعاً: مواجهة الاحتجاج. "وكان مطلوباً مني أيضاً الحفاظ على استقلاليتي المهنية في الأمور المتعلقة بمعالجة الجهاز للقضايا المتعلقة بالمواطنين وفي كل ما يتعلق بممارسة صلاحيات الجهاز في التصرف ضد مواطني الدولة." هذه قصص واقعية، وليست مناقشات حول إنشاء لجنة تحقيق، أو "شرطة سرية"، أو قضايا مثل الولاء والثقة. وسيُطلب من نتيهاهو أن يتناقض مع بار وأن "يجبر" محكمة العدل العليا على تحديد أيهما يكذب. وليس من المؤكد أن نتيهاهو سيرغب في الوصول إلى هذه النقطة.

* * *

موقع واللا الاخباري: يائير غولان يهاجم نتيهاهو ولكنه متشائم بشأن عزله "

يزعم يائير غولان أن رئيس الوزراء يطلب من رئيس الشاباك أن يكذب على المحكمة ويتصرف ضد مواطنين أبرياء. وبحسب قوله فإن هذا تجاوز للخطوط الحمراء الخطيرة. وأضاف أن الإصرار على استمرار القتال يخدم مصالح نتيهاهو السياسية.

بعد نشر الإفادة التي أدلى بها رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، هاجم يائير غولان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اليوم (الثلاثاء) وادعى أن "رئيس الوزراء يطالب باتخاذ إجراءات ضد المدنيين - وهذا أمر لا يمكن تصوره". وفي مقابلة مع إذاعة FM103، أشار إلى اقتراح وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس الذي نشرته هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، وشهادة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، ووضع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

وقال غولان "الأمر الأكثر صواباً بالنسبة لإسرائيل هو إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن - لوقف القتال وإعادة المحتجزين وإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن". لماذا؟ لأن رئيس الوزراء في الواقع يطالب بالطاعة الشخصية له - من رئيس الشاباك، وليس للقانون، وليس للمحكمة. ويطالبه بالتحرك ضد المواطنين الذين لم يخالفوا القانون، ويمارسون الحقوق الممنوحة لهم في ظل نظام ديمقراطي، ويطالبه بالكذب على المحكمة وتعطيل الإجراءات القانونية. "إن رئيس الوزراء الحالي غير مؤهل لقيادة إسرائيل - وبالتالي فهو يزيد الأمر تعقيداً بسبب عدم كفاءته المطلقة في حرب لا نهاية لها تكلف أرواح جنودنا".

عندما سُئل عما إذا كان يعتقد أنه ينبغي عزل نتنياهو من منصبه، أجاب: "أنا لست محامياً. إذا كان من الممكن عزل نتنياهو من منصبه، فهذا جيد، فأنا أشك في ذلك.

"نتنياهو لا يضع قيم إسرائيل في المقام الأول"

وبحسب قوله، فإن الإصرار على عدم إنهاء القتال يخدم رئيس الوزراء سياسياً: "إن المطلب النهائي بعدم إنهاء الحرب ينبع من احتياجات رئيس الوزراء السياسية. فهو يريد أن يعيش مواطنو إسرائيل في حالة دائمة من التوتر والضغط والخوف والقلق، ويجب ألا يُسمح له بذلك. وقد رأينا، بناءً على إفادة رئيس الشاباك أمس، كم أن هذا الرجل لا يضع قيم إسرائيل، ولا قانونها ومصالحها في مقدمة أولوياته، ولذلك يجب إيقاف هذه اللعبة".

ادعى لاحقاً أنه من غير المتوقع أن تؤدي الحرب إلى هزيمة حماس: "نحن نحارب حماس في الضفة الغربية منذ عام 1987، ولا تزال حماس موجودة. هل هُزمت أم لا؟ برأيي، هناك حالياً فرصة سانحة للوصول إلى وضع يُعاد فيه جميع المحتجزين، والمضي قدماً بطريقة تضمن عدم وجود حكم حماس في قطاع غزة. نعم، هذا يتطلب وقف القتال. أعتقد أن من مصلحة إسرائيل وقف القتال". وأضاف أن "الذين يريدون المحتجزين يجب أن يفهموا ويستوعبوا ويقبلوا حقيقة أن حماس لن يتم القضاء عليها بشكل كامل، خاصة وأن أحداً منا لا يعرف ماذا يعني القضاء على حماس بشكل كامل".

* * *

موقع واللا الاخباري: نتنياهو: "أنا أحافظ على أسرار الدولة" | شهادة رئيس الوزراء في القضية 1000

بقلم بيبي أشكنازي

مثل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اليوم (الثلاثاء) أمام محكمة الصلح في تل أبيب وأدلى بشهادته الإضافية في القضية 1000، المعروفة أيضاً باسم "قضية الهدايا". قدم رئيس جهاز الشاباك رونين بار، أمس، خلال شهادته الثالثة والعشرين، إفادة خطية إلى المحكمة العليا بشأن إقالته، مما أثار عاصفة في كافة الاتجاهات في النظام السياسي.

وللتذكير، فقد أتهم رئيس الوزراء في إطار هذه القضية بتلقي خدمات وهدايا من رجلي الأعمال جيمس باكر وأرنون ميلشان، تقدر قيمتها الإجمالية بمليون شيكل. وفي شهادته السابقة، ادعى نتنياهو أن أرنون ميلشان هو صديق مقرب جدًا منه، ويجب تقديم الهدايا، بغض النظر عن منصبه السياسي. وأكد أنه لا يوجد أي مخالفة في العلاقة بينه وبين رجل الأعمال، وأن ميلشان يفعل الكثير من أجل البلاد. اتهمهم قائلاً: "إنهم يبحثون عن شخص. إنه صيد، رحلة صيد، وهذا ما تراه هنا وفي أمثلة لا تُحصى في محاولة لإسقاطي".

وطلب محامي رئيس الوزراء، المحامي عميت حداد، تأجيل الجلسة التي من المقرر أن تعقد بعد ثلاثة أسابيع بسبب سفره إلى الخارج. في بداية المناقشة، تم طرح الموضوع.

القاضي فريدمان فيلدمان: "أنت من يسافر، وليس رئيس الوزراء"

المحامي عميت حداد: "حق رئيس الوزراء في التمثيل هو أن يكون محامي دفاعه حاضرًا في قاعة المحكمة. من المهم جدًا أن نكون هنا. عليّ أن أكون في ميامي في ذلك الوقت، ولا أستطيع الحضور".

القاضي فريدمان فيلدمان: "قد يتعين رفض ميامي، إذا كان الأمر هنا أو هناك، فعندئذ لا".

المحامي حداد: "ماذا تعرف عن نشاطات بيريز عندما كان رئيسًا للوزراء فيما يتعلق بإصدار تأشيرة لميلشان أمام الرئيس الأمريكي ريغان؟ ما مدى معرفتك بها؟"

رئيس الوزراء نتنياهو: "كنت أعرفهم"

المحامي حداد: "ما الفرق بين قضية بيريز وقضيتك مع ميلشان؟"

رئيس الوزراء نتنياهو: "بعبارة ملطفة، هم ليسوا أقل أهمية"

المحامي حداد: "عام 2012، صدر كتاب عن قصة حياة ميلشان، العميل السري الذي أصبح منتجًا في هوليوود. ماذا تعرف عن هذا الكتاب؟"

رئيس الوزراء نتنياهو: "اعتقدت أنها كارثة. لا أجد وصفاً آخر. قلتُ هذا أيضًا لأرنون. قلتُ له إنني أعتقد أن الأمر قد ينتهي بكارثة. سألتُه عن سبب نشره للكتاب، فقال إن شخصًا آخر نشره".

المحامي حداد: هل قرأت الكتاب؟

رئيس الوزراء نتنياهو: قرأت الأجزاء التي كانت مهمة بالنسبة لي. أنا لا أتحدث عن المحتوى. أنا أحرس أسرار الدولة. هذا هو الكود الذي أعمل به، ولكن هنا تم كسر هذا الكود وهنا لن أقول ما هو دقيق وما هو غير دقيق.

المحامي حداد: "إلى أي مدى كنت تعتقد أنه من المنطقي أن يسمح الرقيب بنشر مقابلة ميلشان مع إيلانا ديان لصحيفة عوفدا؟"

رئيس الوزراء نتنياهو: "الرقابة فشلٌ ذريع. مع أنني رأيتُ المزيد من إخفاقاته مؤخرًا".

* * *

تايمز أوف إسرائيل: هل الهدنة مع حماس ضرورية حقًا اليوم؟

بقلم خايي كاردونتشيك

كانت هناك هدنة سارية المفعول في 6 أكتوبر 2023. انتهكتها حماس بغزو بلدات جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر، وكانت هناك هدنة في مايو 2021. انتهكتها حماس بإطلاق آلاف الصواريخ باتجاه المدن الإسرائيلية، الجنوبية والساحلية، ما أشعل فتيل حرب جديدة مع إسرائيل.

هذا النمط من انتهاك حماس للهدنات في الوقت الذي تختاره، تكرر مرارًا وتكرارًا في الماضي. حماس لا تحتاج إلى أي ذريعة لانتهاك الهدنات ومهاجمة إسرائيل: حماس ملتزمة رسميًا بتدمير إسرائيل. الهدنة - أي هدنة - بالنسبة لحماس هي مجرد استراحة مؤقتة للتحضير للجولة التالية، الحرب القادمة، وشنها، في وضع أفضل وفي وقت مناسب لها. وبناءً على ذلك، ما الذي ينبغي أن تسعى إليه إسرائيل؟

هناك إجابتان محتملتان عن هذا السؤال: إحداهما القضاء على حماس نهائيًا. الوضع الميداني اليوم هو أن إسرائيل لا تستطيع القضاء على آخر كتائب حماس المتبقية في رفح دون تكبد السكان المدنيين معاناة وخسائر فادحة، مهما بدت خطط إخلاء السكان المدنيين مقبولة نظرًا.

الجواب الآخر المحتمل هو: لا تحاولوا القضاء على حماس، بل اتركوها في وضع أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل انتهاكها الهدنة السابقة التي كانت قائمة في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ماذا على إسرائيل أن تفعل؟

قطاع غزة مقسم بحكم الواقع إلى قسم شمالي، يقع شمال وادي غزة، تحت السيطرة الإسرائيلية، وقسم جنوبي، جنوب وادي غزة، وهو موضع نزاع بين إسرائيل وحماس. هذا الوضع قائم أساسًا منذ ديسمبر/كانون الأول 2023. على إسرائيل الآن إضفاء الطابع الرسمي على هذا التقسيم بسحب قواتها البرية من جنوب غزة من جانب واحد، واتخاذ موقف دفاعي، بما في ذلك إنشاء مناطق عازلة على طول الحدود مع قطاع غزة جنوب وادي غزة، جاهزة للرد على أي هجوم على السكان المدنيين الإسرائيليين على الأراضي الإسرائيلية، أو على أي هجوم على المواقع الإسرائيلية في قطاع غزة شمال وادي غزة.

ستدير إسرائيل قطاع غزة شمال وادي غزة. وسيظل قطاع غزة جنوب وادي غزة تحت إدارة حماس. بهذا، سيتمكن عشرات الآلاف من الإسرائيليين النازحين حاليًا من البلدات الجنوبية المجاورة لقطاع غزة من العودة بأمان وإعادة بناء مجتمعاتهم.

مع مرور الوقت، قد يعود بعض المدنيين الفلسطينيين النازحين من الجزء الشمالي من قطاع غزة، وذلك حسب الظروف على الأرض. في المستقبل المنظور، لن يُسمح لأي مدني إسرائيلي بالعيش في قطاع غزة شمال وادي غزة.

المحتجزون الإسرائيليون

على إسرائيل والولايات المتحدة وقف هذا الاستعراض العلني المستمر للتفاوض مع حماس. أين ذهب مبدأ عدم التفاوض على إطلاق سراح الرهائن مع الإرهابيين؟ هذا لا يؤدي إلا إلى زيادة مطالبهم، ويخلق حوافز لارتكاب مجازر واحتجاز أسرى في المستقبل. مع ذلك، ولأسباب إنسانية، يُمكن السعي إلى تبادل سريّ بين الرهائن الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس والفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، دون أي شروط إضافية مرتبطة بهذا التبادل الإنساني. قد يُثير هذا استياء بعض عائلات الرهائن في إسرائيل، الذين يضعون إطلاق سراحهم فوق أي اعتبار آخر. مع ذلك، ومن أجل ملايين الإسرائيليين، ومن أجل الشعب الإسرائيلي، هذا هو القرار الصائب.

يجب أن يكون الموقف الإسرائيلي الرسمي والدافع وراء إطلاق حماس سراح الإسرائيليين واضحين ومباشرين: طالما لم تُطلق حماس سراح الإسرائيليين المحتجزين في غزة، فإن أي مسلح في شوارع قطاع غزة سيكون هدفاً مشروعاً للجيش الإسرائيلي. يجب تحذير المدنيين في غزة بالابتعاد عن المسلحين، لتجنب الوقوع في مرمى النيران والقتل.

شمال وادي غزة: ستضمن إسرائيل وصول المساعدات الإنسانية اللازمة إلى السكان المدنيين شمال وادي غزة. ستستخدم هذه المساعدات الإنسانية طرقاً برية بين إسرائيل وشمال غزة، وستخضع لتفتيش إسرائيلي.

جنوب وادي غزة: على إسرائيل ألا تتدخل - أو حتى تُوجي بذلك - في تدفق المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح، بين مصر وغزة، ولا أن تُفتشها. عليها أن تُصدّق على ظاهر التصريحات الصادرة عن منظمات الإغاثة الدولية المعترف بها ومصر بشأن محتوى المساعدات الإنسانية التي تُقدّمها.

علاوة على ذلك، على إسرائيل أن تُنأى بنفسها عن أي مسؤولية مستقبلية في توفير الكهرباء والماء وتصاريح العمل والمساعدات الإنسانية لغزة جنوب وادي غزة: يقع على عاتق الفلسطينيين تأمين هذه الضروريات بأنفسهم، كما يفعل أي شعب آخر على وجه الأرض. ستكون حدودهم مفتوحة مع مصر، لتلبية جميع هذه الاحتياجات.

يمكن تطبيق كل ما سبق فوراً دون الحاجة إلى انتظار اتفاق "هدنة" وهي مع حماس.

سيُنهي هذا الأزمة الإنسانية في غزة، وسيُتيح عودة آمنة لعشرات الآلاف من الإسرائيليين النازحين من بلداتهم في جنوب إسرائيل منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وسيُسمح ذلك بالانتقال إلى المراحل التالية، كما هو مفصل في مقالاتي السابقة: البدء في التعامل مع مشكلة اللاجئين، والمستقبل السياسي للضفة الغربية، وإقامة علاقات دبلوماسية بين السعودية وإسرائيل - بينما حماس، على الأقل لسنوات، ضعيفة وعاجزة، باستثناء بعض الصواريخ المعزولة التي يمكن أن تطلقها هنا وهناك باتجاه السكان المدنيين في إسرائيل، والتي سيتم التعامل معها بواسطة نظام القبة الحديدية، وإذا لزم الأمر، بضربات جوية دقيقة ضد مصادر النيران في جنوب غزة.

ما اقترحته قبل عام لا يزال قابلاً للتنفيذ اليوم، بعد عام، في أبريل/نيسان 2025. يمكن تنفيذه في فترة زمنية قصيرة، تقاس بأسابيع. سيسمح ذلك - من جهة - بعودة الحياة إلى طبيعتها في المجتمع الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه، يُظهر للفلسطينيين أن

الزعة التوسعية لا تُجدي نفعًا: ففي المستقبل المنظور، خسروا شمال غزة، وربما إلى الأبد. لا بد أن تكون لحركات الإبادة الجماعية والأعمال العدوانية المروعة، كتلك التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، على الأراضي الإسرائيلية، عواقب وخيمة، وأن تكون هذه العواقب طويلة الأمد وواضحة، حتى يستوعبها سكان المنطقة، ويغيروا سلوكهم وفقًا لذلك.

الحل الطويل الأمد للصراع العربي الإسرائيلي

هناك حاجة لمبادرة سلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي، قائمة على الحقائق لا على الأساطير. لقد مات حل الدولتين: لقد قتلته الفلسطينيين عندما رفضوا اقتراح الرئيس بيل كلينتون، عام 2000، بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة (والقدس المقسمة)، مقابل إنهاء الصراع. قبل الإسرائيليون اقتراح كلينتون.

مبادرات "السلام" العربية - منذ العام 2002 وحتى خطة النقاط الـ 23 الحالية التي قدمتها جامعة الدول العربية ردًا على اقتراح الرئيس ترامب بشأن مستقبل غزة - تُمثل تكرارًا للرفض الفلسطيني والزعة التوسعية. إنها تُشكل نهجًا من مرحلتين، الأولى دولة فلسطينية مؤقتة، والثانية القضاء على إسرائيل من خلال تطبيق "حق العودة" لملايين الفلسطينيين إلى إسرائيل، ضمن حدودها قبل يونيو 1967.

تتجاهل مبادرات "السلام" العربية أن تبادلًا سكانيًا قد حدث عمليًا: فحوالي 3,500,000 يهودي يعيشون اليوم في إسرائيل هم لاجئون يهود من الدول العربية أو من نسل هؤلاء اللاجئين. كما هو الحال في الصراعات الكبرى الأخرى في العالم منذ الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن تبادل السكان وملايين اللاجئين - ينبغي رفض مزاعم "حق العودة" و/أو التعويض، وينبغي أن ينصب التركيز على إعادة توطين هؤلاء اللاجئين وذريتهم لأسباب إنسانية في بلدان إقامتهم الحالية.

في جوهره، ليس هذا صراعًا محليًا بين إسرائيل والفلسطينيين، بل صراع إقليمي بين العرب واليهود. لذلك، أحثكم على دعم حل الصراع العربي الإسرائيلي استنادًا إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 1967. ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو أن تكون الضفة الغربية منزوعة السلاح جزءًا من الأردن، وقطاع غزة منزوع السلاح [الجنوبي] جزءًا من مصر، وإنهاء الصراع رسميًا بين العالم العربي وإسرائيل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تحليل: كمين حماس نهاية الأسبوع يكشف هشاشة المنطقة العازلة التي تسيطر عليها إسرائيل في غزة

بقلم إيمانويل فابيان

يوم السبت، خرجت خلية تابعة لحماس، تضم ستة عناصر على الأقل، من نفق على جانب طريق في شمال قطاع غزة. اختبأ عناصر مسلحون جيدًا بين الشجيرات، منتظرين مرور المركبات العسكرية الإسرائيلية، ثم أطلقوا النار بقذائف آر بي جي ونيران الأسلحة على إحداها ظنوا خطأ أنها تابعة لقائد كبير.

انقلبت السيارة العسكرية غير المدرعة على جانب الطريق. أصيبت ثلاث جنديات، بينهن ضابطة، بجروح خطيرة داخلها، ولم تكن هناك قوات أخرى في المنطقة للرد على النيران. وبعد الهجوم على السيارة، زرع عناصر قنبلة على جانب الطريق وفجروها عندما وصلت قوات الإنقاذ بعد حوالي 25 دقيقة، مما أسفر عن مقتل جندي، وهو الرقيب غالب سليمان النصابرة، وإصابة آخر بجروح خطيرة. وتمكن مسلحو حماس من الفرار عائدين عبر النفق الذي خرجوا منه، بينما قصف عناصر آخرون متمركزون على مسافة أبعد المنطقة بقذائف الهاون.

كان الجيش الإسرائيلي قد اكتشف النفق المستخدم في الهجوم، وكان بصدد رسم خرائط له وهدمه. يبدو أن حماس أدركت أنها ستفقد النفق قريباً، فقررت استخدامه في الهجوم المميت. بل وقعت في منطقة عازلة تسيطر عليها إسرائيل على طول الحدود، بالقرب من بلدة بيت حانون شمال شرق القطاع، وهي منطقة عمل فيها جيش الدفاع الإسرائيلي مراراً وتكراراً منذ بداية الحرب. ولم يعثر عناصر حماس صدفة على طريق الجيش الإسرائيلي اللوجستي حيث نُفذ الهجوم.

يؤدي الطريق إلى إحدى المواقع الأمامية للجيش الإسرائيلي داخل القطاع التي تهدف إلى توفير دفاعات أفضل للتجمعات الحدودية الإسرائيلية، وتكون خط التماس الأول لهجمات حماس المحتملة على إسرائيل.

على الأرجح، كانت حماس على علم بموقع الجيش شبه الدائم قرب بيت حانون - وهو واحد من أكثر من اثني عشر موقعاً في المنطقة العازلة التي تسيطر عليها إسرائيل - وبالطريق اللوجستي الذي تمر منه المركبات غير المدرعة، مثل الموقع الذي استهدفه النشطاء. وعلى عكس خطوط المواجهة، فإن مواقع الجيش داخل المنطقة العازلة ثابتة ومعرضة لنيران حماس الصاروخية وقذائف الهاون. الطرق المؤدية إليها معروفة لحماس التي يقضي نشاطها أياماً في تتبع حركة المركبات الإسرائيلية داخل غزة.

عندما كان الجيش يسيطر على ممر نتساريم في وسط غزة، وكان متمركزاً في عدة قواعد عمليات أمامية شبه دائمة، كانت حماس تقصف هذه المواقع بقذائف الهاون بشكل متكرر نسبياً. كما حاولت الجماعة شن هجمات على مواقع صغيرة داخل الممر مرات.

في خضم الهجوم الأخير على غزة، اتسعت المنطقة العازلة التي أقامها الجيش في غزة، لتصل إلى حوالي كيلومترين (1.2 ميل) في معظم المناطق. إضافةً إلى ذلك، يعمل الجيش على السيطرة على المدينة رفح بأكملها التي ستُضمّ أيضاً إلى المنطقة العازلة. ويطبق حالياً على أكثر من 30% من أراضي القطاع، وهو رقمٌ من المتوقع أن يرتفع مع استمرار القتال. ومن المرجح أيضاً إنشاء مواقع عسكرية إضافية في المنطقة العازلة، حيث تسعى إسرائيل إلى تحسين دفاعاتها على حدود غزة.

مع وجود مواقع شبه دائمة داخل غزة، وإصرار حماس على شنّ هجمات على القوات، من المرجح أن يتكرر حادثٌ مثل حادث يوم السبت، ما لم يُجر الجيش الإسرائيلي تغييرات على انتشاره وعملياته في المنطقة العازلة.

* * *

تاييمز أوف اسر ائيل: تحليل: هذا ليس تدريبًا: إفادة رونين بار جرس إنذارٍ مُدوٍ لإسرائيل

بقلم يوفال يوعاز

تُعدّ الإفادة التي قدّمها رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، رونين بار، إلى محكمة العدل العليا يوم الاثنين بمثابة جرس إنذار مُدوٍ للجمهور الإسرائيلي. أبلغ رئيس أحد أجهزة الأمن المركزية في البلاد المحكمة رسميًا وبصراحة أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو طالبه بالولاء الشخصي - أي طاعة رئيس الوزراء، وأن نتنياهو سعى بشكل منهجي إلى تسخير قدرات الشاباك الواسعة النطاق لمصلحته الشخصية والسياسية.

قبل دقائق من الظهر - وهو الموعد النهائي الذي حددته المحكمة العليا لبار لتقديم إفادته - وصلت وثيقتان إلى مكتب القضاة. إحداهما فقط متاحة للجمهور. تتألف إفادة بار العلنية من ثماني صفحات مكثفة وموجزة، وتتوسع في محتوى الرسالة التي أرسلها إلى القضاة في 4 أبريل. تمتد إفادته السرية على 31 صفحة وتتضمن خمسة ملاحق.

بسبب قرار المحكمة، لن يتمكن الجمهور من الاطلاع على الإفادة الكاملة والمفصلة. ومع ذلك، سُلمت الوثيقة أيضًا إلى رئيس الوزراء ومساعديه، مما يجعل احتمال تسريبها أمرًا غير مستبعد. إضافةً إلى ذلك، قد يختار القضاة تضمين إعادة صياغة لمحتواها في حكمهم بشأن قضية إقالته، الذي أمر به مجلس الوزراء بالإجماع بتحريض من نتنياهو الشهر الماضي، مما أدى إلى تقديم الالتماسات التي تنظر فيها المحكمة حاليًا.

ومن المنطقي أيضًا توقع تضمين أصداء محتوى الإفادة الكاملة في رد نتنياهو على المحكمة الذي من المقرر أن يقدمه يوم الخميس - ما لم يتراجع في اللحظة الأخيرة. بعد تقديم بار، سارع مكتب نتنياهو إلى إصدار بيانٍ أعلن فيه: "قدّم رونين بار إفادةً كاذبةً إلى المحكمة العليا، وسيتم دحضها بالتفصيل قريبًا". إلا أن البيان لم يلتزم بتقديم هذا التنفيذ ضمن إفادة نتنياهو. وبغض النظر عن وثيقة بار السرية المكونة من 31 صفحة، فإن إفادة نتنياهو العلنية وحدها كافية لإثارة ذهول القراء.

طُرحت العديد من الادعاءات التي يوجهها ضد نتنياهو في الخطاب العام خلال السنوات الأخيرة، لكن الوضع مختلف تمامًا. فالالتماسات الآن تُوجّه صراحةً وعلنًا من قِبل رئيس الشاباك نفسه، وتُقدّم في إفادة موقعة إلى المحكمة - تحمل ثقل الشهادة تحت القسم. وكل اتهام رئيس أدرجه بار يُمثل مفاجأة من شأنها أن تُزعزع أركان الحياة العامة الإسرائيلية:

أوضح نتنياهو لبار أنه في حال حدوث أزمة دستورية، فإنه يتوقع من رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) أن يطيع رئيس الوزراء، لا المحكمة العليا. إذا كان نتنياهو قد قدم مثل هذا الطلب بالفعل، فإن مجرد تقديمه يُشكل جريمة جنائية خطيرة تستدعي التحقيق.

ضغط نتنياهو مرارًا وتكرارًا على بار لإصدار مرسومٍ أممي من شأنه أن يمنع رئيس الوزراء فعليًا من الإدلاء بشهادته في محاكمته الجنائية الجارية. وقد سُلمت مسودة لهذا الرأي، أعدها شخص من دائرة نتنياهو، إلى بار للتوقيع عليها، لكنه رفض.

طلب نتنياهو من بار استخدام أدوات مراقبة الشاباك ضد المواطنين الإسرائيليين - وتحديدًا قادة حركة الاحتجاج 2023 ضد الإصلاح القضائي الحكومي - متهمًا إياهم بـ"التخريب". وبذلك، تجاهل نتنياهو معايير جهاز الأمن العام (الشاباك) لاستخدام

صلاحياته في مثل هذه الحالات، بما في ذلك التوازن بين منع التخريب والحفاظ على حقوق الاحتجاج وحرية التعبير، بالإضافة إلى مبدأ إبعاد الشبابك عن الساحة السياسية.

قدّم نتياهو هذه الطلبات شفويًا في نهاية اجتماعات العمل بعد إرسال سكرتيره العسكري الذي يُشغّل جهاز التسجيل - في محاولة واضحة لتجنب التوثيق.

أرسل بار رسالة إلى نتياهو وسكرتير مجلس الوزراء يوسي فوكس، بيّن فيها أهمية تشكيل لجنة تحقيق رسمية في الأحداث المحيطة بغزو حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول على الأمن القومي - ليس لأنه سيكون الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله من منظور الحكم فقط، بل لأن المؤسسة الأمنية تتطلب مثل هذه العملية لاستخلاص النتائج وتنفيذ إصلاحات هيكلية في العقيدة والعمليات. ويواصل نتياهو إصراره على مقاومة مثل هذا التحقيق.

الاستنتاج التراكمي من إفادة بار هو أن القضية الجوهرية المطروحة لا تقتصر على ما إذا كان إقالته من منصب رئيس جهاز الأمن العام (الشبابك) مبنية على أسس مهنية أم على اعتبارات غير سليمة. يبدو الجواب على ذلك جليًا.

ينتقل التركيز الآن إلى الخطر الذي يشكله كون إسرائيل يحكمها حاليًا رجل تُوجّه إليه - على أقل تقدير - اتهامات مباشرة من مصدر رسمي مُسمّى، زاعمًا أنه يعمل على تقويض الطابع الديمقراطي للدولة. وإفادة بار دلالتان أساسيتان:

الأولى إثباتية: فمجرد إثارة بار لهذه الادعاءات في إفادة يمنحها الثقل القانوني لشهادة المحكمة. في حين أن القواعد الإجرائية للمحكمة العليا تسمح تقنيًا باستجواب مقدمي الإفادات، إلا أن هذا البند يُعتبر حبرًا على ورق منذ فترة طويلة، ولم يُطبّق منذ تسعينيات القرن الماضي. وعادةً ما تتعامل المحكمة العليا مع محتويات الإفادات على أنها واقعية وموثوقة. ومع ذلك، لا يزال هذا الخيار قائمًا، ويمكن للقضاة السماح باستجواب متبادل في هذه القضية لإثبات الخلافات الوقائعية بين نتياهو وبار.

الثانية تتعلق بالوثائق التي أرفقها بار بإفادته الكاملة والسرية. تهدف هذه المرفقات إلى أن تكون بمثابة أدلة موضوعية تدعم ادعاءات بار. ويشير اختيار بار إدراجها فقط في النسخة السرية وحججها عن الجمهور إلى أنها قد تتضمن محاضر وملخصات اجتماعات أو قرارات أو وثائق داخلية أخرى يصعب الطعن في مصداقيتها. وهذا يعني أن نتياهو - إذا اختار دعم روايته بالوثائق، وليس بالحجج المجردة - يواجه تحديًا إثباتيًا كبيرًا.

إن إفادة بار آثارًا عامة وقانونية ودستورية عميقة. فبعد أن أعلن استقالته بسبب مسؤوليته كرئيس للشبابك إزاء فشل الجهاز الذريع في توقع 7 أكتوبر، من الواضح أنه لا يخوض هذه المعركة القانونية بنفسه.

إن طريقة حل قضية بار لن تؤثر فقط على مدة ولاية واستقلالية رئيس الشبابك القادم، بل ستؤثر إلى حد كبير، وربما بشكل حاسم على مستقبل إسرائيل الأمني والديمقراطي بالنظر إلى ما تتضمنه إفادة بار.

* * *

i24NEWS: كشف خاص: عروض خاصة إسرائيلية لسكان غزة للهجرة الطوعية من خلال تذكرة سفر ومصروف مالي

"هناك بعض الاتصالات تصل إلى مواطنين تحاول ترغيبهم بالهجرة من خلال محامين وغيرهم، ويتم توكيلهم من أجل إعداد ورق ووثائق معينة"

على خلفية مخطط ترامب لتجوير غزة، كشفت i24NEWS أن هناك عروضاً إسرائيلية خاصة لسكان غزة للهجرة الطوعية، وقال الصحفي من غزة ضياء حسن إن "هناك محاولات إسرائيلية حثيثة لدفع سكان غزة إلى الهجرة.. ولربما نحن أمام تطورات لافتة ومهمة في هذا الملف وذكر عن القضية قائلاً: "هناك محاولات إسرائيلية حثيثة لدفع سكان غزة إلى الهجرة والخروج من غزة، لكن غالبيتها حتى هذه اللحظة هناك محاولات تأتي من خلال عدة إجراءات، ربما تدير بعضها بعض الأطراف الإسرائيلية بشكل غير واضح أو علني من دول أوروبية وهناك من يقودها إسرائيلياً فعلياً بشكل مباشر."

وأضاف: "هناك بعض الاتصالات تصل إلى مواطنين تحاول ترغيبهم بالهجرة من خلال محامين وغيرهم، ويتم توكيلهم من أجل إعداد ورق ووثائق معينة لتوقيعها من أجل الخروج من غزة، وهناك من يتم دعوته عن طريق مؤسسات دولية في دول أوروبية لاستقطابهم في مشاريع علمية أو موسيقية، وعلى ضوء ذلك لربما نحن أمام تطورات لافتة ومهمة في هذا الملف."

* * *

i24NEWS: إسرائيلية مسؤولة عن ملف إيران: تعيين ترامب المثير في مجلس الأمن القومي الأمريكي

الإسرائيلية الأمريكية ميراف سيرين تم تعيينها مديرة ملف إسرائيل وإيران في المجلس، بناءً على تقرير في "Drop Site News" أكد البيت الأبيض أمس (الاثنين) أن إدارة ترامب عينت الإسرائيلية الأمريكية ميراف سيرين، الموظفة السابقة في مجلس الشيوخ، في مجلس الأمن القومي. وذكر موقع "دروب سايت نيوز" الإخباري الأمريكي، أمس، أنه تم تعيين سيرين مديرة لشؤون إسرائيل وإيران في المجلس.

وبحسب سيرتها الذاتية المنشورة على موقع المؤسسة التي عملت فيها كزميلة، عملت سيرين في وزارة الأمن الإسرائيلية قبل بدء الزمالة. وفي هذا الدور، شاركت في المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، بحسب السيرة الذاتية التي تم تحديثها آخر مرة في عام 2016.

ونفى متحدث باسم مجلس الأمن القومي أن تكون سيرين عملت لصالح وزارة الأمن الإسرائيلية، قائلاً إنها كانت تشارك فقط في تخصص تحت إشراف المنظمة. وأضاف هيوز أن سيرين "أمريكية وطنية ملتزمة بتنفيذ أجندة الرئيس ترامب، وهذه الأكاذيب هي محاولات لتقويض أجندة الرئيس."

شغلت سيرين في السابق منصب نائب مدير السياسات في لجنة التجارة والعلوم والنقل بمجلس الشيوخ الأمريكي. كما عملت سابقاً كعضو كبير في فريق العمل في لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي بمجلس النواب، وزميلة في مجال الأمن القومي في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، وفقاً لملفها الشخصي على LinkedIn.

* * *

قناة N12: حزب الله تلقى ضربة قاسية، لكن لبنان لا يزال ضعيفاً إزاء القيام بخطوة جريئة تغير كل شيء

بقلم إيال زيسر

ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

في العقود الأولى لقيام دولة إسرائيل، كان الافتراض السائد أن "لبنان سيكون الدولة العربية الثانية التي ستعقد السلام معنا". لأنها دولة عربية ومعاصرة، وفيها عدد كبير من المسيحيين غير المعادين لإسرائيل، لذلك، سيكون السلام معها ممكناً. لكن نظراً إلى أن لبنان دولة ضعيفة تفتقر إلى مؤسسات الدولة وأصحاب القوة، ونظراً إلى العدد الكبير من المسلمين فيها، فعلى الأرجح، لن تكون الدولة التي ستبادر إلى توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، بل ستنتظر دولة عربية أخرى أكبر وأهم منها لتقوم بذلك، بعدها، سيوقع لبنان اتفاق سلام معنا. لكن طوال العقود الأخيرة، ومن المؤكد أنه بعد هجوم 7 أكتوبر، فهمت إسرائيل وأدركت أن لبنان لن يكون الدولة الأولى، أو الثانية، التي توقع اتفاق سلام، بل في ضوء قوة حزب الله المدعوم من السكان الشيعة الذين تحولوا إلى الطائفة المركزية في لبنان، ثمة شك في أن يكون السلام ممكناً مع لبنان.

خلال العقدين الأخيرين، وتحديدًا منذ حرب لبنان الثانية في صيف 2006، تحول لبنان، وتحديدًا بعد سيطرة تنظيم حزب الله على البلد، إلى تهديد، وحتى إلى تهديد وجودي لإسرائيل. وذلك بسبب القوة العسكرية التي بناها الحزب طوال سنوات، بينها نحو 180 ألف صاروخ، منها عدة آلاف من الصواريخ الدقيقة والبعيدة المدى، التي يمكنها تغطية كل الأراضي الإسرائيلية، بالإضافة إلى ذلك، يملك حزب الله قوة عسكرية تضم عشرات الآلاف من المقاتلين، بينها وحدات النخبة، مثل "وحدة الرضوان" التي تضم آلاف المقاتلين، وهدفهم اقتحام إسرائيل واحتلال الجليل، وربما أكثر من الجليل، بحسب تصريحات زعيم الحزب حسن نصر الله. ولم يخف حزب الله قط أن هدفه كان ولا يزال القضاء على إسرائيل. في ضوء هذه القوة، كانت التقديرات في إسرائيل أن كل مواجهة مستقبلية مع حزب الله، يمكن أن تتسبب بسقوط آلاف القتلى في إسرائيل وشل منظومة الحياة في الدولة لفترة طويلة.

إيران هي التي وقفت وراء بناء القوة العسكرية لحزب الله. وأملت بأن تستخدم هذه القوة لردع إسرائيل عن العمل ضدها وضد منشآتها النووية. ومن دون شك، فإن هذه القوة شكّلت حجر أساس في الخطة الإيرانية الكبرى التي ضمت "حماس" والمليشيات الشيعية الموالية لإيران في العراق والحوثيين في اليمن، وكان هدفها الدفع قداماً بالسيطرة الإيرانية على الشرق الأوسط، وفي البداية، من الضروري القضاء على دولة إسرائيل.

اغتيال نصر الله زاد في التفكك

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدت منطقتنا حدثاً مهماً عندما شنت "حماس" هجوماً مفاجئاً فاجأت به إسرائيل، وأدى إلى مقتل 1200 شخص، وخطف 251 شخصاً، خطفتهم "حماس" إلى غزة. أملت "حماس" بأن ينضم حزب الله وإيران إلى

الهجوم. وحزب الله الذي لم يكن يعلم بالموعد الدقيق للهجوم، قرر الانضمام إلى الحرب، لكي يثبت أنه مُلزم بمحاربة إسرائيل، لكن مع المحافظة على مستوى منخفض من الصراع وحصره في منطقة الحدود بين لبنان وإسرائيل...

استمرت الاشتباكات العنيفة بين لبنان وإسرائيل على طول الحدود أكثر من عام، وشهدت صعوداً وهبوطاً. في صيف 2024، شنت إسرائيل هجوماً مضاداً على التنظيم "الإرهابي"، واغتالت قيادتيه العسكرية والسياسية، ودمرت كثيراً من قدراته العسكرية. نذكر بصورة خاصة اغتيال الأمين العام للحزب طوال 3 عقود حسن نصر الله، والذي كان يبدو كأن لا بديل منه بسبب التقدير الذي كان يحظى به لدى القيادة في إيران، التي اعتبرته جزءاً منها وممثلاً لها في لبنان، سواء بسبب مكانته الخاصة لدى الطائفة الشيعية في لبنان ووسط الحزب، وكونه كان يجمع بين القدرة والسيطرة العسكرية، وأيضاً السياسية، وبسبب مكانته في لبنان، حيث كانت كافة القوى في لبنان تحترمه وتخاف منه.

يبدو أن إسرائيل بالغت في تقدير تهديد حزب الله، الأمر الذي يستحق الفحص، إذا شكّلت لجنة تحقيق رسمية في أحداث 7 أكتوبر. لكن حتى لو كان هناك مبالغة في تقدير قوة الحزب العسكرية، فإن الحزب نجح في الحفاظ عليها خلال الحرب. فحتى اليوم الأخير من الحرب، أطلق حزب الله مئات الصواريخ نحونا يومياً، وخاض مقاتلوه معارك ضارية ضد القوات الإسرائيلية التي كانت تناور في القرى الشيعية في الجنوب اللبناني.

في تشرين الأول/أكتوبر، وافقت إسرائيل على اتفاق وقف إطلاق النار مع لبنان، وهو اتفاق مشكوك فيه ومليء بالفجوات، والذي وقّعناه قبل أن ننجح في الانتصار على حزب الله بصورة نهائية. واستناداً إلى الاتفاق، تعهد لبنان سحب مقاتلي الحزب إلى شمال نهر الليطاني ونزع سلاحهم.

لا شك في أن الحزب تلقى ضربة قاسية خلال الحرب، وخسر ثلث ترسانته الصاروخية، أو أكثر، وآلاف المقاتلين. كما تورطت إيران مع إسرائيل، وتبادلت معها الضربات الصاروخية والهجمات الجوية. وثبت خلالها أنها ضعيفة وعرضة للخطر، وقامت إسرائيل بدفعها، رويداً رويداً، بعيداً عن معقلها على شواطئ البحر المتوسط. وفي اليوم الذي شهد وقف إطلاق النار في لبنان، خرجت "هيئة تحرير الشام"، التنظيم الأكبر للمتمردين في سورية، بقيادة أبو محمد الجولاني، في هجوم ضد نظام بشار الأسد، مستغلةً ضعف المحور الإيراني في منطقتنا. وخلال 12 يوماً، نجحت في تفكيك الجيش السوري واحتلال دمشق.

كان سقوط نظام الأسد كارثة إضافية حلت بحزب الله، لأن سورية كانت البلد الذي تعبر فيه المساعدات الإيرانية المالية والعسكرية إلى حزب الله. ولا يخفي النظام الجديد في دمشق عداؤه لإيران وحزب الله... لذلك، إلى جانب التهديد الإسرائيلي في الجنوب، نشأ تهديد إضافي لحزب الله من الشرق، من النظام السوري الجديد في دمشق.

في هذه الأثناء، جرى انتخاب قائد الجيش جوزف عون رئيساً للجمهورية وتعيين نواف سلام رئيساً للحكومة. فسارع الإثنان إلى التصريح بأن الدولة اللبنانية لها الحق الحصري في حمل السلاح في لبنان، ويتعين على حزب الله تسليم سلاحه... لكن الكلام شيء والأفعال شيء آخر. فحزب الله لا تزال لديه قوة عسكرية كبيرة، حتى بعد الضربات التي تكبدها في الحرب. لقد قرر الحزب خفض رأسه وعدم الرد على هجمات إسرائيل، على أمل أن يعيد ترميم قوته العسكرية، شيئاً فشيئاً. لكنه مصرّ على الاحتفاظ

بالسلاح الذي جمعه، وهو ما زال يحظى بتأييد أبناء الطائفة الشيعية في لبنان، الذين يعتبرونه الممثل لهم والمدافع عنهم في داخل المنظومة اللبنانية. وذلك في غياب أيّ بديل آخر.

لا أحد في لبنان يريد الدخول في مواجهة مع حزب الله، وأن يفرض عليه التخلي عن سلاحه بالقوة... والكّل يراهن على الوقت، بينما لا يجري شيء على الأرض، باستثناء الضربات التي توجهها إسرائيل إلى حزب الله من خلال هجمات محدودة ومركزة في كلّ مرة تلحظ نشاطاً عسكرياً لعناصره. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحزب لم يسحب مقاتليه من الجنوب اللبناني، ولم يسلم سلاحه للجيش اللبناني.

انطلاقاً من ذلك، لا مجال لأن نتوهم، أو نحلم بسلام، أو بتطبيع بين إسرائيل ولبنان. ليس لأنه لا يوجد كثيرون يريدون ذلك في لبنان، بل لأن هذا البلد لا يزال ضعيفاً ومتضعضاً، ويتخوف من اتخاذ قرارات صعبة، وغير مستعد لمواجهة حزب الله الذي لا يزال، على الرغم من ضعفه، يفرض ظلّه على الدولة ومؤسساتها.

يوضح الأميركيون أنه لن يحدث شيء في لبنان، لا إعادة إعمار، ولا وقف العمليات الإسرائيلية، إذا لم تنزع الحكومة سلاح حزب الله. لكن من الصعب معرفة إلى متى سيواصل الأميركيون ضغطهم على لبنان. بالإضافة إلى ذلك، يأمل الأميركيون بتوسيع لجنة مراقبة وقف إطلاق النار، لتشمل دبلوماسيين يعالجون مسائل أخرى، مثل ترسيم الحدود البرية بين الدولتين، الأمر الذي، في رأيهم، سيحلّ كلّ الخلافات بين الدولتين، ويسمح بالتقدم نحو السلام. مع ذلك، يوضح الجانب اللبناني أنه حتى لو جرى حلّ الخلافات المطروحة على جدول الأعمال الآن، وفي طليعتها مستقبل بلدة الغجر ومزارع شبعا، فإن هذا لن يؤدي إلى التطبيع والسلام، وبسبب ضعف لبنان، الذي لا يستطيع التحرك إلاّ كجزء من تحرك عربي شامل من أجل الدفع بسلام عربي-إسرائيلي، وليس بصورة منفردة.

وهكذا، عدنا إلى نقطة البداية. التهديد الذي كان يشكله حزب الله ضعّف، لكن من الخطأ الافتراض أنه زال تماماً، والحزب سيحاول رفع رأسه في أقرب فرصة، ويجب أن نكون مستعدين لذلك. لبنان لن يكون آخر دولة تعقد السلام معنا، لكنه لن يكون الدولة الأولى لأنه لا يزال دولة ضعيفة، وليس لديه القوة التي يمكن أن تدفعه إلى مثل هذه الخطوة إزاء إسرائيل. وهو سيضطر إلى انتظار دولة عربية أخرى، وخصوصاً السعودية، لقيادة مثل هذه الخطوة الجريئة.

* * *

معاريف: هل يقلب "النووي الإيراني" ساعة نتنايهو الرملية إيداناً بقرب نهايته سياسياً؟

بقلم أفرام غانور

ترجمة: صحيفة القدس العربي

حرص نتنايهو طوال عشرين سنة على عرض التهديد النووي الإيراني كتهديد وجودي هو الأكبر على إسرائيل. واستخدم هذا الموضوع الحساس غير مرة سياسياً، وحرص على عرضه وكأنه الوحيد القادر على تقديم الجواب. عملياً، تجاوز الإيرانيون طوال حكم نتنايهو كل الخطوط الحمر في طريقهم إلى قنبلة نووية.

خطاب نتنياهو الشهير في الكونغرس الأمريكي في 2015 ضد الاتفاق النووي الذي تبلور مع إيران بمبادرة أوباما، دخل صفحات التاريخ كأحد الخطابات ضد رئيس أمريكي قائم. جر الخطاب وراءه جملة انتقادات على نتنياهو، لكنه لم يمنع الاتفاق الموقع (الذي أُلغي بالفعل في 2017، فور دخول ترامب إلى البيت الأبيض). في شباط 2022 هاجم نتنياهو بحدة من مقاعد المعارضة حكومة بينيت – لبيد على انعدام فعلها في الموضوع النووي الإيراني. وما الذي يفعله اليوم "سيد أمن" في الموضوع؟ يصمت صمتاً مطبقاً. لا حاجة للمرء بأن يكون محللاً أمنياً كي يفهم بأن إيران فقدت في النصف سنة الأخيرة معظم قوتها وقدرتها على مواجهة إسرائيل، فضلاً عن الضربة القاضية التي تلقتها مجروراتها:

حزب الله وحماس. لا شك من نشوء فرصة لا تتقرر لمهاجمة وتدمير التهديد النووي من إيران، فرصة تشبه تلك التي استغلها رئيسا وزراء في إسرائيل، مناحم بيغن وإيهود أولمرت. وكلاهما لم يثرثر طوال عشرين سنة، ولم يركضا إلى الأمم المتحدة ولم يصعدا إلى كل منصة مع عروضات لتهديد إيران وعرض إنجازات الاستخبارات الإسرائيلية بكل وقاحة. كما أنهما لم يتأثرا بالضغوط والتهديدات والتداعيات العسكرية والدبلوماسية. هكذا أقر بيغن حملة أوبيرا في 7 حزيران 1981، لتدمير المفاعل النووي العراقي. وهكذا أقر أولمرت في 6 أيلول 2007 تدمير المفاعل النووي السوري.

نتنياهو، الذي هزئ من انبطاح بينيت ولبيد أمام الإدارة الأمريكية، وتباهى وتبجح باعتراضه على سلوك الرئيس أوباما، يبدو هذه الأيام كظل رئيس الوزراء القوي والواثق، ذاك الذي حرص على أن يقول في كل فرصة إنه لا يهمه ما تقوله واشنطن أو لندن أو باريس، وأن أمن إسرائيل أمام التهديد النووي الإيراني يقف فوق كل شيء آخر.

لقد بات نتنياهو ظل نفسه مثلما بدا في المؤتمر الصحافي في الغرفة البيضاوية حين أعلن الرئيس ترامب عن بدء المفاوضات الأمريكية مع نظام آية الله في الموضوع النووي. خوف نتنياهو من ترامب كخوفه من سموتريتش وبن غفير. "سيد أمن" يبدو هذه الأيام أكثر كسيد حقارة، وإذا كنا بحاجة إلى دليل آخر على ضعف نتنياهو وقربه من نهاية طريقه السياسي، فسنحصل عليه الآن – حين نرى أن إدارة ترامب ستوقع مع الإيرانيين على اتفاق يسمح لهم أن يكونوا على مسافة خطوة من القنبلة النووية.

* * *

هآرتس: إسرائيل: الجيش الإسرائيلي: ظنناهم حماس.. والناجي: رأيت كل شيء حتى غرسوا "مصباح الإسعاف" فوقهم
على كومة الرمل

بقلم ينيف كوفوفيتش

نشر الجيش الإسرائيلي أمس التحقيق حول قتل الـ 15 عامل إغاثة في تل السلطان في رفح الشهر الماضي. التحقيق يقول بأن قوة للجيش الإسرائيلي أطلقت النار في 3 حوادث على سيارات إسعاف وسيارة تابعة للأمم المتحدة بالخطأ، الذي تجاوز أحياناً التعليمات؛ لأن الجنود اعتقدوا أن السيارة لحماس. ولكنه ينفي ادعاءات وشهادات تفيد بإعدام عمالي الإغاثة بإطلاق النار

بدون تمييز، كما ينفي تكبيل جثثهم. حسب التحقيق، فإن القوة شعرت بتهديد فوري واعتقدت أنها تطلق النار على رجال حماس.

كاتبو التحقيق، وعلى رأسهم الجنرال احتياط يوأف هار إيفن، يعتقدون أن إطلاق النار على سيارة تابعة للأمم المتحدة جاء بصورة "معقولة قياساً للوضع العملياتي". مع ذلك، أضافوا بأن عدداً من جنود القوة كذبوا في تقريرهم عن الحادث - قالوا بأن السيارات سافرت بدون أضواء وبدون تنسيق، وأن واحدة منها لم تكن سيارة إسعاف، وأنه كان هناك 14 قتيلاً، وتم دفن السيارات بعد يوم أو يومين على الحادثة. وهذه الادعاءات ظهرت في التقرير الأولي للمتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي، ومنشورات عن الحادث في البلاد وفي العالم دحضتها حتى قبل إجراء التحقيق.

يتضح أيضاً أنه خلافاً لادعاءات الجنود بأنهم شعروا بخطر فوري، لم يلاحظوا سلاحاً مع عاملي الإغاثة، حتى بعد إطلاق النار عليهم. وكتب في التقرير أيضاً بأن العقيد طل الكوبي، قائد اللواء 14 الذي عملت القوة في إطاره، أهمل إعدادهم للعمليات، وسيتلقى ملاحظة تحذير انضباطية في ملفه الشخصي. نائب قائد دورية غولاني، ضابط الاحتياط الذي قاد القوة المسؤولة عن الحادث، سينهي وظيفته "بسبب مسؤوليته، وبسبب تقرير ناقص وغير دقيق حول الحادث".

بدأ حادث ليلة 23 آذار في الثالثة فجراً تقريباً عندما نصب جنود احتياط في كتيبة دورية غولاني كميناً للعثور على مخربين. ثلاثة أحداث إطلاق نار حدثت في غضون بضع ساعات.

عند الرابعة فجراً تقريباً، أطلقت القوة النار على سيارة إسعاف نُسبت لحماس، فقتلت اثنين. وقد تحدث مستجوب في الكتيبة مع أحد المسعفين الذين تم اعتقالهم. وبناء على المحادثة، توصل إلى أن هؤلاء كانوا من أعضاء حماس. وحسب الاستجواب، تبين في الصباح عدم وجود علاقة بين المسافرين في سيارة الإسعاف وحماس، وتم الإفراج عن المعتقل.

الحادث الثاني كان في الساعة الخامسة وست دقائق، عندما أطلقت القوة النار على قافلة عاملي الإغاثة، لأنهم خرجوا من سيارات الإسعاف وسيارات الإطفاء قرب القوة، التي شعرت بأنها مهددة بصورة حقيقية وفورية. اعتقد نائب قائد الدورية أن السيارات تخدم حماس "بسبب مجال الرؤية المحدود ليلاً"، فقرر إطلاق النار. وعندما بزغ الفجر -كتب في التحقيق- لاحظ الجنود بأن هؤلاء طواقم إنقاذ، وقتل في هذه الحادثة 12 عامل إغاثة.

في الساعة 5:18 أطلقت القوة النار على سيارة فلسطينية تابعة للأمم المتحدة. "نتيجة خطأ في إدراك الظروف العملية" وقتل عامل آخر. حسب التحقيق فإن 6 من بين الـ 15 قتيلاً تم تشخيصهم كمخربين في حماس. كاتبو التحقيق قالوا إن الحادثين الأولين كانا "بسبب إدراك عملياتي خاطئ للقوة"، لأنهم قدروا أن أمامهم تهديد حقيقي لقوة معادية. في المقابل جاء في التحقيق أن إطلاق النار في الحادث الثالث تم خلافاً للتعليمات.

قرر قائد اللواء تدمير سيارات الإسعاف ودفن الجثث في المنطقة. في التحقيق، تم الادعاء بأن قرار جمع الجثث وتغطيتها استهدف منع المس بها ولفتح الطريق، وليس لإخفاء الحادث. حسب أقوالهم، حتى تم تنسيق هذا القرار مع الأمم المتحدة ومؤسسات دولية تعمل في القطاع. ورغم ذلك، جاء أن تدمير سيارات الإسعاف تم بتقدير خاطئ، هدفه منع كشف قوات الجيش الإسرائيلي.

وإدعى بأن خلفية الحادث تنبع من "تجربة عملياتية أثبتت مرات كثيرة بأن حماس تستخدم الطواقم الطبية في عمليات إرهابية، بما في ذلك استخدام سيارات الإسعاف لنقل المخربين والسلاح". إضافة إلى ذلك، قال الجيش بأن "الجيش يأسف بسبب المس بأشخاص غير متورطين"، وأنه "تم توضيح وإبراز التعليمات فيما يتعلق بالحذر المطلوب بالنسبة لطواقم الإنقاذ والطواقم الطبية". ستنتقل نتائج التحقيق لفحصها في النيابة العسكرية.

الشهادات الخارجية

نشرت "نيويورك تايمز" في الأسبوع الماضي بأن تقارير تحليل جثث 14 من عمال الإغاثة بينت أنه تم إطلاق النار على معظمهم عدة مرات، أطلقت النار على رؤوس أربعة منهم. وكتب في التقارير أن اثنين من عمالي الإغاثة قتلوا بسبب انفجار. رئيس وحدة الطب الشرعي التابعة لوزارة صحة حماس، الدكتور أحمد ظاهر، قال إنه تم العثور على الجثث في حالة تحلل، لذلك لا يمكن تحديد ما إذا تم إطلاق النار عليهم من مسافة قريبة.

منذر عابد، المتطوع في الهلال الأحمر والذي كان في قافلة المساعدة ونجا، شهد بأن الجنود أطلقوا النار على سيارات الإسعاف رغم أن أضواء الطوارئ كانت مضاءة. الجيش في البداية قال بأن السيارات سافرت والأضواء مطفأة، لكن فيلماً اكتشف في هاتف أحد القتلى ونشر في "نيويورك تايمز"، أكد أقوال عابد. وشهد المتطوع في مقابلة مع "الغارديان" بأن الجنود جروه بالقوة من سيارة الإسعاف، ثم خلعوا ملابسه وعذبوه وضربوه وحققوا معه. "بعد فترة قصيرة، جاء ضابط وأمر الجنود بالتوقف"، قال. وقال أيضاً بأنه لم يكن في داخل سيارة الإسعاف أي مسلحين خلافاً لادعاء الجيش بقتله ستة مسلحين من حماس و"الجهاد الإسلامي".

حسب أقوال عابد، فإن الجنود دفنوا سيارات الإغاثة بواسطة جرافة. ومشاركون في عملية إنقاذ جثث عمالي الإغاثة في بداية الشهر، أيدوا روايته وقالوا إن الجثث والسيارات تم دفنها تحت أكوام الرمال، مع وضع مصباح دوار لسيارة الإسعاف فوق كومة رمال. وأضافوا أنه قد عثر على دلائل تشير إلى أن عمالي الإنقاذ تعرضوا لإطلاق النار عليهم بعد إخراجهم من السيارات. أحد المشاركين في عملية الإنقاذ قال للصحيفة بأن جثة كانت مكبلية الأرجل، ما يعزز -حسب قوله- الاشتباه بأن عدداً من القتلى تم إعدامهم. الهلال الأحمر أيد روايته، ووزارة الصحة في القطاع التي تسيطر عليها حماس قالت إن أيدي عدد من القتلى كانت مقيدة.

الهلال الأحمر وجهاز الدفاع المدني قالوا إن عمال الإغاثة الذين قتلوا هم: مصطفى خفاجة، وعز الدين شعث، وصالح معمر، ورفعت رضوان، ومحمد بهلول، وأشرف أبو ليدة، ومحمد الحيلة، ورائد الشريف، ويوسف خليفة، وفؤاد الجمل، وزهير الفرا، وأنور العطار، وسمير الهابشة، وإبراهيم المغاري، وكمال محمد شحتوت. باستثناء الـ 15 قتيلاً، فإن المسعف أسعد النصاصرة، الذي كان في قافلة الإغاثة، اختفى أثره منذ الحادث. أعلن الهلال الأحمر في بداية الأسبوع بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قالت له بأن النصاصرة محتجز لدى إسرائيل، وعابد شهد في مقابلة "الغارديان" بأنه شاهده والجنود يعتقلونه. والجيش الإسرائيلي لم يرد على سؤال "هآرتس" بهذا الشأن.

* * *

هآرتس: الناطق بلسان نتنياهو "عودتهم عودة لحماس".. وأهالي "المختوفين": لا نريد المزيد من رون أراد

أخرج الناطق بلسان رئيس الوزراء الأرنب من الكيس وكشف أمام كل من يستمع النوايا الحقيقية لسيدته للتخلي عن المختوفين، بعضهم على الأقل. قال الناطق، عومر دوستري في "التق الصحافة" السبت، إنه لن يكون ممكناً إعادة كل المختوفين في صفقة واحدة. أسمع كل أنواع "صفقة واحدة، أعيدوهم"، قال. "في هذه اللحظة، لا يمكن عقد صفقة واحدة كون حماس لا تقول تعالوا خذوا المختوفين، وهذا هو. بل تطلب إنهاء الحرب والخروج من غزة". مثل سيده، فناطقه يحب أيضاً التسلية بألعاب الكلمات: "في اللحظة التي نعيد فيها الجميع، نعيد حماس"، قال.

لا يدور الحديث عن ناطق بلسان رئيس الوزراء يتحدث من بواطن قلبه. فنتنهاهو نفسه قال بكلماته المسجلة - كما يناسب الجبان، أقوالاً بالروح ذاتها؛ فقد اعترف بأن حماس تطرح شروطاً لصفقة شاملة - إنهاء الحرب، وإبقاء المنظمة في الحكم، وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة - وأوضح، بأن لا نية له للاستجابة لها.

دون أي وعي ذاتي، قال نتنهاهو إنه إذا وافق على شروط حماس فإننا بذلك ننقل رسالة إلى أعداء إسرائيل تفيد بأنه يمكن إنزالها على ركبتهما، وكأن شيئاً مهيناً أكثر من دولة تتخلى عن أبنائها وبناتها الذين اختطفوا من أسرتهن لأن منظومة الدفاع الإسرائيلية كلها كانت مصنوعة من كلمات وكرتون.

لا يمكن محو الإهانة التي أوقعها نتنهاهو على دولة إسرائيل بقيادته العليلة. الطريق الوحيد لاستعادة إسرائيل شرفها هو إعادة كل المختوفين إلى الديار، والاستقالة للسماح للدولة بأن تبني منظوماتها مجدداً - هذه المرة انطلاقاً من التفكير باحتياجات الجمهور والدولة وحصانتهما ومستقبلها، وليس انطلاقاً من منظومة مصالحه الشوهاء ومصالح الحكومة التي يترأسها.

كفى للأكاذيب ولنزعة القوة التي ليست سوى ضعف متخف. يجب إعادة كل المختوفين حتى بثمن وقف الحرب. هذا بالطبع لم يمنع نتنهاهو من خداع حماس وأبناء عائلات المختوفين وعموم الجمهور، والتوقيع على صفقة لإعادة المختوفين دون نية

لتحقيقها. "لماذا خدعت شعباً كاملاً؟"، هكذا سألت عينا ب تسنغاوكر عن حق عظيم، وزادت: "لم تضيع مبادرة إسرائيلية لإعادة الجميع دفعة واحدة مقابل إنهاء الحرب؟".

لشدة المأساة، الجميع يعرف الجواب. نتنياهو لن يخاطر بحكومته التي تتشكل ممن يفضلون الحجر على البشر ومستعدون للتضحية بدماء الآخرين لأجل البقاء في الحكم. لقد سألت تسنغاوكر: "هل تعتزم إعادة أعزائنا أم سيصبحون جميعاً روم أراد؟". هذا بالضبط ما سيحصل، إلا إذا نهض الجمهور وأوضح لتنياهو بأن لا مفر أمامه غير إعادة كل المخطوفين.

* * *

هآرتس: بالأدلة: إسرائيل تتحول تدريجياً دولة إرهاب

بقلم نمرود الوني

ترجمة: صحيفة الايام الفلسطينية

لا أتفاخر بالتشبه بيشعياهو لايفوفيتش وحنوخ لفين؛ نبي تدمير إسرائيل على يد مدمريها القوميون المتطرفين المسيحيين. ولكني أريد عرض الموقف الأخير لنبوءتهما كما اتضحت في واقع الأيام الحالية: إذا استمرت إسرائيل في توجهاتها الوحشية الحالية، سواء تطبيق الحكم العسكري على مليوني شخص في غزة، أو تنفيذ الانقلاب النظامي، عندها ستصبح إسرائيل بسرعة دولة إرهاب.

تختلف دولة الإرهاب عن التنظيمات الإرهابية بالشكل، لكن ليس بالضمون، ومن حيث الحجم وليس من حيث الجوهر. صورة الإرهاب هي استخدام العنف السياسي المتوحش ضد المدنيين، جسدياً ونفسياً. هدف الإرهاب هو بث الرعب والذعر والخوف فيهم، وبوساطة ذلك تشويش سلوكهم الحر والحكيم، وترسيخ أو تغيير أنظمة اجتماعية وسياسية. يمكن أن تكون الدوافع دينية وأحكاماً أيديولوجية اجتماعية، وإقصاء الطغيان أو تمجيده. ولكن القاسم المشترك هو استخدام العنف الوحشي ضد الجمهور المدني. جرس الإنذار توفره الأمثلة لدولة الإرهاب في الماضي والحاضر. النموذج الرئيس هو نظام المقصلة لروبسبير في أعقاب الثورة الفرنسية.

في القرن العشرين "أدهشنا" ستالين، وهتلر، وماو، في ترسيخ أنظمة شمولية، سلوكها إرهابي: الدعاية الكاذبة والمسمومة، واضطهاد ممثلي المعارضة، واتهامهم بالخيانة، ومحاكمات صورية، ومعسكرات اعتقال جماعية، وعمليات قتل وتصفية لمعارضين النظام، وتمجيد الزعماء إلى درجة المشرعين الكبار والحكام المطلقين.

الآن يسهل التعرف إلى مظاهر الإرهاب المختلفة، بدرجة مختلفة من الشدة، في أنظمة مثل كوريا الشمالية وإيران وروسيا وتركيا و"حماس" في قطاع غزة، حيث تم انتهاك حقوق الإنسان وتقييد حرية التعبير، وتخضع السلطات الثلاث للحاكم المطلق، ووسائل الإعلام والأكاديميا مقيدة، والإبداع الفني مسموح فقط إذا كان في خدمة سياسة الحكومة، ومن يعارضوا النظام

يُقتلوا أو يتم اختفائهم، ويتم اعتقال زعماء المعارضة أو إسكاتهم على يد الأجهزة السرية والأنظمة السياسية. بخصوص إسرائيل فإن التظاهرات الكبيرة ضد حكومة بنيامين نتنياهو تركز على عوامل يمكن أن ترسخ الدولة كدولة إرهاب.

من جهة، خصي الديمقراطية الليبرالية من خلال جعل حالة الطوارئ حالة دائمة وتأجيج الحروب الدموية والنزاعات الدائمة في جهات متزايدة: ضد ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية، يعيشون تحت حكم عسكري يخلد الفصل العنصري، ويحمي حكم المستوطنين، ومواجهة مليوني فلسطيني في قطاع غزة ورفض إقامة حكومة فلسطينية بديلة لـ "حماس"، وضد "حزب الله" وإيران والحوثيين والنظام الجديد في سورية، ومن يعرف، وربما ضد تركيا أيضاً.

من جهة أخرى، في حركة كماشة، تخرج الحكومة إلى حيز التنفيذ انقلاباً قانونياً ونظامياً، من الديمقراطية الليبرالية إلى نظام ديكتاتوري ديني - قومي متطرف، عن طريق اجتثاث حراس العتبة والسيطرة على جميع مؤسسات الحكم والمجتمع. بدءاً بجهاز القضاء وإنفاذ القانون ومروراً بالسيطرة المباشرة على قوات الأمن ورفض تشكيل لجنة تحقيق رسمية، وانتهاء بتسوية استقلالية الأكاديميا وجهاز التعليم والإعلام والثقافة والفن.

تزداد علامات دولة الإرهاب في إسرائيل كل يوم، وقد أصبح المس دون تمييز وبلا هوادة فيه بالمدينين قانون الدولة. يبدأ هذا بمواطني الأعداء وبعدهم بمواطني الداخل المصنفين أعداء. حتى وقت متأخر كانت التصفيات مركزة، وتم بذل جهود كبيرة لمنع المس بغير المتورطين. في المقابل، في الفترة الأخيرة، في يوم واحد في القطاع من أجل المس بعدد من قادة "حماس"، أكثر من 100 طفل وامرأة أصبحوا ضراً جانبياً. كل ذلك إضافة إلى الاستخفاف بالقانون الدولي الإنساني، وخطة الترانسفير لمليون مواطن غزي، وقتل عشوائي لعشرات النساء والأطفال، والتطهير العرقي، وتجويع مئات الآلاف في حرب انتقام تستمر دون هدف أو نهاية. ففي يوم واحد قتل 15 مسعفاً ودفنوا مع سيارات الإسعاف تحت الرمال الهادئة. في السجون تستخدم سياسة التجويع والانتقام والوحشية ضد سجناء العدو، في الوقت الذي نصرخ فيه بسبب الوحشية التي تتعامل فيها "حماس" مع المخطوفين، والمعاملة المدانة والمشينة التي كانت تستخدم مع منفذي المذابح التابعين لـ "تدفيع الثمن". وهو تغير أصبح مدعوماً ومحمياً على يد الكهانيين الموجودين في الحكومة ومن قبل قوات الجيش الإسرائيلي التي توفر لهم الأمن في الميدان، في الوقت الذي يصعدون فيه الإرهاب اليهودي ضد الفلسطينيين في المناطق القروية. ويتم وصف جهاز "الشاباك"، الذي يعمل على منع ذلك، بأنه جهاز خائن.

ما يوجد خلف الخط الأخضر ينزلق أيضاً ويدخل داخلنا. مواطنو إسرائيل، الذين يعارضون سياسة الحكومة، مهددون وخائفون ويضبطون سلوكهم برقابة ذاتية، ويغرقون في الهرب إلى برامج الواقع أو السعي إلى الهجرة من البلاد. الأمر الأكثر فظاعة هو الإهمال والاستخفاف، وأحياناً التعبير عن الكراهية وتهديد ضحايا هجوم "حماس" القاتل وأبناء عائلاتهم وتفضيل المصالح الائتلافية والتملق لزعران مسيحيانيين بدلاً من تقديس الحياة والالتزام بإعادة المخطوفين. يستمر هذا في وصف كبار الشخصيات الأكاديمية والعلمية والقانونية والأمنية التي تنتقد الحكومة بأنهم يساريون متطرفون وفوضويون خطيرون يجب محاسبتهم.

يصل الأمر إلى مستوى الألم الحقيقي في شكل عنف الشرطة في التظاهرات والاعتقال التعسفي لأسباب سياسية، بما في ذلك عندما قامت بعض النساء في كنيس بتوزيع منشورات تدعو إلى إعادة المخطوفين.

هذا أمر محزن، عند رؤية دعاية سامية تنشر مؤامرات خبيثة ضد الموظفين العامين وتتهم بالخيانة.

هذا أمر مخيف ومهدد عندما يتم إغلاق باب الدولة في وجه الشخصيات العامة المنتقدة، هذا من جهة، وعندما يسمحون للزعران العدوانيين، بمن فهم أعضاء الكنيست ووزراء الائتلاف، باقتحام القواعد العسكرية وإرهاب المحكمة، ورفض الامتثال لقرارات المحاكم وتطبيق القانون، وتهديد ممثلي القانون وحراس العتبة بالعنف والاعتقال من جهة أخرى. هذه اللحظة هي لحظة حاسمة في حياة الأمة. الآن هو الوقت المناسب لفعل كل ما في استطاعتنا لوقف تحول إسرائيل إلى دولة إرهاب.

* * *

إسرائيل اليوم: إنهاء الحرب الآن يعني هزيمة إسرائيل

بقلم آفي برئيلي

قارن المؤرخ اليهودي الأميركي، إدوارد لوتفاك، في مجلة "تابلت" بين عزلة نتنياهو في إسرائيل وأمام الرئيس الأميركي في 2023 – 2024 وبين عزلة تشرشل في بريطانيا وحيال الكونغرس الأميركي في الحرب العالمية الثانية في العامين 1940 – 1941. بالفعل، تصدى نتنياهو لاعتراض حاد من الداخل ومن الخارج، ليس فقط للعدو، بل أيضاً لاعتراض رئيس الأركان السابق وقيادته، ولاعتراض رئيس "الشاباك" الفاشل، الذي تمرد عليه وعلى النظام الديمقراطي واستند إلى مستشارة قانونية ومحكمة عدل عليا عديمي الكوايح. وقد ارتبطوا بإدارة أميركية "صهيونية" كما قال بايدن، ومع "الاحتجاج" ومع "المتقاعدين" الأمنيين على أنواعهم، وسعوا لوقف الحرب لأجل الإطاحة بنتنياهو، فيما ستكون إسرائيل مهزومة، مهددة، و"جاهزة" لإقامة دولة عدو فلسطينية في قلب البلاد. لقد فشلوا.

صحيح أن إنجازنا العسكري تقلص بسبب طريقة تبنتها هيئة الأركان السابقة وقيود أميركية، وصحيح أنه في اللحظات الأخيرة لإدارة بايدن نجحت في أن تفرض وقف نار قبل أوانه في لبنان وفي غزة من خلال التهديد بعدم استخدام الفيتو في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ومع ذلك، نجح نتنياهو في أن يتغلب جزئياً على الانهزامية في إسرائيل وفي الولايات المتحدة، وأن يفرض معادلتها في رفع وتصفية نصر الله وقادة "حزب الله".

وعندها، مع سقوط الديمقراطيين في الولايات المتحدة، فقدت الانهزامية سندها الأساس، لكنها لم تتوقف. الآن يحملها متقاعدون وبعض المقاتلين في عرائض "إنهاء الحرب"، والتي حسب الاستطلاعات تحظى بتأييد نحو 40 في المئة من المواطنين، أي نحو ثلث وربما أقل من الإسرائيليين اليهود. الإنجازات الاستراتيجية حيال "حزب الله"، سورية، وإيران، وإنجازات لا بأس بها لكن تكتيكية حيال "حماس"، أنقذت إسرائيل من الهزيمة. لكن الإنجازات ليست مستقرة. طالما كانت "جيوش إرهاب" بمثابة

نازية تطلقها إيران تعمل على حدودنا وتحتجز مخطوفين إسرائيليين، وطالما لم تصفَّ تطلعات إيران الإمبريالية، من خلال تصفية برنامجها النووي، فإن إسرائيل لم تنتصر في الحرب

. هذا القول لا ينبع من "المصالح السياسية" لنتنياهو، كما يدعي محللون سياسيون قصيرو القامة، بل من المصالح الوجودية لإسرائيل. فالإسرائيليون المستعدون لإنهاء الحرب بهزيمة على أن ينحى نتنياهو يتطلعون إلى إدارة ترامب، التي تسعى أيضاً إلى إنهاء الحروب، والدليل جهودها لوقف الحرب في أوكرانيا من خلال فرض شروط قاسية على أوكرانيا، وجهودها للوصول إلى اتفاق مع إيران قد يبقي في أيديها قدرة على تخصيب اليورانيوم وقدرة إطلاق كالسيف من فوق رأسنا.

إن "منهي الحرب" عندنا لا يترددون في تسريب خطط عملياتية وقلهم يمتلئ فرحاً بتصريحات غامضة من مبعوث ترامب للمفاوضات مع إيران ومع روسيا. وهم يسحبون علينا تشبهاً بأوكرانيا، ويأملون أن يتنكر ترامب لتصريحاته، ويفرض علينا التسليم ببقاء "حماس" على شواطئ النقب الغربي، وبقاء "حزب الله" في لبنان، وبقاء المشروع النووي الإيراني. لكن وضع أوكرانيا وإسرائيل مختلف جوهرياً. أوكرانيا لا يمكنها أن تنتصر وحدها على روسيا. ترامب محق. روسيا الفاشلة لا تهدد الولايات المتحدة استراتيجياً، ومن الأفضل لأوكرانيا أن تقلص الأضرار وتوقف الحرب، وإذا كانت أوروبا تشعر بأن روسيا، التي احتلت جزءاً من أوكرانيا، تهددها فلتتفضل وتتعاضم وتحم نفسها.

بالمقابل، اليوم إسرائيل يمكنها ويجب عليها أن تهزم وحدها "حماس" في غزة، وتنفذ المخطوفين. يمكنها أن تفرض وحدها على لبنان نزع سلاح "حزب الله"، ويمكنها أن تدافع عن نفسها ضد الجهاديين في جنوب سورية. كما أن إسرائيل يمكنها أن ترجع إلى الوراء المشروع النووي الإيراني شريطة ألا تعارض الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك، للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية لمنع خطر إيراني - صيني لمحور تجاري دولي من الشرق الأقصى ومن الهند إلى أوروبا، والدليل هجومها المتعاضم في اليمن. وعليه فينبغي الأمل في أن تنضم إلى الهجوم على النووي الإيراني.

ترامب ونتنياهو هما من سيحسمان هنا.

* * *

هآرتس: قتل الـ15 مسعفاً يفضح أكاذيب الجيش الإسرائيلي

بقلم نير حسون

حسب الرأي العام في إسرائيل فإن الحرب في غزة - طالما أنه ما زال يمكن تسميتها حرباً - تجري خلف ستارة ضبابية. في كل يوم يصدر الجيش الإسرائيلي بيانات عن "تصفية مخربين" و"تدمير بنى تحتية إرهابية" و"أنفاق تحت الأرض". البيانات مرفقة بصور جنود وهم بين الأنقاض أو بين أكوام صغيرة وصدئة من السلاح الذي تم العثور عليه. لا تتساوق تقارير المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي مع الصور التي تخرج من غزة، جثث أطفال ممزقة، وخيام مشتعلة، وتدمير مطلق وجوع. الفرق بين تقارير الجيش الإسرائيلي والتقارير الصادرة من غزة من قبل المنظمات الدولية والجهات الفلسطينية تجعل فهم ما يحدث صعباً جداً.

ولكن بين حين وآخر يتلاشى الضباب، وتفتح ثغرة لفهم حقيقي لما يحدث. هذا ما حدث مثلاً مع قتل المخطوفين الثلاثة الذين رفعوا راية بيضاء في كانون الاول 2023. فجأة تبين للجمهور الإسرائيلي أن اوامر فتح النار، المعروفة لكل إسرائيلي خدم في الجيش، لم تعد سارية المفعول في غزة، وأن الجنود يطلقون النار حتى على من استسلم ورفع راية بيضاء. هذا ما حدث أيضاً في نيسان في السنة الماضية عندما قتل سبعة من عاملي مطبخ الغذاء العالمي. في حينه اكتشف الجمهور الإسرائيلي بأن سلاح الجو قصف قافلة سيارات تحمل اشارات واضحة للامم المتحدة ولديها تنسيق، بسبب تجريم واحدة من بينها بالخطأ.

هكذا كان أيضاً في عدة مرات اخرى. مثلاً، عندما تم العثور على فيلم للطفل محمد سالم، 13 سنة، الذي أُصيب بإطلاق نار في تشرين الأول الماضي. في الفيلم ظهر سالم وهو يصرخ ويطلب المساعدة، وعندما اقترب بعض السكان لمساعدته تم إطلاق صاروخ آخر عليهم، حيث قتل سالم وطفلاً آخر وأصاب 20 شخصاً آخرين. أو مثلاً، في حالة الأم التي أطلق قناص النار عليها في الوقت الذي كانت تحمل في يدها راية بيضاء وباليد الاخرى كانت تحمل ابنها. بين حين وآخر تفتح نوافذ اخرى نحو الواقع، في تحقيقات جهات اعلامية دولية، مثلاً في التحقيق الضخم لقناة التلفاز الاميركية ان.بي.آر، الذي كشف الحادث الذي قتل فيه 132 شخصاً من عائلة أبو ناصر في بيت لاهيا.

قصة قتل المسعفين هي ثغرة أخرى للواقع الذي بشكل عام هو ضبابي. فهي تكشف ما حاول الجيش إخفاءه: أن الكثير من التقارير حول "المخربين" و"البنى التحتية الارهابية" و"القتال"، يتبين أنه مبالغ فيها في أفضل الحالات، وكذب مطلق في أسوأ الحالات. الشائعات حول شيء فظيع حدث في الطريق الى تل السلطان انتشرت غداة الحادث الذي قتل فيه 15 شخصاً من عمال الإغاثة. ولكن مرت أربعة أيام الى أن سمح الجيش الإسرائيلي لموظفي الأمم المتحدة وطواقم الإنقاذ الفلسطينية بالوصول الى هناك. التقارير والتوثيق من كومة الرمال التي دفن تحتها الـ 15 قتيلاً والسيارات كانت صادمة. خلافاً للعادة نشرت الأمم المتحدة توثيقاً مصوراً لإخلاء الجثث. في الجيش الإسرائيلي سارعوا الى الرد بما اتضح أنه ستار من الوقائع البديلة، أو ببساطة، أكاذيب تددت واحدة تلو الاخرى.

في البداية قالوا في الجيش بأن السيارات سافرت بدون أضواء الطوارئ، التي كان يمكن أن تدل على أنها سيارات اسعاف. عندما نشر الفيلم، الذي صوره احد القتلى والذي تظهر فيه بوضوح ثلاث سيارات مع اضواء مشتعلة، تراجع الجيش، وأوضح بأن الامر يتعلق بسوء فهم. قبل أسبوعين قال المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي في احاطة له بأن السيارة الاولى التي تضررت لم تكن سيارة اسعاف، بل سيارة لشرطة "حماس". بعد ذلك تراجع عن هذا الادعاء. ادعاء آخر تبين أنه غير صحيح هو أن تسعة من القتلى تم تشخيصهم وتجريرهم كأعضاء في "حماس". اليوم ادعى الجيش الإسرائيلي بأنه فقط ستة من بينهم تم تجريمهم كرجال "حماس"، لكن أيضاً في هذه المرة لم يعرض أي دليل يربطهم بـ "حماس".

ادعاء آخر قدم لوسائل الإعلام الدولية كان أنه في منطقة الحادث تم حظر حركة المدنيين. ولكن أمر إخلاء المنطقة تم اصداره فقط بعد ثلاث ساعات على الحادث. ادعى الجيش الإسرائيلي أن اطلاق النار تم من بعيد، وهذا الادعاء أيضاً تم دحضه. التحقيق الذي أجرته شبكة سكاي نيوز البريطانية حلل صوت اطلاق النار في الفيلم الذي وثقه المسعف القليل، ووجد أن اطلاق النار كان من مسافة 12 – 18 متراً فقط. ايضاً الادعاء الذي بحسبه قتل في الحادث 14 شخصاً فقط تبين أنه خاطئ، ويعترف الجيش الإسرائيلي اليوم أنه قتل 15 شخصاً.

الصورة التي تظهر من خلف النافذة في ستارة الضباب صادمة. جنود الجيش الإسرائيلي قتلوا من مسافة قريبة 15 شخصاً غير مسلحين، سافروا في سيارات تحمل اشارات، وتساfer مع اضواء ساطعة وكانوا يرتدون السترات البرتقالية مع عواكس، وارتدوا قفازات طبية زرقاء. يمكن قبول تفسيرات الجيش الإسرائيلي بأن هذا كان "خطأً في فهم الظروف العملية" أو أن "القوة شعرت بالتهديد على حياتها". ولكن تفسيراً مبسطاً أكثر يمكن إيجاده في الأقوال الموثقة لقائد دورية غولاني قبل البدء في العملية: "كل من تقابلونه عدو. إذا لاحظتهم أي شخص فقوموا بتدميره". أيضاً الآن بعد أن تبدد الدخان حول الحادث إلا أنه ما زالت هناك اسئلة مفتوحة، على رأسها لماذا لم يتم اطلاق سراح المسعف الذي اعتقل في الحادث، وما زال معتقلاً لدى الجيش الإسرائيلي منذ شهر.

لكن الصدمة الحقيقية لا يجب أن تثور فقط بسبب المشهد الذي يظهر في حادثة المسعفين، ما يجب أن يصدم هو الحقيقة التي تظهر من وراء كل النوافذ التي فتحت ومن خلال جميع المعلومات والتوثيق التي خرجت من غزة منذ بداية الحرب. لا يوجد أي سبب للافتراض بأن الحالات التي تم ذكرها - المخطوفون الثلاثة، وعمال مطبخ الغذاء العالمي، وعائلة أبو ناصر، والمسعفون، وعشرات الحوادث الأخرى التي تم التحقيق فيها في كل وسائل الإعلام الغربية التي تحترم نفسها - بالتحديد هي الاستثناءات.

الجمهور الإسرائيلي يشبه الشخص الذي يمد يده للقبعة التي توجد فيها كرات بيضاء وسوداء، في كل مرة يسحب فيها كرة تخرج سوداء، ولكن مرة تلو الأخرى يؤكدون له بأن عشرات آلاف الكرات في القبعة هي بيضاء، لكن بالصدفة هو قام بسحب الكرة السوداء. لماذا يجب الافتراض بأن حادثة قتل المسعفين هي أكثر خطورة وحدثت في ظروف استثنائية أكثر من قتل الأشخاص الستة في القصف في دير البلح بعد أسبوعين من ذلك؟ أو أبناء العائلة العشرة الذين قتلوا في خان يونس؟ أو الـ 15 شخصاً من أبناء عائلة في الشجاعية، و29 من عائلة أخرى في الشجاعية، و37 نازحاً قتلوا في الحريق في أعقاب قصف الخيام في المواصي؟ كل ذلك حدث في الـ 11 يوماً الأخيرة، وتم النشر عنها في تقارير للامم المتحدة وفي وسائل الاعلام الدولية.

ازاء مجموعة الكرات السوداء، الشهادات والصور والتحقيقات والتقارير للمنظمات الدولية، وصور الاقمار الصناعية والمنطق السليم، فانه لا يوجد أي سبب للافتراض بأن باقي الـ 30 ألف مدني (على أقل تقدير) الذين قتلوا في القطاع قد ماتوا في ظروف تتناسب مع القانون الإسرائيلي والقانون الدولي. بالعكس، جميع الدلائل والشهادات تشير الى أنه في حرب 7 تشرين الأول حرر الجيش الإسرائيلي نفسه وجنوده من أي قيود قانونية واخلاقية، ونفذ جرائم حرب لا يمكن احصاؤها. هناك اثمان كثيرة لتحرير هذه القيود - رئيس الحكومة الذي اضطر الى السفر في خطوط التفافية كي لا يجد نفسه بالخطأ في دولة يمكن أن تسلمه لمحكمة لاهاي، ومقاطعة مكشوفة وخفية للعلوم والاقتصاد والهاي تيك في إسرائيل، والخجل الذي سيطارد الى الأبد اسم دولة إسرائيل، والجنود الذين سيخشون من الهبوط في مطارات جميع الدول، والعنف الداخلي والخارجي، والأمراض الجسدية والنفسية للجنود المشاركين في الحرب. ولكن الثمن الحقيقي يمكن أن يكون أعلى بكثير، وذلك سيظهر في الصورة التي ستعكس للمجتمع الإسرائيلي في المرأة في اليوم الذي سيتلاشى فيه الضباب.

* * *

هآرتس: استمرار القتل في غزة هو وصمة عار لنا جميعنا

بقلم رفيف دروكر

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

عملية "حارس الاسوار" في ايار 2021 كان يجب أن تنتهي في يوم الاحد، 2021/5/16، لكنها تأجلت الى ليلة الخميس – الجمعة. السبب الرئيسي هو وجود فرصة لتصفية محمد ضيف. في نهاية المطاف تقرر عدم تنفيذ ذلك. التقدير كان أن تصفيته ستنتوي على موت 70 غزي غير متورطين. هذا يبدو الآن مثل قصة خيالية. عندما تقرر تصفية احمد غندور، قائد لواء شمال القطاع في حماس، قاموا بهدم مبان بالكامل، منشأة مليئة بالسكان، كل ذلك لتصفية شخص حقير واحد. "الآن نحن نصادق على تصفية قائد سرية في حماس مع امكانية وجود 70 قتيل"، اعترف شخص رفيع شارك في القتال.

القانون الدولي يسمح بالمرس بغير المتورطين الذين يتواجدون قرب هدف عسكري، لكنه يحدد قواعد: ما هي اهمية هذا الهدف. الى أي درجة لا يمكن تحقيق الهدف بطريقة اخرى. الى أي درجة يمكن تقليل المرس بغير المتورطين. خلال عشرات السنين الجيش الاسرائيلي كان الجيش الاكثر تطورا في العالم في القدرة على تطبيق هذه القواعد. ليس في هذه الحرب. هنا شهوة الانتقام والرغبة في اظهار أن "صاحب البيت اصيب بالجنون" والتعميم السائد بأن "الجميع هم مخربون"، كل ذلك أدى الى عمليات كثيرة لا توجد أي طريقة لتبريرها. هذا ليس اخلاقي أو انساني، بل هو وصمة عار لنا جميعنا.

الادعاء بأن الضغط العسكري لا يساعد على تليين موقف حماس هو ادعاء غير صحيح. اشخاص شاركوا في المفاوضات، والبعض ما زالوا يشاركون، ولا يعتبرون من محيط تننياهو، قالوا بشكل قاطع إن الضغط يساعد. احتلال شمال القطاع في بداية الحرب وروح النكبة الثانية التي سادت في حينه في المجتمع الفلسطيني كان له وزن كبير في قرار حماس الذهاب الى الصفقة الاولى، "صفقة الاحلام" من ناحية اسرائيل. ايضا الآن حقيقة أن حماس انتقلت من الاستعداد لتحرير مخطوف واحد على قيد الحياة الى تحرير خمسة مخطوفين، تعود بدرجة كبيرة الى الضغط العسكري. وبدرجة اكبر الى وقف المساعدات الانسانية الذي يؤلمها كثيرا.

مع ذلك، استمرار الضغط العسكري ووقف المساعدات الانسانية هما على شفا الامر غير الانساني، ويعرضاننا للخطر في مواجهة طويلة مع معظم المجتمع الدولي، بما في ذلك لوائح اتهام في لاهاي، ورغم الليونة التدريجية في موقف حماس إلا أنه لا يبدو أنها ستوافق على طلبات تننياهو. بكلمات اخرى، بعد الاثمان التي سندفعها فان المخطوفين لن يعودوا ولن تكون صفقة. بديل ذلك هو التعهد بصورة معينة بانتهاء الحرب والانسحاب من قطاع غزة وتسلم معظم، وربما جميع، المخطوفين. الثمن – بقاء حماس في السلطة. تننياهو يقول بأن استمرار الحرب سيبعد حماس عن السلطة، لكن هذا يظهر أن له احتمالية ضعيفة، وبالتأكيد بدون بديل للحكم.

تننياهو سئل عشرات المرات في نقاشات مغلقة لماذا لا يتعهد بوقف الحرب، وبعد بضعة اشهر العودة الى القتال. هرتسي هليفي قال له في مرحلة سابقة بأن حماس لم تطلب الاذن من الامم المتحدة قبل شن المذبحة ضدنا. يثير لبيد توجد له جملة رائعة

في هذا السياق: هذه هي المرة الاولى في التاريخ التي فيها كل العالم يحاول اقناع نتنياهو بأن يكذب. ولكنه لا يوافق على ذلك. مبرراته خلال السنة الاخيرة تغيرت. في البداية قال إن هذا التعهد سيعكس الضعف امام حزب الله وايران. وبعد ذلك قال بأن ادارة بايدن لن تسمح لنا باستئناف القتال. وأول أمس قال إن من يعتقد أنه يمكن استئناف القتال فهو لا يعرف المنظومة الدولية وماذا يعني هذا التعهد للسعودية والامريكيين. هذا ادعاء ضعيف. فعدد غير قليل من كبار ضباط الجيش الاسرائيلي قالوا لنتنياهو: نحن سنوفر لك عشر ذرائع كل يوم من اجل استئناف القتال، مثل نقل السلاح، المسلحين، التهريب وما شابه. من سيغضب في هذه الحالة من اسرائيل؟ السعودية التي ترغب في تصفية حماس؟ دونالد ترامب؟ الخلاصة مبتذلة بشكل فظيع ومؤلمة جدا. السياسة، كالعادة لدى نتنياهو، تعني البقاء السياسي.

* * *

تقدير اسرائيلي باستبعاد مهاجمة إيران مع استمرار المفاوضات مع الولايات المتحدة

ترجمة: موقع عربي 21

تزايد التقديرات الاسرائيلية بأن الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني أقرب من أي وقت مضى، والآن بالذات، تحتاج "إسرائيل" التي تظل أيديها مُقيّدة في ما يتعلق بالنشاط في إيران حتى نهاية العملية، للحفاظ على التنسيق الوثيق مع إدارة الرئيس دونالد ترامب من أجل تحقيق الهدف المشترك، وهو منع إيران من امتلاك القدرة النووية.

وأكد الجنرال تسفيكا حايموفيتش، قائد مديرية الدفاع الجوي السابق، أن "هذا هو الوقت المناسب لوضع كل الخلاف والانقسام داخل إسرائيل خارج السياج العسكري، لأن المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع إيران التي بدأتها الولايات المتحدة خطوة متوقعة في ضوء تصريحات ترامب حتى قبل عودته للبيت الأبيض في يناير، وقدم فيها نفسه كـ"رئيس سلام". وأضاف حايموفيتش، في مقال نشره موقع "واللا" أن المفاوضات مع إيران سبقتها عملية مماثلة في ما يتصل بالحرب بين روسيا وأوكرانيا، وستستمر مع الحرب في غزة، قائلا: "حتى لا نتفاجأ عندما تأتي، وفي نهاية العملية مع إيران، لا ينبغي لإسرائيل أن تبقى عند نفس النقطة، وسيتعين على إيران أن تكون خالية من القدرات النووية التي تهددها".

وأشار إلى أنه "بغض النظر عن طبيعة الاتفاق المرتقب الأمريكي-الإيراني، فسوف يتعين تحسينه مقارنة بالاتفاق السابق، والالتزام بنقل اليورانيوم المخصب لدولة ثالثة خاضعة للإشراف، ووقف مشروع الصواريخ، وما يسمى بمجموعة الأسلحة، والسيطرة والإشراف الحقيقي على منشآتها، وتحرك عسكري ركّزته الولايات المتحدة على مسافة قريبة منها، بجانب إظهار الجدية ضد الحوثيين، وكلها أسواط وضعتها واشنطن على طاولة المفاوضات، وهو تهديد موثوق وقوي".

وأكد أنه "سواء استمرت العملية ستة أسابيع أو أكثر، فإيران تريد شراء الوقت، والولايات المتحدة تريد الوفاء بالموعد النهائي الذي حدده ترامب، فستكون مصحوبة بارتفاعات وانخفاضات، وتقارب وأزمات مفتعلة، وتهديدات وتسريبات، وربما تؤدي

حتى لتفعيل إيران المتحكم به لوكلائها في المنطقة، وليس الحوثيين فقط، هذا هو السوط الإيراني، ولهذا، فإنه يجب على إسرائيل أن تكون مستعدة وجاهزة."

وأوضح أن "الإعلان الإسرائيلي خلال الأيام الماضية عن نوايا مهاجمة المنشآت النووية، التي أوقفها ترامب مثال واضح على التهديدات والتسريبات خلال المفاوضات، وهذه المرة يبدو أن التقرير المسرب يخدم فعليا المصلحة الأمريكية في المفاوضات مع إيران." وأضاف أن "الأكيد أنه خلال المفاوضات ستُمنع إسرائيل من أي هجوم أو تحرك ضد إيران، ويجب عليها تجنب التصريحات التي لا معنى لها، مثل "نموذج ليبيا" الذي سارع المبعوث ستيف ويتكوف للتوضيح أنه غير مطروح على الطاولة، وتركيز جهوده مع الولايات المتحدة، والتأكد من الحفاظ على المبادئ الإسرائيلية، وتعزيز التنسيق والاتصال معها في ما يتعلق بالنشاط العسكري، سواء التدريبات أو المساعدة غير المباشرة للعدوان على اليمن، والحفاظ على مستوى عالٍ من الجاهزية العسكرية، وتحسينها باستمرار، والدفاعية والهجومية."

وأوضح أن "المفاوضات التي تقوم بها الولايات المتحدة مع إيران ليست منفصلة عن العمليات الإقليمية الأخرى التي تؤثر عليها بشكل مباشر، وسأذكر بعضها فقط: التطبيع مع السعودية حيث ستكون زيارة ترامب الشهر المقبل ذات أهمية كبيرة، وانسحاب القوات الأمريكية من سوريا، وما إذا كانت تركيا ستستغل ذلك لتعميق تغلغلها فيها، ونزع سلاح حزب الله من قبل الحكومة اللبنانية." وأضاف أن "العمليات الداخلية في إسرائيل سيكون لها تأثير بعيد المدى، وهذا ليس الوقت المناسب لإلحاق الضرر بقدرات الجيش الإسرائيلي أو أي من الأجهزة الأمنية الأخرى، مما يستدعي وضع كل الخلافات والانقسامات خارج السياج العسكري، وإلا فإن إسرائيل سوف تضيق فرصة تاريخية بسبب الصراعات الداخلية بين أقطابها، لأنها تواجه عدداً من عمليات التغيير الاستراتيجي التي تحمل إمكانات كبيرة لإحداث تغيير كبير في منطقة الشرق الأوسط بأكملها."

* * *

تخوف إسرائيلي من اتساع رقعة تو اقيع الجنود على عرائض وقف حرب غزة

رغم تأكيدات قادة جيش الاحتلال الإسرائيلي بإبقائه بعيداً عن الاستقطاب السياسي والحزبي، إلا أن تواقيع آلاف الجنود على عريضة لوقف الحرب في غزة، من المتوقع أن تضر كثيراً به، وتسحبه قسراً لدائرة الخلافات الداخلية بين الائتلاف والمعارضة.

وفقاً للمحلل الشؤون العسكرية بمجلة إسرائيل ديفينس دان أركين فإن "الجنود والضباط الموقعين لدى بعضهم أسباب وجيهة، ومنذ اللحظة التي يوقع فيها آلاف منهم على عرائض بشأن الحرب على غزة، وكاشفين عن رتبهم العسكرية، حينها لم يعد هناك "جيش خارج السياسة"، بل أصبح بالفعل متغلغلاً هناك، مع أننا أمام مواقف أدلى بها جنود الاحتياط، لم يسبق لها مثيل في نطاقها وصددها العام، وقد تكون بداية لتمرد يدعو إليه كثيرون، من كبار الجنرالات السابقين."

وأضاف في مقاله أن "موجة التوقيعات شملت ابتداء الطيارين، واكتسبت الظاهرة زخمًا سريعًا، وبحلول منتصف الأسبوع، وصل العدد إلى عدة آلاف من الموقعين: 1650 من المظليين والمشاة، وشايتيت 13 هي وحدة كوماندوز بحرية تابعة للبحرية

الإسرائيلية"، وسيريت متكال "هي وحدة عسكرية منتخبة في الجيش الإسرائيلي وخاضعة مباشرة لهيئة الأركان العامة وتصنف مع دائرة المخابرات"، وشلداغ "هي وحدة الكوماندوز التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي". بالإضافة إلى "سلاح المدرعات، وخريجي تليوت" هو مشروع تعليمي خاص بالجنود الموهوبين في الجيش الإسرائيلي"، الاستخبارات العسكرية، وحدة 8200 "هي وحدة الاستخبارات الإسرائيلية وهي مسؤولة عن التجسس الإلكتروني والأطباء.

وتابع أركين: "من أجل تجنب الاتهامات الكاذبة، نأى الموقعون بأنفسهم عن استخدام مصطلحات "الرفض" أو "عدم التطوع"، وأعلنوا أن احتجاجهم يركز على الحاجة الملحة والفورية لإطلاق سراح المختطفين، وإيقاف الحرب." وأشار أن "مواقف الموقعين على العرائض لا ينسجم مع موقف الحكومة، التي ترى أن الهدف الأولي هو انهيار حماس، ثم الضغط لإعادة جميع المختطفين، أما هم فيعتبرون أن هذا الترتيب لن يؤدي لعودتهم أحياءً أو أمواتاً".

وأشار أن هذا الموقف "دفع قائد القوات الجوية وهيئة الأركان العامة والحكومة إلى اتخاذ موقف سريع، ومفاده أن الجندي الموقَّع على العريضة ليس له مكان في الجيش، وقد جاء هذا الرد مُتسرعاً وخاطئاً، لأن الغالبية العظمى مواطنون كاملون، لديهم الحق القانوني بالتوقيع على الاحتجاج. واتهم بعضهم بأنهم "نخب متغطسة".

وأوضح أركين أن "طواقم الطائرات ليسوا من النخبة بالمعنى الحرفي للكلمة، بل مجموعة منظمة من المقاتلين المخضرمين الذين خضعوا لتدريب مكثف، ونفذوا مهام معقدة، وسافروا آلاف الكيلومترات ليلاً لتنفيذ طلعات جوية خطيرة، كما في اليمن، ولا يمكن للدولة أن تعمل بدونهم، وهذا ما يفعله الجنود من وحدات قتالية أخرى." وأكد أن "نطاق ظاهرة العرائض التي بدأت بحفنة موقَّعين من فرق القوات الجوية ضد الانقلاب القانوني إلى طوفان من العشرات من الوحدات والآلاف، بينهم اثنان من قادة سلاح البحرية، وآخران من رؤساء الأركان، وثلاثة رؤساء للموساد، وهؤلاء جميعهم ليسوا ناشطين سياسيين، بل مقاتلون وضباط كبار يسعون لتعزيز القيمة العليا المتمثلة بإعادة المختطفين، الموقف الذي تؤيده غالبية الجمهور بحسب استطلاعات الرأي".

وأشار أن "قيادة الجيش كان ينبغي لها الامتناع عن الرد إطلاقاً على ظاهرة الموقعين، خاصة بعد أن اتضح حجمها، مع أن العدد الكبير من التوقيعات ربما لا يضرّ بالجيش، لأن أياً من الموقعين لم يهدد بعدم التقدم للخدمة الاحتياطية، لكنهم أعربوا عن قلقهم بشأن مستقبل النظام السياسي في الدولة، وأعلنوا أنهم غير راغبين بأن يكونوا طيارين في دولة غير ديمقراطية، ووجه آخرون انتقاداتهم للقطاعات التي ينتشر فيها الرفض أو التهرب من الخدمة العسكرية".

وأكد أن "القيادة العليا للجيش تشعر بالقلق من انتشار الظاهرة بين صفوف القوات النظامية والدائمة، وفيما يتم التعامل مع الجنود من خلال إجراءات تأديبية، فإن هذا ليس الحال بالنسبة للوحدات بأكملها، ولذلك فإن معضلته معقدة بين الحفاظ على سيادة الطبقة السياسية، وحرية التعبير والاحتجاج والتظاهر في إطار القانون، وبين الالتزام بوضع سياسة واضحة." واختتم قائلاً "فإذا اعتقد الجيش أن الظاهرة تضر بالكفاءة أو الروح المعنوية أو الاستعداد، فيجب عليه صياغة

خط رد موحد، والشروع في حملة إعلامية لجميع الجنود، مع التركيز على مبدأ أساسي يتمثل بإبعاد السياسة عن الجيش، وإبعاد الجيش عن السياسة."

* * *

مخاوف إسرائيلية من المناورة العسكرية المشتركة بين مصر والصين

سلطت وسائل إعلام عبرية، الضوء على مخاوف تل أبيب من المناورة العسكرية المشتركة بين مصر والصين، والتي جرت مؤخرا في الأجواء المصرية للمرة الأولى في التاريخ. وذكرت صحيفة "معاريف" العبرية أن "الطائرات المقاتلة الصينية المشاركة في التدريبات العسكرية اقتربت بشكل لافت من الحدود الإسرائيلية، في خطوة مثيرة للقلق"، مشيرة إلى أن هذه المناورات تشمل عددا كبيرا من الطائرات المتطورة، وتأتي في سياق متصاعد من التوترات الإقليمية.

ولفتت الصحيفة إلى أن "هذه التطورات تضاف إلى القلق الإسرائيلي المتزايد الذي سببه الحشد العسكري المصري الأخير في شبه جزيرة سيناء"، منوهة إلى أن "العلاقات الثنائية شهدت أياما متوترة منذ بدء الحرب في قطاع غزة، وسط مخاوف من احتمال تدفق سكان غزة إلى سيناء وانهيار الحدود مع إسرائيل". وتطرقت "معاريف" إلى أن التقارير العسكرية الأخيرة تحدثت عن نشر مصر لأعداد كبيرة من القوات في سيناء، بطريقة أثارت "الدهشة" في الأوساط الإسرائيلية، ودفعت بعض الخبراء إلى القول إن هذه التحركات قد تشكل انتهاكا لبنود اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين.

من جانبها، ذكرت وزارة الدفاع الصينية أن هذه المناورات المشتركة مع مصر هي الأولى من نوعها في التاريخ، موضحة أنه شارك في التدريبات طائرات مقاتلة متطورة من طراز J-10C التابعة للقوات الجوية الصينية، بالإضافة إلى طائرات التزود بالوقود جواً من طراز YU-20، وطائرات الإنذار المبكر KJ-500، إلى جانب عشرات الطائرات الأخرى. ونقلت "معاريف" عن خبير صيني قوله لصحيفة "جلوبال تايمز" إن هذه الطائرات المقاتلة تمثل المعدات القتالية الرئيسية، والأكثر تطوراً في الجيش الصيني.

وانضمت وسائل إعلام إسرائيلية أخرى إلى دائرة التحذير من هذه المناورات، وبثت هيئة البث الإسرائيلية عبر قناة "كان 11" تقارير تحذيرية، زعمت فيها أن التدريبات تجري في مناطق قريبة من الحدود. أما موقع "srugim" الإخباري الإسرائيلي، فقد نشر تقريراً خاصاً تحت عنوان "عشرات الطائرات المقاتلة من مصر والصين تثير قلق إسرائيل"، مصحوباً بمقطع فيديو وصفه بأنه "مثير للقلق". وأضاف الموقع أن هذه التطورات تأتي بعد أشهر من المخاوف الإسرائيلية من الحشد العسكري المصري على الحدود، ما يضيف "سبباً جديداً للقلق" لدى القيادة الإسرائيلية.

* * *

تقرير إسرائيلي يرصد تراجع مواقف السعودية من التطبيع ويحذر من تخصيص اليورانيوم

كشفت القناة "12" العبرية في تقرير لها عن تصاعد المخاوف داخل الأوساط السياسية والأمنية في الاحتلال الإسرائيلي، إزاء تقارب محتمل بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قد يؤدي إلى تغييرات جذرية في موازين القوى الإقليمية، دون الأخذ بمصالح تل أبيب. وذكر التقرير أن السعودية، وخلال أسبوع واحد فقط، وجّهت خمس إدانات شديدة اللهجة ضد الاحتلال الإسرائيلي، على خلفية الحرب في قطاع غزة، مظاهرة تحوّلًا لافتًا في خطابها السياسي، الذي تخلّى عن اللغة الدبلوماسية التقليدية لصالح موقف أكثر صرامة، كما حدث عقب قصف مستشفى المعمداني في غزة، والذي وصفته وزارة الخارجية السعودية بـ"الجريمة النكراء والانتهاك الصارخ للقوانين الدولية".

القناة الإسرائيلية سلطت الضوء على ما وصفته بـ"الفجوة العميقة" بين المواقف الحالية لولي العهد السعودي محمد بن سلمان من جهة، وتصريحاته السابقة التي تحدث فيها عن إمكانية إبرام اتفاق تطبيع "تاريخي" مع الاحتلال الإسرائيلي. وأكدت أن هذا التباين يعكس تغييراً استراتيجياً في السياسة السعودية، خاصة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة. وأشارت القناة إلى أن إسرائيل تحاول التهوين من دلالات هذا التحول، مفسرةً ذلك بأنه يأتي استجابةً لمزاج عام عربي متأثر بما يجري في القطاع، لكن المؤشرات تتجاوز ذلك، وفقاً للتقرير.

وأثار التقرير أيضاً مخاوف الاحتلال الإسرائيلي المتزايدة بشأن المفاوضات الجارية بين السعودية وإدارة ترامب حول اتفاق نووي مدني، قد يسمح للرياض بتخصيب اليورانيوم داخل أراضيها. حيث صرّح وزير الطاقة الأمريكي كريس رايت بأن المحادثات مع السعوديين "تسير في اتجاه يسمح بإمكانية التخصيب"، مؤكداً أن "الفرصة لتحقيق اتفاق متاحة بالفعل".

هذا التطور، بحسب القناة، أحدث صدمة في بعض دول الخليج، نظراً لما قد يشكله من سابقة إقليمية، لا سيما أن إيران قد تستند إلى هذا الاتفاق لتبرير استمرارها في تطوير برنامجها النووي.

تبدد شروط التطبيع

ووفقاً للمصادر الإسرائيلية، فإن إدارة الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن كانت قد ربطت بشكل واضح بين أي اتفاق نووي سعودي وأي تحالف دفاعي مع واشنطن، وبين إبرام اتفاق تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي. غير أن التطورات الأخيرة تشير إلى إمكانية تجاوز هذا الشرط، الأمر الذي تعتبره إسرائيل "تهديداً استراتيجياً".

وفي هذا السياق، حذّر زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد من السماح للرياض بتخصيب اليورانيوم، ودعا حكومة نتنياهو إلى التحرك السريع لمنع إتمام مثل هذا الاتفاق. وأعربت جهات أمنية إسرائيلية عن قلقها العميق من احتمال فقدان تل أبيب حجتها التقليدية ضد برنامج إيران النووي، إذا ما حصلت دولة عربية كالسعودية على حق التخصيب، معتبرة أن أي سابقة في هذا الإطار ستقوّض الموقف الإسرائيلي إقليمياً ودولياً. واختتم التقرير بالإشارة إلى تجاهل مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي

بنيامين نتنياهو لما وصفته القناة بـ"التطور الدراماتيكي"، في وقت تتزايد فيه المؤشرات على أن واشنطن والرياض تمضيان قدماً في مسار تفاوضي لا يتطلب موافقة أو شراكة إسرائيلية.

* * *

الجيش الإسرائيلي يجري تدريباً على استهداف قواعده تحسباً لفشل المفاوضات النووية

ترجمة: موقع عرب 48

سلاح الجو الإسرائيلي ينفذ تدريباً في قواعده لمواجهة هجمات صاروخية محتملة من إيران، وسط مخاوف من تصعيد إذا تعثرت المحادثات النووية. تل أبيب فوجئت بتسريب خطة هجوم مشتركة مع أميركا أوقفها ترامب؛ وتقدر أن واشنطن تعمدت الضغط على طهران. فقد أجرى سلاح الجو الإسرائيلي، أمس الإثنين، تدريباً عسكرياً في قواعده تحسباً لهجمات صاروخية إيرانية محتملة، وذلك في ظل الاستعدادات لاحتمال فشل المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن برنامجها النووي، بحسب ما ذكرت هيئة البث العام الإسرائيلية ("كان 11").

وبحسب التقرير، جاء التدريب في إطار التأهب لرد إيراني محتمل على هجوم قد يستهدف منشآت إيران النووية في ظل تصاعد التوترات، خصوصاً أن القواعد الجوية الإسرائيلية كانت ضمن أهداف الهجمات الإيرانية السابقة في نيسان/ أبريل وتشرين الأول/ أكتوبر 2024. وتركز التمرين على تعزيز جاهزية منظومات الدفاع الجوي في حال تعرضت القواعد العسكرية لهجوم صاروخي إيراني واسع النطاق.

وفي سياق متصل، أشارت القناة إلى أن إسرائيل فوجئت بتقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الخميس الماضي، كشف عن خطة إسرائيلية أميركية مشتركة لاستهداف منشآت نووية إيرانية، لكنها أوقفت بقرار من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب.

وتقدر أوساط في تل أبيب أن نشر هذه المعلومات جاء كجزء من محاولة أميركية للضغط على طهران للمضي قدماً في المفاوضات، علماً بأن ترامب كان قد صرح بأنه "لم يتخلَّ نهائياً" عن خيار تنفيذ هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، لكنه أشار إلى أنه "ليس في عجلة من أمره".

وفي وقت سابق اليوم، قال ترامب إن الولايات المتحدة أجرت محادثات جيدة للغاية مع إيران، وذلك بعد يومين من انتهاء الجولة الثانية من المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني بين طهران وإدارة ترامب.

وفي أعقاب الجولة الثانية من المحادثات التي اختتمت يوم السبت الماضي في العاصمة الإيطالية، روما، شدد المتحدث باسم وزارة الخارجية العُمانية على أن الطرفين وافقا على الانتقال إلى المرحلة التالية من المفاوضات. وقال المتحدث العماني إن المرحلة التالية تهدف إلى "التوصل إلى اتفاق عادل، دائم وملزم، يضمن بقاء إيران خالية تماماً من السلاح النووي ومن العقوبات، ويصون في الوقت نفسه قدرتها على تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية".

وجاءت مفاوضات السبت بعد أسبوع من انعقاد جولة أولى في العاصمة العمانية مسقط؛ وأعربت إدارة ترامب عن تفاؤلها عقب المفاوضات، مشيرةً إلى "تقدم جيد جدًا" وإلى "اتفاقهما على الاجتماع مرة أخرى" الأسبوع المقبل. كما أشار وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إلى أن المفاوضات كانت "إيجابية"، مُصرِّحًا للصحافيين بأنها استمرت حوالي 4 ساعات. وقال "هناك تقدم. لقد توصلنا إلى تفاهم واتفاق أفضل بشأن بعض المبادئ والأهداف في مفاوضات روما هذه."

* * *

الكابينيت الإسرائيلي يناقش تصعيد الحرب في ظل مقترح قطري - مصري جديد

يتضمن المقترح المصري - القطري هدنة تستمر ما بين خمس إلى سبع سنوات، وإطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، ونهاية رسمية للحرب، وانسحاب إسرائيلي كامل من غزة

يعقد مساء اليوم، الثلاثاء، اجتماع للكابينيت السياسي - الأمني الإسرائيلي، وأحد المواضيع التي سيناقشها يتعلق بمقترح المبعوث الأميركي، ستيف ويتكوف، لتبادل الأسرى أو تصعيد الحرب على غزة، فيما قال مسؤول فلسطيني إن قطر ومصر طرحتا مؤخرًا مقترحا لوقف إطلاق نار لعدة سنوات ووقف الحرب وتبادل أسرى.

في هذه الأثناء، ترفض إسرائيل بالمطلق وقف إطلاق النار، وتدعي أنها ستوافق جزئيا على مقترح ويتكوف لتبادل أسرى يتم من خلاله الإفراج عن 7 - 11 أسيرا إسرائيلييا على قيد الحياة مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين. لكن صحيفة "يسرائيل هيوم" ذكرت، اليوم، أنه "توجد قناعة في الحكومة بأن على إسرائيل تصعيد الضغط العسكري على حماس".

وحسب الصحيفة، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، إسرائيل كاتس، ومعظم وزراء حزب الليكود يعتبرون أن "الهدف المركزي للضغط العسكري هو الحصول على تنازلات في المفاوضات حول تحرير المخطوفين، وهزم حماس سيكون نتيجة لهذا المجهود". ومن الجهة الأخرى، يطالب وزير حزب الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش وأوريت ستروك، بتصعيد الحرب بادعاء "هزم حماس بشكل نهائي ومطلق، مثلما وصفت الحكومة أهداف الحرب منذ بدايتها". وبحسبهما فإن "تحرير المخطوفين هو نتيجة مأمولة للحرب".

وقال مسؤول فلسطيني كبير لإذاعة "بي بي سي"، اليوم، إن الوسطاء القطريين والمصريين اقترحوا صيغة جديدة لإنهاء الحرب في غزة، تتضمن هدنة تستمر ما بين خمس إلى سبع سنوات، وإطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، ونهاية رسمية للحرب، وانسحاب إسرائيلي كامل من غزة .

وحسب المسؤول الفلسطيني فإن حماس أبدت استعدادها لتسليم إدارة غزة لأي كيان فلسطيني يُتفق عليه "على المستويين الوطني والإقليمي". وأضاف أن هذا الكيان قد يكون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أو هيئة إدارية مُشكلة حديثاً. ووصف المصدر جهود الوساطة الحالية بأنها جدية، وقال إن حماس أظهرت "مرونة غير مسبوقة".

وأضافت الإذاعة البريطانية أنه من المقرر أن يصل وفد رفيع المستوى من حركة حماس إلى القاهرة لإجراء مشاورات، وأن يمثل حماس في المناقشات في القاهرة رئيس مكتبها السياسي، محمد درويش، وكبير مفاوضيها، خليل الحية.

ونقلت صحيفة "العربي الجديد"، أمس، عن مصدر مصري قوله إن وفداً إسرائيلياً وصل إلى القاهرة، مساء أول من أمس، والتقى فريق الوساطة المصري من جهاز المخابرات العامة، أمس، وجرى بحث التطورات الأخيرة، وما طرحته حماس خلال كلمة الحية مؤخراً من تصور بشأن الاستعداد لصفقة شاملة تنهي الحرب على غزة.

وأفاد المصدر المصري بأن الوفد الإسرائيلي بدأ معنياً بأسماء بعينها من الأسرى الإسرائيليين، مرجحاً أن تكون زيارة الوفد إلى القاهرة جاءت تحت ضغوط واشنطن، بشأن الأسرى الذين يحملون الجنسية الأميركية هم أو ذواتهم. ورجح المصدر حدوث انفراجة خلال الأيام القادمة، مشيراً إلى أن الضغوط الأميركية لتحرير الأسرى تتلاقى مع ضغوط ميدانية يتعرض لها الجيش الإسرائيلي خلال عملياته العسكرية في قطاع غزة.

* * *

سلاح الجو الإسرائيلي يبدأ فصل جنود احتياط احتجوا على استمرار الحرب في غزة

باشرت قيادة سلاح الجو الإسرائيلي، الإثنين، بإجراء محادثات لفصل جنود الاحتياط الذين وقّعوا على العريضة الاحتجاجية ضد استمرار الحرب على قطاع غزة، وأبلغوا أحد الضباط برتبة عميد في الاحتياط بإنهاء خدمته، بحسب ما أفادت صحيفة "هآرتس". ويدعى الجيش الإسرائيلي أن من بين الموقعين على الرسالة نحو 60 من جنود الاحتياط الذين ما زالوا في الخدمة الفعلية، بينهم سبعة طيارين. في المقابل، قال المبادرون للعريضة إن عدد الجنود الفاعلين الموقعين أعلى من ذلك، لكنهم رفضوا الكشف عن العدد الدقيق في هذه المرحلة.

وفي بداية الشهر الجاري، أجرى كبار قادة سلاح الجو محادثات شخصية مع جنود الاحتياط الفاعلين الموقعين، وهددوهم بالفصل إذا لم يسحبوا توقيعاتهم. ونتيجة لذلك، طلب نحو 25 منهم سحب توقيعاتهم، فيما أعرب آخرون عن رغبتهم بالانضمام إلى العريضة، ردًا على التهديدات. وشملت الرسالة، التي وقّعها نحو ألف من أفراد سلاح الجو – بينهم ضباط كبار وطيارون – دعوة لوقف الحرب، معتبرين أن "إعادة الرهائن لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال اتفاق"، دون أن يدعو الموقعون إلى الامتناع عن أداء الخدمة العسكرية.

وأضافوا: "في هذه المرحلة، تخدم الحرب مصالح سياسية وشخصية، ولا تركز على مصالح أمنية"، مشيرين إلى أن استمرار الحرب لن يحقق أيًا من أهدافها المعلنة، بل سيؤدي إلى مقتل رهائن وجنود ومدنيين أبرياء، وإلى إنهاء جنود الاحتياط. وجاء في ختام الرسالة: "لن نصمت. نحن ندعو جميع المواطنين في إسرائيل إلى التحرك والمطالبة – في كل مكان وبكل وسيلة – بوقف الحرب وإعادة جميع الرهائن فورًا."

وقد أثارت هذه الرسالة موجة من العرائض الاحتجاجية المماثلة من جانب مجموعات أخرى من جنود الاحتياط. وشهدت الأيام الأخيرة نشر عرائض احتجاجية من أطباء في الاحتياط، ومقاتلين سابقين في وحدات المظليين، غولاني، سلاح المدرعات، المدفعية، الوحدات الخاصة، سلاح البحرية، و"شايبت 13"، ومجال السابير الهجوم، ووحدة الناطق باسم الجيش، وغيرها. ويقوم منظمو هذه المبادرات بتحديث عدد الموقعين بشكل شبه يومي، فيما تواصل مجموعات جديدة صياغة رسائل مشابهة، موجع للقيادة السياسية والعسكرية يشككون من خلالها في جدوى الحرب المتواصلة على غزة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

* * *

إسرائيل تقيم بؤرا استيطانية عشوائية بهدف محو "الخط الأخضر"

يقيم مستوطنون بؤرا استيطانية عشوائية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، وهي محاذية لجدار الفصل العنصري وقريبة من خط التماس بين الضفة وإسرائيل المعروف بتسمية "الخط الأخضر"، وتتم إقامتها بمساندة الجيش الإسرائيلي. وقال درور أتكيس، مدير عام منظمة "كيرم نيفوت" التي تراقب أعمال البناء في المستوطنات، إن المستوطنين بدأوا، الأسبوع الماضي، بأعمال إقامة بؤرة استيطانية عشوائية جديدة في جنوب غرب جبل الخليل، بالقرب من قرى فلسطينية بمحاذاة "الخط الأخضر"، وفق ما نقل عنه موقع "زمان إسرائيل" الإخباري اليوم، الثلاثاء.

وتفيد معطيات منظمة "كيرم نيفوت" بأن بؤرا استيطانية عشوائية جديدة أقيمت بهذه الطريقة في مناطق B الخاضعة لسيطرة إدارية فلسطينية وأمنية إسرائيلية، وبينها بؤرة "مكنيه أبراهام" التي أقيمت في محمية طبيعية في بيرة الخليل، وبؤرة استيطانية أطلق عليها تسمية "حافات هارمونوت" (عزبة القصور) التي أقيمت في الجبال غرب أريحا، والبؤرة الاستيطانية "تسفي هعوفاريم" في شمال الأغوار وجنوب بيسان، والبؤرة الاستيطانية "مزرعة شوفال" التي أقيمت قرب سلفيت. كما أقيمت بؤرة استيطانية أخرى بهذه الطريقة غرب رام الله.

وباتت إقامة هذه البؤرة الاستيطانية الجديدة ظاهرة واسعة منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، وتتم إقامتها في مناطق لم تكن فيها مستوطنات أو بؤرة استيطانية من قبل. "ومن شأن إقامة مستوطنات إسرائيلية مكتظة في هذه المناطق أن تؤدي إلى تواصل جغرافي بين إسرائيل والمستوطنات، ومحو الخط الأخضر ودفع ما يسمى 'الضم الزاحف' للضفة الغربية."

وأكد أتكيس على أن مخطط الضم هو الهدف من إقامة هذه البؤرة الاستيطانية، وأن "المستوطنين يتطلعون إلى طرد السكان الفلسطينيين من هذه المناطق أو جعل حياتهم صعبة ويضطروا إلى مغادرتها". وشدد على أن "الجيش الإسرائيلي يتعاون مع إقامة هذه البؤرة الاستيطانية، لأن الجيش معني بوجود بؤرة استيطانية وراء الجدار العازل، كي يمنع الفلسطينيين من الاقتراب من الجدار. وينفذ الجيش ما يشبه 'خصخصة' في حراسة الجدار، ويدرج العمل والمسؤولية إلى مستوطني البؤرة الاستيطانية."

ونقل الموقع الإخباري عن وحدة "الإدارة المدنية" التابعة للجيش الإسرائيلي، أن "أعمال البناء معروفة لوحدتنا وإنفاذ القانون حيال ذلك سيتم بموجب القانون وسلم الأولويات العملية ومصادقة المستوى السياسي."

وأشار أتكيس إلى أن "الجدار بمعظمه ليس محاذيا للخط الأخضر، وإنما هو موجود داخل المناطق المحتلة، ولذلك يبعد الجيش الفلسطينيين ليس عن الدخول إلى إسرائيل فقط، وإنما يضم أيضا مناطق كبيرة إلى داخل إسرائيل فعليا." وأضاف أن "المستوطنين يستغلون صدمة 7 أكتوبر ويستخدمونها من أجل تكثيف البناء وإقامة تواصل جغرافي بين إسرائيل والمستوطنات، ولطرد فلسطينيين أيضا."

* * *

"نبي الغضب" يعري نقاط ضعف ووهن الجيش الإسرائيلي في حربه ضد حماس

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

قال اللواء الإسرائيلي المتقاعد إسحاق بريك، صاحب لقب "نبي الغضب"، إن الجيش لم يحقق أي إنجاز عسكري يذكر في حربه ضد حماس في قطاع غزة وتعرض لهزيمة مؤلمة وموجعة في حربه ضد الحركة. وأفاد إسحاق بريك في مقال نشره على صحيفة "معاريف" العربية يوم الاثنين، بأن بيبي غانتس زعم مؤخرا أن الجيش حقق إنجازات عسكرية كبيرة في قطاع غزة لكن المستوى السياسي منع الجيش من تحقيق النصر النهائي، مضيفا: "مثل هذا الادعاء لا يعكس الواقع المعقد.. ففي حين أن الانتقادات الموجهة للقيادة السياسية مبررة فإن تصوير الجيش وكأنه حقق إنجازا عسكريا هائلا هو أمر غير صحيح.. وعلى أرض الواقع لم يحقق الجيش أهداف الحرب، وهي هزيمة حماس وإطلاق سراح جميع الرهائن." وأضاف "لم يحقق الجيش إنجازا عسكريا كبيرا فحسب، بل تعرض لهزيمة مؤلمة وموجعة في حربه ضد حماس، ولم يحقق أيًا من أهداف الحرب التي وضعها لنفسه "هزيمة حماس" و"إطلاق سراح جميع الرهائن."

وذكر في مقاله أن الجيش الإسرائيلي لم يهزم حماس لأنه جيش صغير تم استنزافه وتقليصه حتى العظم خلال العشرين عاما الماضية، وكان لبيبي غانتس أيضا يد في مسألة استنزافه وتقليصه. وذكر اللواء المتقاعد أن حجم الجيش البري لا يسمح له بالبقاء في الأماكن التي سيطر عليها، حيث لا توجد وحدات تستطيع أن تحل محل الوحدات المقاتلة، ولذلك اضطر الجيش إلى اللجوء إلى الغارات، مبينا أنه بعد أن تخرج القوات من الأراضي التي فتحتها تعود مرارا وتكرارا إلى الأماكن نفسها لفتحها مرة أخرى.

وتابع قائلا: "الجيش يقاتل في كل الأراضي التي غزاها عدة مرات وفي كل مرة يخسر جنودا.. كما أن هذا القتال لا يسمح للجيش بتدمير مئات الكيلومترات من مدينة الأنفاق التي تعيش فيها حماس بهدوء وأمان.. ونتيجة لذلك لا يستطيع الجيش تشكيل حكومة عسكرية تحل في البداية محل حكم حماس." وأردف بالقول: "بعد عام ونصف العام من الحرب عادت حماس إلى

حجمها الطبيعي قبل الحرب، أكثر من 30 ألف مقاتل معظمهم يختبئون في الأنفاق، وينطلقون منها لمهاجمة قواتنا، ثم يعودون إلى الأنفاق بأسرع وقت ممكن."

وأشار إلى أن حماس تغزق بالمساعدات الإنسانية ووضعت كل ما تستطيع في مستودعات تحت الأرض من إمدادات ومعدات عسكرية تسمح لها بالبقاء على قيد الحياة لعدة أشهر. وأوضح أنه من المعروف أن حماس لا تزال تتلقى الأسلحة من الأنفاق الممتدة من سيناء تحت محور فيلادلفيا إلى قطاع غزة، واليوم يعترف الجيش بأن معظم الأنفاق المذكورة غير مغلقة على عكس ما ادعاه العام الماضي.

ويعترف الجيش أيضا بأنه تم ضرب نسبة صغيرة من أنفاق حماس (أقل من الربع)، ومرة أخرى يقدم الجيش اعترافا يتناقض مع ما ادعاه في الماضي، وفق ما جاء في المقال. ووفق المصدر ذاته، لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من هزيمة حماس وهو غير قادر على هزيمتها في حالتها الراهنة المتهالكة، ولن يتحقق النصر فيها إلا إذا أعيد بناء الجيش الإسرائيلي الصغير والمتهالك وتوسيع جيش البر، مستطردا بالقول: "لكن لا أحد يشارك بشكل جدي في الوقت الحالي في إعادة بناء الجيش أو توسيعه، في حين يواصل الجيش خوض حرب فقدت هدفها والأمل". ولفت اللواء المتقاعد إلى أنه "وفي الآونة الأخيرة سمعنا من مجموعات عديدة من جيش الاحتياط ومجموعات عديدة من الإسرائيليين ينادون بضرورة إطلاق سراح جميع الرهائن حتى لو أدى ذلك إلى إنهاء الحرب، مؤكدين أنه في الوضع الحالي لن يتمكنوا من هزيمة حماس، وسيزداد الوضع سوءا لذلك لا فائدة من تجديد القتال.

ويشير إسحاق بريك إلى أنه مع استمرار القتال فإن تل أبيب تدفع ثمنا باهظا للغاية، وأهمها مقتل الرهائن في الأنفاق إضافة للخسائر في صفوف القوات واستمرار الاستنزاف الشديد لجيش البر في كل من القوة البشرية والأسلحة. وصرح بأن دول العالم تتخلى عن إسرائيل وتحولها إلى دولة بانسة مع تدهور الاقتصاد والفوضى الاجتماعية، مشيرا إلى أن "إسرائيل على شفا حرب أهلية." وفي الختام، أكد بريك أن استمرار الحرب في ظل الظروف الحالية لا يخدم مصلحة إسرائيل، ولذلك فإن التغيير المطلوب: إعادة بناء الجيش وتوسيع القوات البرية وإعداد الجيش والدولة للتهديدات المستقبلية.

* * *

ليبرمان: إسرائيل بحالة "غليان" ولا ينبغي أن نصل للاغتيال السياسي

حذر زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" المعارض أفيغدور ليبرمان من وجود "حالة غليان" بالمجتمع الإسرائيلي وأنه لا ينبغي أن يصل الأمر إلى حد "الاغتيال السياسي". وتحدث ليبرمان لإذاعة "103 أف أم" (محلية)، الاثنين، عن ما وصفه بـ"حالة هيجان على وسائل التواصل الاجتماعي". وأردف: "الخطاب عنيف، وكل ما رأيناه في العام الماضي مثير للقلق، ويجب ألا يرقى إلى مستوى الاغتيال السياسي. أمل أن نتعلم جميعا دروسا من الماضي، لذلك أنا أكثر تفاؤلا".

والأحد، حذر زعيم المعارضة يائير لبيد ورئيس حزب "الديمقراطيين" يائير غولان من حدوث "اغتيالات سياسية"، واتهما رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالتحريض على العنف. وأضاف ليبرمان لإذاعة "103 إف إم": "ما هو مؤكد هو أن أي شخص يتابع الخطاب في وسائل الإعلام وعلى الشبكات لا يحتاج إلى أي مواد استخباراتية. نحن في نقطة الغليان، ويجب أن نهدأ جميعاً".

ووجه ليبرمان انتقادات إلى نتنياهو قائلاً: "رئيس وزراء 7 أكتوبر لا يتحمل المسؤولية، ولم يستقل، ولم يشكل لجنة تحقيق حكومية. ولأسباب سياسية يمنع التوصل إلى اتفاق لإعادة جميع المختطفين (الأسرى لدى حماس) دفعة واحدة". وأضاف في إشارة إلى نتنياهو: "حجته الوحيدة هي أنه يريد البقاء على قيد الحياة سياسياً. إنه يفعل ذلك لأسباب التحالف (أحزاب الحكومة) فقط. يجب القضاء على حماس، لكن نتنياهو فشل منذ أكثر من عام ونصف في القضاء عليها"، كل ما يهيمه (نتنياهو) هو البقاء على قيد الحياة سياسياً". واعتبر ليبرمان أنه "بالإمكان العودة للحرب على غزة بعد إعادة الأسرى الإسرائيليين من هناك".

والأحد، نقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية عن لبيد: "معرضون لاغتيالات سياسية من الداخل ورئيس (جهاز الأمن الداخلي) الشاباك رونين بار على رأس من يتلقون التهديدات" بالاغتيال.

وفي ظل خلافات بين بار ونتنياهو، قررت الحكومة في 20 مارس/ آذار الماضي إقالة رئيس "الشبابك"، لكن المحكمة العليا أمرت بتجميد قرار الإقالة لحين نظرها في التماسات المعارضة ضد القرار. ويتمسك نتنياهو، المطلوب للعدالة الدولية، باستمرار حرب الإبادة على قطاع غزة بدعم أمريكي، والتي خلفت منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 أكثر من 168 ألف شهيد وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود

* * *

"الكابينت" الاسرائيلي يجتمع مساء اليوم الثلاثاء لحسم مستقبل حرب الإبادة في غزة ..

-يلتئم المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون الأمنية والسياسية "الكابينت"، مساء الثلاثاء، لحسم مستقبل الإبادة الجماعية التي ترتكها تل أبيب بقطاع غزة منذ أكثر من عام ونصف. وينعقد الاجتماع وسط تباين في وجهات نظر الوزراء بين مطالب بحرب شاملة، ومؤيد لتصعيد تدريجي لتحسين شروط التفاوض مع حركة "حماس" واستعادة الأسرى الإسرائيليين من القطاع، وفق هيئة البث العبرية الرسمية.

وقالت هيئة البث: "يعقد المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية جلسة حاسمة مساء اليوم لبحث مستقبل العمليات في غزة، وسط توقّف المفاوضات مع حماس وعدم تحقق التقدّم المرجو في صفقة التبادل، رغم الضغوط الميدانية". وأضافت: "كانت إسرائيل تأمل أن تؤدي استئناف العمليات العسكرية ووقف إدخال المساعدات الإنسانية إلى ليونة بموقف

حماس واستعداد لقبول مقترح المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف، حتى إن الحكومة كانت مستعدة لقبول صيغة جزئية تُفضي لإطلاق سراح 7 إلى 11 أسيرًا حيًا مقابل تنازلات كبيرة. ومع أن حماس أظهرت بعض مؤشرات المرونة، إلا أنها رفضت المقترح رسميًا، ومنذ نهاية الأسبوع توقفت المفاوضات فعليًا.

ومقابل تعنت وتهرب تل أبيب، أعلن القيادي بـ"حماس" خليل الحية قبل أيام استعداد الحركة لبدء فوراً بـ"مفاوضات الرزمة الشاملة" لإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين دفعة واحدة، مقابل إنهاء الإبادة والانسحاب الكامل من القطاع. كما أعلنت الحركة استعدادها لصفقة شاملة تشمل إعادة جميع الأسرى الإسرائيليين مقابل وقف الحرب والانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

وحول مسار الجلسة، أشارت الهيئة العبرية إلى أن الاجتماع المرتقب اليوم ينعقد في ظل تباين بوجهات نظر الوزراء الإسرائيليين حيال الحرب ونتائجها. وقالت: "في ظل الجمود في المفاوضات، تسود قناعة لدى الحكومة بأن السبيل الوحيد لإحداث تغيير هو تصعيد الضغط العسكري، لكن تبرز داخل الكابينة تباينات حادة بشأن كيفية تنفيذ ذلك. يرى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إسرائيل كاتس ومعظم وزراء (حزب) الليكود (يتزعمه نتنياهو) ضرورة مواصلة الضغط التدريجي، على أمل أن تُجبر حماس مع الوقت على تقديم تنازلات".

وأشارت الهيئة أنه "وفق هذا التوجه، فإن الهدف الأساسي من التصعيد هو تحسين شروط التفاوض لإطلاق سراح المختطفين، أما حسم (القضاء على) حماس فهو نتيجة ثانوية لذلك". وأضافت: "في المقابل، يطالب وزيراً 'الصهيونية الدينية'، بتسليط سموتريتش وأوريت ستروك، بالعودة الفورية إلى حرب شاملة بهدف حسم المعركة نهائيًا كما ورد في أهداف الحرب المعلنة منذ بدايتها"، وبحسب سموتريتش، فإن إطلاق سراح المختطفين هدف "مهم جداً، لكنه ليس الأهم" وتابعت الهيئة: "الاجتماع المرتقب هذا المساء سيحسم على الأرجح بين هذين التوجهين، مع احتمالية اعتماد صيغة وسطية، وسيكون لموقف الجيش دور حاسم في المداولات".

في الأثناء، تدعو عائلات الأسرى وحوالي 142 ألف إسرائيلي إلى إبرام اتفاق شامل لإعادة جميع الأسرى دفعة واحدة ولو مقابل وقف الحرب على غزة، لكن الحكومة ترفض هذه الدعوات وتصر أن بإمكانها دفع "حماس" لقبول بموقفها بالضغط العسكري الذي يشمل هجمات جوية واسعة. وتقدر تل أبيب وجود 59 أسيراً إسرائيلياً بقطاع غزة، منهم 24 على قيد الحياة، بينما يقبع في سجونها أكثر من 9900 فلسطيني، يعانون تعذيباً وتجويعاً وإهمالاً طبياً، أودى بحياة العديد منهم، حسب تقارير حقوقية وإعلامية فلسطينية وإسرائيلية. وأكدت حركة "حماس" مراراً جاهزيتها لتسليم جميع الأسرى دفعة واحدة، لكن نتنياهو يماطل عبر البحث عن صفقات جزئية تبقي حرب الإبادة متواصلة، وفق المعارضة الإسرائيلية وعائلات الأسرى.

وبنهاية 1 مارس/ آذار 2025 انتهت المرحلة الأولى من اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل أسرى بين "حماس" وإسرائيل بدأ سريلانه في 19 يناير/ كانون الثاني 2025، بوساطة مصرية قطرية ودعم أمريكي، والتزمت به الحركة الفلسطينية. لكن نتنياهو تنصل

من بدء مرحلته الثانية، واستأنف الإبادة الجماعية بغزة في 18 مارس/ آذار الجاري، استجابة للجناح الأشد تطرفا في حكومته اليمينية، وفق إعلام عبري.

* * *

بقعة التمرد تتسع.. 70 مجندة إسرائيلية سابقة تطالبن بإطلاق سراح أسير في غزة

نظم عشرات المجنדות الإسرائيليات السابقات، مساء الاثنين، وقفة احتجاجية أمام وزارة الحرب في تل أبيب (وسط) للمطالبة بإطلاق سراح العسكري ماتان إنغرس، الأسير لدى حماس منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وتجمع 70 مجندة إسرائيلية سابقة فيما تسمى بـ "ساحة المختطفين" في تل أبيب، رفقة أفراد من عائلة إنغرس وانطلقوا من هناك إلى شارع "شعار بيغن"، في منطقة "كرياه" حيث مقر وزارة الدفاع، وفق صحيفة "معاريف" العبرية. وارتدت المجنדות بنطال أسود وقميص أخضر زيتوني، كتلك التي كان يرتديها "ماتان" لحظة أسره من داخل دبابة في موقع "ناحال عوز" العسكري بمحاذاة قطاع غزة.

وبحسب الصحيفة تهدف المظاهرة التي أطلق عليها "كل العيون على نحال عوز"، إلى تسليط الضوء على حالة الجندي "إنغرس" الذي أصيب خلال القتال. ووضع المتظاهرون ألوان تبدو كالدماء على وجوههم وربطوا أيديهم بضمادات لمحاكاة إصابات "ماتان". ونقلت الصحيفة عن "عميت" المجندة السابقة وأحد منظمي المظاهرة قولها: "اليوم، ماتان هو الجندي الوحيد من موقع ناهال عوز الذي قاتل بشجاعة ونجا، وهو في الأسر، إلى جانب صديقيه إيتي حين ودانييل بيرتس، اللذين قُتلا ولا تزال جثتهما محتجزة في غزة". وأضافت: "هذا نوع من إغلاق الدائرة من أجل استعادة آخر جندي لا يزال هناك على قيد الحياة. نحن هنا نحاول أن نصرخ صرخته، ارتدينا ملابس مشابهة لما كان يلبسها ماتان، وحاولنا أيضًا تجسيد يده التي على ما يبدو لم تعد تعمل، والإصابات التي تعرض لها في وجهه وعينييه. ربما يستيقظ أحدهم ويفعل شيئًا حيال ذلك".

من جانبه، قال حاجاي إنغرس والدة الجندي "ماتان": "لدينا دعم هائل من الجمهور كله". وأضاف: رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) ووزير الشؤون الاستراتيجية (رون) درمر (أيضا هو قائد فريق التفاوض الإسرائيلي) لم يكونا يعلمان أن متان مصاب، فقمنا بتجسيد ذلك للجميع". ومضى بقوله: "قبل أن نرسل جنودًا آخرين إلى المعركة، نحن ملزمون بإعادة أولئك الذين سقطوا في الأسر. لأنه خلاف ذلك، كيف سينظر رئيس الوزراء في عيون الأمهات؟".

والأحد، اتهم الوالد حاجاي نتنياهو بالتخلي عن الأسرى وتفضيل بقائه السياسي من خلال إطالة أمد الحرب، في حديث أدلى به لصحيفة "معاريف" العبرية. وأتى تصريح الوالد غداة تصريحات لتنتياهو، أكد فيها أنه لن ينهي حرب الإبادة المتواصلة بغزة للشهر الـ19 قبل القضاء على قدرات حماس المدنية والعسكرية بشكل كامل. وتتهم عائلات الأسرى نتنياهو بتعريض حياة ذويبهم للخطر، بإصراره على استمرار الحرب على غزة وتهربه من إنجاز صفقة تبادل أسرى، وذلك استجابة للوزراء الأكثر تطرفا بحكومته، وبينهم سموتريتش، لحماية مصالحه السياسية.

* * *

غالانت يكشف: نشرنا صورة لنفق غير موجود لتبرير الحرب وتأخير صفقة الرهائن

كشف وزير الحرب الإسرائيلي السابق يوآف غالانت أن الصورة المشهورة التي نشرها الجيش الإسرائيلي لما قال إنه نفق ضخّم في محور فيلادلفيا جنوب قطاع غزة على الحدود مع مصر وعمقه عشرات الأمتار تحت الأرض كانت كاذبة. ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن غالانت قوله إن النفق لم يكن موجودا في الأصل، وإن ما عثر عليه هو خندق عمقه متر واحد فقط. وأكد أن الصورة استخدمت حينها لتسويق وجود أنفاق في محور فيلادلفيا من أجل المبالغة في أهمية طريق فيلادلفيا ولتأخير صفقة تبادل المحتجزين. وتعود الصورة المذكورة إلى آب الماضي، حين نشرتها وسائل إعلام إسرائيلية، وزعمت تل أبيب حينها أنها اكتشفت نفقا ضخما للمقاومة الفلسطينية يبلغ ارتفاعه عدة أمتار.

وتحدثت وسائل إعلام إسرائيلية حينها عن إنجاز كبير يتمثل في اكتشاف النفق الضخم المكون من 3 طوابق، والذي قالت إنه من ضمن البنية التحتية الواقعة تحت الأرض والتي أدهشت الجنود الإسرائيليين.

* * *